

الحجة اللطفي بما جرى الوباء الحاطة
المصطفوا

1

من مواهب الصمد الى عبده محمد اسعد
ابن محمد سعيد مدرسين
عفى عنه في ٢٢ شوال ١٢٦١

٥٠



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي صرف قلوب العلماء الاعلام نحو العلوم الموصلة
الى دار السلام والصلوة والسلام على خير الانام وافضل الكرام
الرسل الكرام في الماضي والحال والاستقبال بلا كلام محمد الآمر الناهي
عليه التحية والسلام وعلى آله الذين هم اصحاب الاخلاق
العظام وعلى اصحابه الذين هم ارباب الشيم الفخام اما بعد
فيقول العبد الضعيف الشيخ احمد المفتقر الى القوي الصمد
الساكن بمدينة قوش آطه سي عفي عنه ربه بلطفه الوفي لما كان
علم الصرف بين سائر العلوم كالسلم للقصر العالي والاصل الاصيل
لدوحة العلم السامي وكان كفاية المبتدي للشيخ الفاضل التقي
امام المتقي صاحب الطريقة المحمدية محمد بن بير علي الشهير بالفاضل
البركوي روح الله روحه ورزقنا فتوحه وصبوحه بفضله
القوي كتابا كافلا لقواعد مهمة ومتنا متينا حافلا لفوائد جمة
يليق ان يصرف اليه الهمة احسن المتون الصرفية ترتيبا واتمها
تحريرا واعظمها نفعا واكثرها للاصول جمعا مشتملا على زبدة
الافكار وعمدة الانظار جزيل الالفاظ ملحوظ الالفاظ موجزا
غاية الايجاز لا كالتعمية والالغاز لا يعثر فيه ولا زلل و
هفوة ولا خلل شعر اذا رأت الحذاق غره وجهها تجلت لهم
عقدا او دررا منضدا ولذا قد تناولها ايدي الطلاب وتطاول
اليها اعناق اولي الالباب وقد كنت ادرسها من ابان الامر
وعنفوان العمر وكان محتاجا الى الشرح اقترح مني بعض الاحبة
الالبة ان اشرحها ولكن قد كان لاستاذي المحقق الشيخ المفتي
مصطفى بن حمزة اسكنهما الله تعالى بحبوحة الجنة محيي الامعاني

وشارح

2

وشارح الاظهار بعض تسويدات عليها لشرحها وقد
توفي رحمه الله تعالى ولم يوفق لاصلاحه ولا لتبييض ما سوده
الا مقدار جزء وقد ضاع هذا بين الطلبة وقد صدر من ذلك
الاستاذ الامر المؤكد بالتتميم والتبييض ومن هذا التلميذ الوعد المؤكد
بالامتثال ومع هذا قد سألني هذا اولئك البعض بالابتهال فلزم
تبييض اثره الجميل وتصحيحه وتكميله واظهاره وكاما نويت نشر ما طوى
وتصديت لاتمام ما نوى عرضت من الموانع والنوائب
وحدثت بحكمة الله سبحانه من الشوائب ما يحول بين المرء
وقلبه ويصدئ مرآة فكره وعقله ويزول بادونها بريق خاطره
ويذهب رونق باطنه وظاهره الى ان تداركني نعمة من ربي وتمسك
بي عوده من فهمي ولبي فاقبلت على اتمام الكتاب وانتظام تلك
الفصول والابواب فشمرت عن ساق الجد فتتبعت الكتب
بقدر وسعي فجعلت مسودته الشريفة اصلا واساسا وتصرفت
فيها بما هو الحري بالتصرف كزيادة الفوائد ونقص الزوائد
وغيرهما فشرحت الكفاية على قدر طاقتي معترفا بقلة بضاعتي
متوكلا على الله وعليه اعتمادي شرحا يتضمن بسط ايجاز معانيها
ويحل اشكالها وتفصيل اجمالها وتحقيق المرام وفق المراد فوق
المعتاد بالفاظ يتفتح لها الآذان ويتنور بها السطور ومعان
يتهلل بها وجوه الاوراق وينشرح بها الصدور فجاء بحمد الله كنزا
معروفا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفيس الفوائد وسميته
بعناية المبتغي في شرح كفاية المبتدي سعيا اليهي كما اعطيت
للمتن الغطاء قبولا لدى الاصحاب دهرا مخلدا وها انا الشرع في
شرح الكتاب مستعينا بالملك الوهاب فاقول قال او المصنف

التخيير الاقتفاء والتأسي باسلوب الكتاب اللطيف المجيد والعمل بالحديث
الشريف الحميد والاجماع الحنيف الاكيد لئلا يكون كتابه اقطع واجذم
بل يكون ميمونا واكمل واتم وليكون مؤديا لحق شيء من النعم التي يذكرها
هذا الكتاب استيفاء للعبيد واستبقاء للمزيد ولم يقنع ولم يرض
بالاكتفاء بمجرد الذكر في الصدر ذكرا جميلا وعملا كميلا وانه اجزل لا
يبقى وهو الداهرين فرغب في الكتب في الصدر افتتح كتابه
المستطاب الذي هو اللباب بل هذا الشيء عجاب كما لا يخفى
على من عثر على جواهر مسائله وغرر درره ووقف على زواهر
فوائده من ذوي الابصار واولي الالباب تيمنا باسمائه المباركة
وعقبها بالحمدلة المتبركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي مبتدئا
ومتبركا او مستعينا به أصنف او تصنيفي او ابتدائي او ابتدائي او
نقول لما كان اقدم الوجودات الاربعة وهو العيني ثم الذهني الحقيقي
ثم قوم ثم اللفظي ثم الخطي الجاريان وجودات الله تع الغني الفياض
وكان معرفته تع اول المعارف وذكر اسمه الشريف اول
الاذكار ونقش اسمه وخطه اول النقوش والخطوط وكان احتياج
العبد الى اقداره على الكسب اشد الاحتياجات لزم التوجه
اليه اولا في الاستفاضة بالاستعانة والتبرك باسمه المبارك
الاقدم كالمسمى ولهذا السر صدر عن صدر الرسالة
حديث البسملة والاشارة بنقش الاسم اولا الى ان الاستعانة
والتبرك يحصلان بمجرد نقش الاسم وتصويره فضلا بالـ
الذكر اللساني والفكر الجناني كذا افاده بعض الفضلاء وقال مولانا
الفاضل عصام الدين في شرح التلخيص الشهير بالاطول و
نصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مر دهور صفحة الدهر

الغير

الغير المتناهي اوفي التيمن باسم الله والافتتاح بحمده اجل منقبة
بيرها الرجل ببياضي وباجلة اهل الدين واليقين بفنا لغي المنتهي
وانت خبير بان ذكر التسمية والتحميد في صدر مبتدئ بلا تخلل
اجنبي بينهما وبين الابتداء في حكم ذكرهما في كل جزء من اجزائه
بناء على بقاء بركتهما والاستعانة بهما الى ان يختم كما في حاشية
الخيالي للفاضل البهشتي وقال العلامة التفتازاني في التلويح
يكفي العمل بالسنة ان تذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال
او يكتب على قصد التبرك من غير ان يجعل جزء من الكتاب انتهى و
قال بعض الافاضل والتدافع بين الحديثين غير وارد لان البداءة
المذكور فيهما بمعنى التقديم على ما في المعرب هذا كلامه وفي دفع
التدافع كلام في كتب الحديث والكلام وغيرها وليس هذا
محل تفصيله فليتتبع وليتدبر الحمد لغة الوصف بالجميل تعظيما
على الجميل الاختياري مطلقا وعرفا الفعل المشعر بتعظيم المنعم قصدا
لانعامه مطلقا والاول اخص من وجه من الثاني واعم من وجه من الثاني
اي جنس الحامدية المحمودية او ما يطلق عليه لغة او عرفا
او جميعه او الكامل منه كذلك ثابت لله مختص به تعالى
او مستحق له سبحانه ولفظة الجلالة علم للذات الواجب
الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال المتنزه عن كل صفات
النقصان وعدم ذكر معلم الثاني للاستلزام رب العالمين
اي مالكهم ومبلغهم اي كل لهم شيئا فشيئا انا فانا الرب صفة
مشبهة او مصدر نعت به او مقصور من راب كذا في شرح الكافي
وانوار التنزيل فافهم والعالم ما يعلم به الشيء كما ان القالب ما يقلب
فيه بما يعلم به الصانع مما سواه تع من الاعيان والاعراض وانما جمع توضيحا

لشموله للاجناس المختلفة وبجمع العقلاء تغليباً لهم لشرفهم على غيرهم
وقال العلامة مجد الدين الفيروزآبادي في القاموس المحيط العالم الخلق
كله ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره بالسم هذا ثم ان جملتي
والحمد لله اقتباس قرآني ثم انه لما سمي وحمد للوهاب وصدر بهما
الكتاب والتبرك والاستعان على النفع والتمام على وجه التعظيم
والاحترام ولما ذكر تمام الاهتمام وقد كان ذلك امراً عظيما لازم
الاعتصام بالاستشفاع بالاقرب الانام كما يستشفع في الامور
العظام الى الامير الاعظم حبيبه الاقرب الاكرم ثم ان يستشفع
بالصلوة والثناء على انه هو الشفيع المشفع عند الملك المطلق الخلاق لا سيما
نزل فيه صلوا عليه وسلموا تسليما وروي كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بذكر الله ثم بالصلوة علي فهو اقطع ممحوق من كل بركة كما في
اوائل شرح المشكات للفاضل المحقق الشيخ علي القاري وفي
التلويح لما كان اجل النعم الواصلة الى العبد هو دين الاسلام وبه
التوصل الى النعم الدائم في دار السلام وذلك بتوسط النبي عليه السلام
صار الدعاء له تلو الثناء على الله سبحانه هذا وايضاً لما كان الشكر
للمنعم واجباً كما قالوا وقال عليه السلام من اتى اليه معروف فليكافئ
به ومن لم يستطع فليذكره لان من ذكره فقد شكره وقال ان اشكر
الناس لله اشكرهم للناس وقال لا يشكر الله من لا يشكر الناس
كذا في جلاء القلوب للمصنف النحرير وغيره لزم ذلك الثناء ونقول
لما كان الانسان متعلقاً بالعلائق ومتكدراً بكدورات الخلائق
وكان الفياض منتزهاً عن امثالها وجب الاستعانة منه بمتوسط
كامل في جهتي التجرد والتعلق وذلك هو الرسول اذ لا شك
ان المناسبة بينهما اذ فرض فلذلك لزم التوسل فيها وذلك انما يكون

بالمناسبة

بالمناسبة في البين فتوسل لها بافضل الوسائل وهو الصلوة
والثناء ولما كان المناسبة بالنبي آله واصحابه اتم واكمل لزم تكميلها
بالاتباع او كلما كان وجوه المناسبة اكثر كان الاستفادة والاستحصال
اقرب واوفر فاتبعهم اياه عم فيه كما علمه عم كذا في الحاشية
الطيبة العمادية على الفوائد الاحمدية على الفوائد الفنارية واما الاستقلال
فمنتهى كما في امتحان الاذكياء للمصنف النحرير وغيره وقال بعض شراح
رسالة الاستعارة الليثية وتبعهما الصلوة على آله للامر بالاتباع
من الشارع الواجب الاتباع حيث قال عليه السلام قولوا اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد انتهى ولما لم يرتض بالاكتفاء بمحض الذكر لمثل ما ذكر
اردفهما بالصلوة على ذلك الشفيع المنعم وعلى آل فقال والصلوة بجمعه
في القاموس المحيط الصلوة الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء
من الله على رسوله وكذا في الصحاح وغيره وقيل انها في اللغة الدعاء
او التعظيم من الله تعالى التعظيم اي لطفه ومغفرته واحسانه ومن الملائكة و
المؤمنين اي طلبهم اياها منه سبحانه وتتنوع بالاضافة الى محالها لتنوع [illegible]
تنوع الاجناس بالفصول وتشترك بينهما معنى فلا يضر العموم ولذا قيل
الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ومآلها
الى تفضله تع عليه عم وطلب الطائفتين اياه منه سبحانه عم يعني
ان جنس احسانه ومغفرته وافضاله الحاصل بمحض لطفه وبطلبهم اياه منه
الملهم اليهم بمجرد فضله او جميع ذلك فائض او نازل او كائن على محمد
والحصر المستفاد من تعريف المسند اليه ادعائي او الاستغراق عرفي
ومحمد اشرف اسماء نبينا ورسولنا عليه صلوة السلام وسلام
ربنا واسماؤه عليه السلام خمسة او ستة او سبعة او تسعة
وتسعون او ثلثمائة او يزيد على اربعمائة او الف والمراد [illegible]

فكل الاسماء التي وردت اوصاف مدح واذا كان كذلك
فلعموم من كل وصف اسم مختص به او غالب عليه او مشترك
فلا جرم بلغت الى ما ذكر بل اكثر هذا ملخص ما في المواهب
اللدنية فارجع اليه وقال الفاضل القهستاني الف عند بعضهم وقيل
ثلثمائة وقيل تسعة وتسعون والتسمي بمحمد بالالهام الشرعي
ومن المعلوم ان كثرة الاسامي باعتبار الاوصاف الشريفة تدل
على شرف المسمى كما قالوا في الفتحة الشريفة ولقد اصاب
في عطف وآله اي اتباعه صحابة وغيرهم ولو ارخ بالصحابة
لكان نهاية في الاصابة ولو اشاد على لكان اعلى ولو قرن بالصلوة
السلام لسلم عن الاعتذار بالتمام بذلك على ذلك النقل الصحيح و
والعقل الصريح اجمعين تاكيدا للآل وجوز الوصف والحال فيتأمل لصدق
البدل ولكل مقام مقال وتفصيل بعض ما ذكر في هذا المقام وتخفيظه
على وجه ايسهل المرام مستوفى في نتايج الافكار لاستاذنا المحقق
شرح اظهار الاسرار للنحرير المدقق نفعنا الله تع ببركاتهما و
وفقنا الموفق وعصمنا العاصم عما يشين ويصم وايدنا بالمطالعة والممارسة
والمدارسة والموارسة على وجه التعليم والمناظرة وقولنا تاكيد للآل هذا هو الاصح
الابلغ المشهور والمتفق الذي عليه الجمهور ولذا اقتفينا على الاسلوب
المذكور واشرنا الى ضعف الاخيرين بالتعبير بالتجويز وصنعة التمريض
ومجوز الاول الفاضل القهستاني ولعل مبناه على انه معرفة بنفسه كما في
حاشية المولى السعدي وغيرها على انوار التنزيل في سورة الحجر او على اصل
اضافة الآل على العهد الذهني او على ما قيل ان المعرف باللام مطلق كالنكرة
على ما نقله الفاضل الحفيد في حاشية المختصر على شرح المفتاح لجده العلامة
سعد الدين ومن المعلوم ان الاضافة كاللام ومجوز الثاني مولانا خسرو

وحيث

5

وحيث قال في المرآة حال وقال بعض فضلاء عصرنا في حاشيته له الصواب
تاكيد لانتهى من الصحاح ومختاره ان اجمع واجمعون وسائر نظائرها معرفة
لا يكون الا تاكيدا تابعا لما قبله لا يبتدأ به ولا يخبر به ولا عنه ولا يكون
فاعلا ولا مفعولا وفي القاموس ولم يجز في اجمعين وجمع الا التوكيد
ولكنه قال فيه بعد واجازه ابن درستويه حالية اجمعين وهو الصحيح
وبالوجهين روي فصلوا جلوسا اجمعين واجمعون يعني الحالية
والتاكيدية فمدار التجويز انما هو على اجازته المصححة وفي المغرب
وفي حديث الامام واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعين
واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا اجمعين هكذا في سنن ابي داود ومن
ومتفق الحور في وهذا اذا كان محفوظا نصب على توهم الحال والا
فالصواب من حيث الصنعة اجمعون بالواو تاكيدا للضمير المرفوع
المستكن في جلوسا او قعودا انتهى والتحقيق في النحو في تفسير
قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الحجر واما وجه عدوله عن التاكيد
فامر آخر ليس علينا عهدته فتامل ثم ان الصلوة كتبت بالواو على لغة
من يميل الالف الى الواو وكذا نحو الحيوة والزكوة والربوا كذا في
الكشاف وقيل ايماء الى تقلبه وقال العلامة الثاني في المحقق التفتازاني
في شرح المختصر المحقق عز الدين الزنجاني والحق ان مثل ذلك يكتب
في المصحف بالواو اقتداء بنقله وفي غيره بالالف هذا والذي
ترى اكثر الثقات كالجوهري وامثاله يكتبون امثاله بالالف واما
اذا اضيفت او ثنيت فبالالف البتة كما في شرح فقه الكيداني
للفاضل القهستاني وما بالواو متابعة لما شاع وبعد من الظروف
المبنية على الضمة المنقطعة عن الاضافة اي بعد الفراغ عن البسملة
والحمدلة والصلوة على ما هو راي بعض المحققين وهو الحق كما في

الاطول وفيه ايضاً ان المقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه
الامور المتبركة ليكون امع التبرك والتيمن ان الشروع بغير
ذاهل عنها فيتيسر في التيمن والتبرك هنا واذا قدر اعلم بكون
انشاء وان اقول فاخبار او اما سبق فانشاءات والواو
عطفية او ابتدائية ويجوز عطف القصة على القصة ايضاً
فليتامل فاعلم ويقال فاقول ان كل كلمة وهي على ما في الاظهار اللفظ
الموضوع لمعنى مفرد والمراد ما كان حقيقة كضرب او حكماً كضربت
وضربا وضربوا مطلقاً ولما كان بحث الصرف اصالة مقصوراً
على الموضوعات النوعية القياسية والتغيرات القياسية وكان
الاولى هي المقصودة الاصلية منه والمستلزمة المستتبعة لمعرفة
بعض انواع الثانية كتغيير اجازة وقيام مصدر قام والمراد لمعرفة
بعضها الاخر كتغيير قال وعد وقه ولذا قدمها عليها وكانت تلك
الاولى متنوعة على نوعين اشتقاقية وهي ما دل على الحدث وحده
كنصر او مع غيره كنصر وناصر وغير اشتقاقية وهي ما بخلافه كالمصغر
والمنسوب والمثنى والمجموع وكان الاولى منهما اكثر عدداً واستعمالاً
وفائدة مع ان الثانية تطرأ عليها خصها بالذكر وقيد الكلمة بقوله
اشتقاقية اي منسوبة الى الاشتقاق مشتقاً منها او مشتقاً لخروج
المصغر والمنسوب تركهما رأساً لتعسر معرفتهما الا سيما للمبتدي لكثرة
التغير فيهما على ما في الشافية والمفصل والكتاب كفاية المبتدي
والتثنية والجمع ايضاً الا انه ذكر منهما ما يطرأ على الاشتقاقية
واكتفى به عما يطرأ على غيرها لظهور المقابلة لعدم كثرة التغيير فيه
والحرف وسائر الجوامد تركهما اذ لا تصرف ولا قياس فيهما
ولقد احسن حيث عمم المقسم ولم يقتصر على الافعال كما فعله

البعض

6

البعض ولما كان لها تقسيمات ثلث متداخلة باعتبار المادة
والصيغة معاً والمادة فقط والصيغة فقط لا بد من معرفتها اولاً في
البحث عنها كما سيأتي اراد ان يبينها مرتبة فهي مقدمة وان
لم يعنونوا بها فشرع في الاول فقال ان تجرد اي خلا ماضيه لا مصدره
ولا مضارعه ولا غيره من المشتقات اي الكلمة باعتبار كونها لفظاً
او فعلاً واسماً او مشتقاً ومشتقاً منه لانها هي المقصودة وكل المجرد
احاطة الافراد وقيل اي كل باعتبار لفظ المفرد لا المثنى ولا المجموع المذكر
لا المؤنث الغائب لا المخاطب والمتكلم وحده او مع غيره صفات
للماضي او كل تأول لمتلوه او الاخير للاول اما المصدر فلعدم تجرده عن الزوائد
كثيراً واما غيره فلعدم تجرده عنه اصلاً واما المؤنث فلانه لا يخلو
عن حرف التأنيث اصلاً واما ما عداه من المثنى وغيره فلان
المرفوع المتصل لما عد جزءاً من الفعل فكان معه كالكلمة الواحدة
صار كالحرف الزائد عليه وجزءاً من اجزائه بحيث لم يميز المبتدي
بادي الرأي بين كونه حرفاً زائداً وجزءاً وبين كونه كلمة براسها حقيقة
فلا تجرد عنده الا في الماضي المفرد المذكر الغائب فهو اللايق بان يكون
معياراً ومقياساً ومناطاً لجهة الوحدة اذ به يتحصل التعريفات وهو
المراد بالمطلق في كلامهم حتى حمل عليه النحرير في معان [illegible] المقصود
عليهما صاحب المقصود وعليهما رحمة المعبود بقرينة الامثلة لما انه هو
الاصل من كل وجه فلله دره حيث صرح بالمقصود وفي الامعان اعلم ان
تسمية الفعل معروفاً ومجهولاً وغائباً ومخاطباً ومتكلماً مجاز لغوي من
قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل انتهى
وكذا تسميته مثنى ومجموعاً الا ان التسمية بهما وبالمخاطب والمتكلم باعتبار
الفاعل المضمر وبالمعروف والمجهول والغائب باعتبار الفاعل مطلقاً

كذا في شرح التخرير لرسالة الامثلة الفضلية له وقوله مجاز فقلت
بل صارت حقيقة اصطلاحية بحيث لا يحتاج الى القرينة فنهم عن
حرف زائد عليه او المراد به الاصطلاحي يسمى هذا القسم منها في
اصطلاح الصرفيين و هكذا سائر التسامي في الكتاب مجردا
لتجرد ماضيه المذكور الذي هو اصل هذا الصنف من المشتقات واما
تسميته نفسه به فانما تفهم بالاولوية كما لا يخفى وسيجيء في تعريف
للثلاثي المجرد واما يتعلق به فلا تغفل واصليا ايضا لا صالة جميع حروفه
ولم يتجرد ماضيه المذكور عنه بل اشتمل عليه اي ذلك الحرف
الزائد يسمى هذا القسم منها مزيدا فيه نائب الفاعل
لمزيد فلا ضمير فيه او هو مسند الى مصدره المعهود ففيه
ظرف له اي موقعا فيه الزيادة وقع عليه امثاله فافهم
وذا زيادة وانما يسمى بهما لوجود الزائد في ذلك الماضي
والمجرد منها ان كان ماضيه اي المجرد المفرد المذكر الغائب مشتملا
او مقصورا على ثلثة احرف فقط للتبادر بمعونة المقام اصول
ولم يذكره لعدم الحاجة اليه اذ لا احتمال لزيادتها على ان المقسم
هو المجرد ويسمى هذا القسم المجرد ثلاثيا لكون بعض افراد صنفه
الذي هو الماضي على ثلثة فالنسبة في الاصل الى ثلثة المعدول من
كما في العدد فينبغي فتح الفاء فيه كذا في شروح الشافية وغيره
على لكنهم لما غيروه معنى حيث جعلوه اسما لهذا النوع والغوه
عن معنى النسبة وصار الياء جزأ منه كيا كرسي غيروه لفظا
وضموا ثائه ولم يفتحوها ليدل التغيير اللفظي على المعنوي و
ان التغيير يونس بالتغيير كذا ذكر بعض الفضلاء في شرح
مختصر عز الدين المسمى بسيف الشروح وفي شرح
الشافية

الشافية لمولانا الفاضل السيد عبد الله ان التغيير يجر الى
التغيير وكذا الرباعي وغيره وقيل التغيير فيها شاذ وغير قياسي
فتدبر مجردا وان كان ماضيه الذي ذكر على اربعة احرف
اصول ولم يذكره لان المقسم هو المجرد فلا حاجة اليه يسمى هذا
القسم المجرد رباعيا المثل على ما في الثلاثي مجردا والمزيد فيه
منها ان زيد اي ان اوقع الزيادة فيه اي المزيد فيه على الثلاثي
المجرد حرفا كان الزائد او حرفين او ثلثة يسمى هذا القسم مزيد
الثلاثي وثلاثيا مزيدا فيه للزيادة على الثلاثي المجرد في الماضي
المذكور وان زيد فيه على الرباعي المجرد يسمى هذا القسم مزيد
الرباعي ورباعيا مزيدا فيه للزيادة على الرباعي المجرد في ذلك الماضي
وكل اي كل واحد من هذه الاربعة من الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه ان سلمت وخلت حروفه الاصول في الموزون
التي تقابل بالفاء والعين واللام في الوزن عن الهمزة والتضعيف
من الضعف بالكسر قدمه لمناسبة للهمزة في كونه ملحقا بحروف
العلة وقدمهما بخلاف ما سيأتي للاهتمام في هذا المقام لصحتهما
حقيقة على ما عليه الجمهور ويرشدك اليه تعقيب الصحيح
بالمهموز والمضاعف وعطف حروف العلة وقولهم بالحاقهما
بها ووجهه تصرفهما تصرفها وانقلابهما اليها تارات حتى عدهما
البعض منها لهذا اما الهمزة ففي مثل الحذف والقلب كسل وآمن في
اسأل وأمن واما التضعيف فيهما ايضا كتقضى البازي وقطلم به
تفكهون في تقضض وظللتم على ما في باب المهموز والمضاعف
وهو اي التضعيف في العرف كون العين واللام اي يقابل بهما في
الوزن وهذا هو المراد بقول من قال الحرفين فقد اصاب في التعريف بهما

والتعيين لسهمانه جنس واحد كمد واعد وكنزلزل ومدم فنحو فرح
والسوة والطمأن والخوشب ليس منه فكل تضعيف لا يستلزم
الادغام كما التكرار لا يستلزم التضعيف والادغام واما الادغام فيستلزم
التكرار وان لم يستلزم التضعيف وسيجئ مضاعفا وعن حروف العلة
ايضا وهي الالف والواو والياء قال في الحاشية وانما تسمى هذه
الحروف علة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقلب وابدال
كما ان العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تتبدل بالصحة وتارة بعلة
اخرى ولان كل هذه الحروف توجد في جميع انواع الكلمة في الاسماء
نحو بيت وثوب ومال والافعال نحو قال وقول وبيع والحروف
نحو لو وكي وما كما ان العلة موجودة في جميع انواع المخلوقات اسهر وتسمى
بحروف اللين والمد ايضا وسيأتي في المثال وحروف الزيادة ايضا قوله
هذه الحروف وهي المسماة بهذه الاسماء وكذا سائر اسماء التهجي
مثلا الباء والجيم والدال والصاد والعين اسماء مسمياتها حروف
هي ب ج د ص ع كذا قال الامام الخليل وغيره والتحقيق الوافي والتفصيل
الشافي في رد خط الشافية الكافي فارجع اليه بالنظر الصافي ثم ان اصل
ياء شيء اتفاقا وواو ويوم عند البعض وواو عند الاخفش وهو الاقرب
الاظهر اذ المبهم يحمل على الاكثر وقد قالوا ان الواوي اكثر واوفر فالحمل
عليه اولى واظهر قلبت العين فيهما الفا دون اللام مع انه الاحق
بالاعلال كما في طوى لكراهة اجتماع حرفي علة متحركتين في الاول بل جعل
لام الباء همزة لمجرد التخفيف ونقل عن البعض ان هو اصل الواو واي
وليس بمشهور وقال النحرير في الامعان اعلم ان حروف العلة الواو
والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة عنها
او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة حركة ما قبلها لها او غير مجانسة

وحروف

8

وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقلوبة عن
حرف صحيح مطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة حركة
ما قبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل انتهى ولعل وجه ما ذكره
بعض الفضلاء من انه قد يطلق حرف العلة على كل منها لوجود معناه العلوي
المذكور فيما مر فيها وسيجئ وعليك نظيره في كلامه على انه يجوز ان يكون
بقوله واحدة الوحدة الذاتية مع قطع النظر عن القيود واما مع اعتبارها
متغايرة فتدبر يسمى اي كل واحد منها عرفا سالما لسلامة حروفه
الاصول عن الحروف المذكورة وصحيحا ايضا لصحتها وعدم تغييرها و
الا اي وان لا تسلم عنها بان وجد فيه واحد او اثنان منها يسمى كل
منها غير سالم لعدم سلامته لم يقل وغير صحيح اشارة الى ان بينهما عموما
وخصوصا مطلقا على ما قيل ان الصحيح ما سلمت اصوليته حرف العلة فكل
سالم صحيح بلا عكس ومنهم من قال ان بينهما ترادف كما سيشير اليه
في باب الصحيح والعلة اشارة في الموضعين الى القولين او اكتفى بذكر
احدهما عن الاخر فالمجموع اي مجموع ما ذكرنا من اقسام الكلمة الاشتقاقية
ثمانية بالاستقراء حاصلة من ضرب الاربعة في الاثنين تسمى تلك
الثمانية في اصطلاحهم اقساما فظاهره ثمانية لكون مسمى وثمانية
ولما صعب استخراجها من التقسيم المذكور لبعض المبتدئين
وكان الكتاب كفاية المبتدي اراد ان يذكرها ثانيا مرتبا على
سبيل التعداد وبلا اغراب توضيحا لهم على الوجه الجلي وتعميما للفائدة
للذكي والغبي وتسهيلا للضبط وعناية للمبتغي كما هو عادته الكريمة
في تضاعيف اكثر تصانيفه الشريفة في امثاله العديدة كما تطلع
عليه بالتتبع والممارسة فقال ثلاثي مجرد سالم ثلاثي مجرد غير سالم
ثلاثي مزيد فيه سالم ثلاثي مزيد فيه غير سالم رباعي مجرد سالم رباعي

مجرد غير سالم رباعي مزيد فيه سالم رباعي مزيد فيه غير سالم ويجيء تفصيل
كل منها في محلها واذا عرفت ذلك فقد عرفت ان كل كلمة اشتقاقية
لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية لانحصارها فيها ولا يجتمع اثنان
كائنان منها اي الاقسام الثمانية في كلمة اشتقاقية واحدة لتباينها
كما لا يخفى ولما فرغ عن التقسيم الاول للكلمة الاشتقاقية باعتبار المادة
والصيغة شرع في التقسيم الثاني بالنظر الى المادة فرتبها على ترتيب
تبويب الكتاب فقال ثم اي بعد ما علمت التقسيم الاول من تقسيماتها
الثلثة واقسامه وبعض ما يتعلق بها اعلم ان غير السالم منها او مبتداء
والخبر جملة ان كان احد حروف اصوله فاء او عينا او لاما همزة يسمى
ذلك الغير السالم اصطلاحا مهموزا وان كان عينه اي غير السالم ولامه من
جنس اي نوع واحد يسمى مضاعفا وان كان احد اصوله اي غير
السالم مطلقا حرف علة لينا او مدا او لا يسمى معتلا مطلقا اسم فاعل
من اعتل مرض على ما هو من انه ذو تغيير كالعليل وجوز كونه اسم مفعول منه واذا
كان هكذا فان كان ذلك الحرف فاء اي حرفا اولا منه يسمى ذلك
المعتل مثالا ومعتل الفاء ايضا وان كان عينا اي حرفا ثانيا منه يسمى
ذلك المعتل اجوف غير منصرف للوزن والوصف واكثر النسخ اجوفا
برسم التنوين فتدبر ومعتل العين وان كان لاما يسمى ناقصا ومعتل اللام
ايضا والاوايل اشهر من الثواني ولذا قدمت وان كان الحرفان الا ثنتان
عطف على ان كان احد اصوله من حروف اصوله اي غير السالم
حرفي علة يسمى ذلك الغير السالم لفيفا كما انه يسمى معتلا
فتدبر وكذا ان كان كلها حروف علة كالواو الا انه ليس من مباحثه
لعدم الاشتقاق على انه من الواو وسيجيء في باب اللفيف
انشاء الله فالمجموع اي ظهر من تقريرنا ان مجموع ما ذكرنا اقسام

غير السالم

9

غير السالم ستة في نفسه وبانضمام السالم اليها تصير بالتانيث
اي الستة وفي بعض النسخ بالتذكير فالتفسير اي المجموع او
الستة فافهم سبعة وعدها سماعا واستقراء تسمى تلك
السبعة في عرفهم اقساما سبعة وعدها ايضا بقوله صحيح مهموز
مضاعف مثال اجوف ناقص لفيف وسيأتي تفصيل كل منها و
وجوه تسميتها تذكر في ابوابها الا وجه التسمية الصحيح فانه قد مر و
اذا تبينت هذا فقد بان لك ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو
ايضا اي كما لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية لا من احد هذه الاقسام
السبعة للانحصار المذكور ولكن يجوز اجتماع الاثنين منها في كلمة
اشتقاقية واحدة لعدم تباينها والمراد ما سوى السالم من الستة
لما سبق من التقابل بينه وبين غير السالم المنقسم اليها فلا يجتمع
السالم مع واحد منها ولذلك قال النحرير في الامعان قبيل المعتلات
واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فتسمى
نحو دودا ووباء وآب وجاء وانى ونأى واستن واوى وأى
فيقال المعتل المضاعف او المهموز العين او اللام والاجوف
المهموز الفاء او اللام والناقص المهموز الفاء او العين والمضاعف
المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف
المفروق المهموز العين والى الاسمين قد مثلت جاز والمشهور
ما ذكرنا هذا كلامه وسيجيء التفصيل ولما فرغ عن التقسيم
الثاني منها واقسامه شرع في التقسيم الثالث بالنسبة
الى الصيغة فقال ثم اي بعد ما تيقنت التقسيم الثاني منها واقسامه
وبعض ما يتصل بها ايضا اعلم ان جنس الكلمة الاشتقاقية او
افرادها انما اظهر مع سبق المرجع لبعده والاهتمام بالمقسم

والاقسام اربعة انواع النوع الاول منها فعل بالكسر مطلقاً
والثاني صفة مطلقاً والثالث مصدر مطلقاً والرابع اسم
مطلقاً او بدل بعضاً او كلاً وماهية الفعل المذكور اجزئيات
اضافه ثم هو خمسة اقسام ماضي ومضارع وامر ونهي
وفعل تعجب وقس على هذا المثال ولم يجعل الجحد والنفي
اقساماً مستقلة لدخولهما في المضارع ولا انحصار للتغيير الا وآخر
في علم الصرف بل هو بحث نحوي ولا التغيير المعنى لانه عارض
بالحروف ولانه لو اعتبر التغيير والمتغيرات كثيرة كان وان
وغيرهما لكثر الاقسام جداً وتقليل الاقسام تسهيل للضبط قطعاً
على ان كلاً منها ليست بكلمات لا حقيقة ولا حكماً بخلاف الفعل
مع المرفوع المتصل فخرج عن موضوع الصرف وسيجيء ما هو ولكن
لما تغير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء وهذا تغيير عظيم
وكثر استعمالهما وكانا مناط التكليف واختص وامتاز حرفا
طلبهما فلا يوجدان في غيرهما ولا انفراقهما لم يرض بادخالهما فيه
بل عدّ كلاً منهما من اقسام الفعل بالاستقلال كما هو رأي اكثر المصنفين ثم
اعلم ان الفعل بالكسر هو المصطلح وبالفتح هو المصدر قال العلامة
سعد الدين في شرح مختصر عز الدين الفعل بكسر الفاء لانه اسم
لكلمة مخصوصة واما هو بالفتح فمصدر فعل يفعل وقال سيد المحققين
في المصباح لشرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة
وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل حاصل من المعنى المصدري وفي
القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن عمل متعد وبالفتح
مصدر فعل كمنع وفي تلخيص المفتاح في بحث المجاز وفعل للفظ
والحدث وقال المولى الفاضل حسن جلبي اعترض عليه بان الذي

يجيء

يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والكسر الاسم كما صرح به
الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضاً قلت
هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما
المراد الضرب مثلاً فتدبر انتهى وقال مولانا ابن الكمال الكامل في
الغلطات ومنها الفعل هو بالفتح مصدر كفعل وقرأ بعضهم واو
اوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر الاسم لكن اشتهر
بين العامة كسر الفاء في المصدر ايضاً فهذا الكسر كسر لاس
الكلمة وشيّع لها هذا الكلام والصفة اربعة اسم فاعل واسم مفعول
وصفة مشبهة وافعل تفضيل الثالث بالوصف والبواقي
بالاضافة والمصدر ثلثة مصدر مؤكد غير ميمي بالوصف
وبناء مرة وبناء نوع ومبالغة مصدر هذه الثلثة بالاضافة
والاسم اربعة اسم مكان واسم زمان واسم آلة واسم فعل بالربع
الاضافي والمراد هنا فعال بمعنى الامر كنزال على ما سيجيء فالمجموع اي
هذا المذكور من اقسام الكلمة الاشتقاقية ثمانية عشر قسماً بحكم
التتبع نسمي هذه الثمانية عشر فيما بينهم امثلة مختلفة لانها انواع
ابنية ووجوه كلية متنوعة غير متفقة ولا مطردة لا نجد بعضها
مع بعض اصلاً ولكل منها اسماء متغايرة باعتبارات متناسبة
متخالفة فالمختلفة ضد المتفقة والمطردة وقال مولانا الفاضل
السروري في شرح الامثلة الامثلة جمع مثال وهو مصدر من
المفاعلة بمعنى المفعول لان المذكور هنا الموزون لا الوزن فان قيل الامثلة جمع قلة
وهو يستعمل فيما دون العشرة والمذكور هنا زائد عليها قلنا كل واحد
من الجمعين يستعمل في موضع الآخر كما حقق في موضعه او المراد بالمذكور
هنا الواحد بالوحدة النوعية فناسبه القلة وجمع المحلى باللام يخرج

وانما ادخل التعجب في الانشاء الخاص باعتبار المعنى
والتفضيل في الاسم للتناسب بينهما في المعنى
فعليه بيان النسب للغة في غير التفضيل

عن احد القلتة هكذا قيل في نظائرها وفي كل واحد من الاجوبة بشئ
وهو ان ماذكر من الوجوه يكون مجوزاً لا مرجحاً لاعتبار القلتة والاحسن
ان يقال المعلوم المستفاد من المذكور هنا قليل بالنسبة الى المعلوم
المستفاد من سائر الفنون وللتنبيه عليه اختير جمع القلة هذا كلامه
بعبارته فليتامل الصادق وتحقيق مسئلة اضمحلال معنى الجمعية باللام في
المجرورات من الامتحان وحاشيته وعدها مرتبة بقوله ماض هكذا
في النسخ بلا ياء فتدبر مضارع امر نهي فعل تعجب افعال اسم فاعل
اسم مفعول صفة مشبهة افعل تفضيل صفات مصدر مؤكد غير ميمي بناء
مرة بناء نوع مبالغة مصدر مضارع اسم مكان اسم زمان اسم آلة
اسم فعل اسماء وتفصيل كل منها سياتي واذا تحققت فقد ظهر
لك ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية عشر
للماصر ولا تجمع قسمان اثنان كائنان منها اي من الثمانية عشر في كلمة
اشتقاقية واحدة لما سبق يعني من حيث انهما قسمان من نفس الامر
من جهة المعنى فلا يرد ان مثل مكرم اسم مفعول ومكان وزمان ومصدر ميمي
فافهم وواحدة اي كائنة منها اي من هذه الاقسام وفي بعض النسخ
واحد اي قسم واحد وهو الاظهر ويدعو اليه ذلك الواحد واما
واحدة فيدعو اليه باقيها ومنها فهو اصل ومقدم في حق اعتبار
الاشتقاق ولا شك انه متضمن ومستلزم للوضع كما قيل ولذا قال
والوضع وباقيها اي الواحدة ماخوذ ومشتق منها اي من هذه الواحدة
في اللغة اخذ شق الشئ وان علم الاشتقاق في الاصطلاح هو العلم
الباحث عن المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية وانه ثلثة انواع صغير وكبير واكبر لان اللفظين ان توافقا
حروفاً وترتيباً فصغير وان حروفاً لا ترتيباً فكبير وان ترتيباً لا حروفاً

فاكبر

11

فاكبر والاول هو الكامل لقلة العمل في الاخذ فهو المتبادر عند الاطلاق
والمبحوث في الفن فهو اخذ لفظ من مناسبة بزيادة ولو تقديراً
لمعنى كضرب من الضرب وطلب من الطلب ثم انه من اصول علم العربية
المسمى بعلم الادب المعرف بعلم يحترز به عن الخلل في كلام العرب
لفظاً او كتابة المنقسم على ما صرح به الى اثنى عشر قسماً للتقسيمة
الى قسمين اصول وفروع اما الاصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز
فثمانية ومنها الاشتقاق كالصرف بالاتفاق وانهم اختلفوا في ان
الاشتقاق علم على حدة او جزء من الصرف فقال بعضهم انه جزء منه بلا شبهة
لان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض
بالاصالة والفرعية بحسب الاشتقاق اللغوي والمختار بل الحق
انه علم على حدة وكونه من تمامه لا يدل على الجزئية وكم من شئ يتم بآخر
ولا يكون ولا يعد جزءاً منه كذا في اوائل شرح المفتاح للمحقق الشريف
الجرجاني وقال في حاشيته علم الاشتقاق علم على حدة كما يدل قوله في
خاتمة الكتاب اين هم عن تصحيح نقل اللغة اين هم عن علم الاشتقاق اين هم
عن علم الصرف وقوله في اوائل بحث المجاز كانه على ما عليه ائمة علمي
الاشتقاق والصرف ولا يخفى ان موضوع الصرف المفردات بالحيثية
المعتبرة في موضوعات العلوم وانه اعتبار في تمايز العلوم بالافراد
بالتدوين فقول من قال الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة فرية
بلا مرية انتهى وقال في حاشيته الاخرى اقول حكم المصنف بكون
علم الاشتقاق تماماً لعلم الصرف لا ينافي كونه علماً برأسه كما ان حكمه
بكون علمي المعاني والبيان تماماً لعلم النحو لا ينافي كونهما علمين
مستقلين هذا كلامه وقال الشارح المدقق للمراح والحق
انه ليس بجزء منه حقيقة وقال الفاضل ابن كمال باشا في شرح

المفتاح ان في الاشتقاق جهتا الاستقلال وعدمه وذلك ان
الاشتقاق من التصرف بمنزلة الفرائض من الفقه فكما جعلوا الفرائض علماً
مستقلاً بنوع اعتبار في قيد الحيثية الموضوع مع كونها من اجزاء
الفقه في الحقيقة كذلك جعلوا الاشتقاق علماً مستقلاً بذلك
الاعتبار مع كونه من اجزاء التصرف حقيقة فقول من قال الاشتقاق
جزء من التصرف بلا شبهة حقيق بلا مرية ومن رد عليه بانه فرية
فقد اخطأ الى اخر ما قال فارجع اليه وتامل بصدق البال ثم اعلم
ان في تعيين الواضع ثلثة مذاهب مذهب توقيف وهو
مذهب الشيخ اي ابي الحسن الاشعري من ان الواضع للكل هو
الله ويوقف عباده عليه واختاره التحرير حيث قال في
الامعان وهو الله تع لكونه اسلم وكذا قدموه فافهم ومذهب
اصطلاح وهو ان الواضع للكل هو ارباب اصطلاح ومذهب
توزيع وهو ان الواضع لما يحتاج اليه في تعليم الباقي هو الله وللبا‌قي
في ارباب الاصطلاح كذا في حاشية انوار التنزيل للفاضل
العصام في سورة البقرة وتفصيله في اوائل الحقيقة والمجاز من
الاصول وحاشية المطول للفاضل حسن چلبي فاضبطه فانه من
النفايس وذلك الاصل الواحد هو المصدر المؤكد الغير المبهمي
شارح استعمال الغير باللام وسيأتي تفصيله عند البصريين بكسر الباء
وعلى الافصح وهم الامامان الاجلان الخليل واخص تلامذته وافضلهم
سيبويه وغيرهما جملة استينافية قال الفاضل العصام في اوائل
شرح الشمائل البصري نسبة الى بصرة وهي اسم لبلد مشهور
مصرها عمر رضي الله عنه الغلثة ويقال لها البصيرة بالتصغير ايضاً كذا
في شرح البخاري وفي القاموس حكي البصرة مع كسر الصاد وفي

خليل
سيبويه

بصري

قال الامام ابن الوافي في شرح الفية الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم بن ابو عبد الرحمن الازدي الفراهيدي البصري النحوي
صاحب العروض وهو اول من استخرجه وصاحب كتاب العين في اللغة وشيخ سيبويه يروي عن عاصم الاحول واخرين وذكره ابن
حبان في الثقات مولوده سنة مائة اختلف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة تسع وتسعين وقيل سنة خمس وسبعين
قال ابو بكر بن ابي خيثمة اول من سمي في الاسلام ابو الخليل بن احمد العروض وقال المبرد وفتش المفتشون فما وجدوا بعد نبينا عليه السلام من اسمه

بصري خمسة اوجه لا يخفى على ابله لكن الافصح الفتح ولم يتبع النسبة الى
المضموم والمصغر التشهير وقيل الافضل الكسر ووجهه الوجيه
ما ذكره الشيخ الرضي رح ورضي به المصنف التحرير في شرح الرسالة العضدية
في الامثلة الصرفية وشارح المراح المدقق وغيرهما من الفضلاء
ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة
هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فان فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة والنسبة و
التجدد التي هي الغرض من وضعه قال الشريف في شرح الكشاف
الظاهر في الاشتقاق الصغير ان يعتبر في المشتق معنى اصله بتمامه
وبذلك يترجح اشتقاق الماضي من المصدر على عكسه والمعنى
قولهم ضارب مشتق من الضرب انه مشتق من مصدره وانما اختار
صيغة الماضي تنبيهاً على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر
كالخروج والقبول تشتمل على حروف لا تعتبر فيه انتهى فتدبر قيل
ينبغي ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثي او مصدر غيره مشتق
من الماضي باتفاق الفريقين انتهى وقد عرفت المراد بالماضي في مثل هذا المقام
والفعل الماضي الثلاثي المفرد المذكر الغائب عند الكوفيين وهم الامامان
المبرد والكسائي وغيرهما ووجهه الوجيه ما ذكره التحرير وعده
مؤيداً لقولهم في شرحه المذكور ان تجرد ذلك من الترو اكد دائم و
اشتمال المصدر عليه كثير فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة
فلو كان ذلك المصدر اصلاً في الاشتقاق ومقدماً في الوضع
لزم تعدد وضعه وترك موضوعه الاول اذ لا معنى للتعدد الا ما
اتى به يعدد الاصول الغرض من الاغراض فلو ثبت في الاول معها لم تكن
لزيادته معنى والاشتقاق والوضع من صفات اللفظ لا المعنى فاعتبار

المبرد
والكسائي

حاله في التجرد والزيادة اولى منهما من اعتبار حال المعنى وكون المراد من
صور الفروع ولاانه علا احد معاني الاصل فقط جايز كما زاد لحتاج اليها ايضاً
فافهم واما ما ذكره صاحب المراح من الوجوه للطرفين فليس بوجيه
كما لا يخفى على من نظر في شرحه وفيه واذا تيقنت عدم خلو كل
كلمة اشتقاقية عن احد الاقسام الثمانية واحد الاقسام السبعة
واحد الثمانية عشر فقد تبين لك ان هذه الاقسام تقسيمات
للكلمة الاشتقاقية بالاعتبارات المختلفة ثلث بالاستقراء
متداخلة اى بعض اقسامها في بعض لا متباينة كما لا يخفى مثلاً
نصر ماض ثلاثي مجرد سالم وانتصر ماض ثلاثي مزيد فيه سالم ووعد
ماض ثلاثي مجرد ومثال ووقى ماض ثلاثي مجرد لفيف مفروق و
قس البواقي كتب في الحاشية نحو اخذ وسأل وقرأ ومد و
وعد وقال وغزى ووقى وطوى ونحو آخذ واسأل واقرأ وامد
واوعد واغزى واوقى واطوى ونحو وسوس ونحو دلس و
انتهى فهذا نتيجة لما سبق وتمهيد لما سيأتي من كون الكتاب على
سبعة ابواب وذكر ما جامعة بينهما من تلك الاقسام الثمانية
والثمانية عشر في كل منها وعدم جعله لكل منها بابا على حدة لا بداى
لافتراق موجود من معرفتها اى التقسيمات المذكورة والاقسام الحاصلة
منها ثم ان الظاهر بدلا باعراب لظهور تعلق الجارية وكونه شبه مضاف
لا بالبناء وقال الرضي بجبر مثله عن الظاهر جعل الظرف مستقرا
متعلقاً بمحذوف وكل مصدر متعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل
هذا الجار مع مجروره خبراً عن ذلك المصدر لا ان فيه معنى المصدر المتضمنة
ضميره كما في قوله تع لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو علي
عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي وفيه نظر لوجوب اعراب

المشابهة

المشابهة بالمضاف بلا خلاف فذهب ابن مالك الى ان مثل هذا
معرب لكنه قد انتزع تنوينه لتشبيهها بالمضاف هذا كلامه ملخصاً
لمن يريد تحصيل علم الصرف من الطالبين المبتدئين ويقال له التصريف لانه
في اللغة التغيير والتحويل وبهذا العلم الذي هو كالام يحول الاصل الواحد
الى الفروع الكثيرة كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى كذا في الامتحان
وغيره ولذا يقال له ام العلوم وقد تطلق عليه علم الابنية وعلم
الاوزان ايضاً فافهم واعلم انهم اختلفوا في اسماء العلوم الموزونة
فقال بعضهم انها مركبة كعبد الله مثل علم النحو وعلم المعاني وعلم الاصول الا
انه قد يحذف جزء العلم فيقال مثلاً الصرف والنحو والتفسير والحديث
كما في شهر رمضان ففيما لم يذكر العلم يلزم تقديره وقال المحققون
ونعم ما قالوا كالفاضل الجاربردي في شرح الشافية وغيره
لا بل العلم هو الصرف والنحو مثلاً ويضاف اليه العلم مثل شجر الاراك
وعليه ظاهر كلام المصنف التحرير في مؤلفاته وغيره في مصنفاتهم
وقال السيد في اوائل شرح المفتاح ولفظا المعاني والبيان
علمان كهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجر
الاراك انتهى وتبعه ابن كمال الكامل في شرح المفتاح ايضاً ثم قال
هذا الكامل ولا قبح في اضافة العام الى الخاص للبيان يشهد لذلك
شهادة لا مرد لها وقوعها في مواضع من كلام الله تع منها قوله
تع وبهيمة الانعام فلا عبرة لمن انكره وقائلا ان العلم مجموع شهر رمضان
واللام للجنس اضافة شهر اليه ولذا لم يسمع شهر رجب وشهر
شعبان وقد اتممنا وجه الرد عليه واوفينا حق التخطئة في ما
علقناه على انوار التنزيل انتهى وقال العلامة سعد الدين في شرح
المفتاح ايضاً وعلم المعاني من الاضافة البيانية كشجر الاراك

رمضان مع ان العلم شهر رمضان انتهى وفي الدهلوي قبيل المسلك الاول
اعلم ان لفظة علم ليست بجزء من الاسماء بل هي مضافة اليها اضافة العام
الى الخاص لكن كثرت في الاستعمال حتى ترى كالجزء انتهى منه

لدلالة قوله علمي المعاني والبيان على ان اللقب وهو المعاني
لا علم المعاني كعبد مناف وعبد الله اللهم الا ان يحمل على حذف
ما هو المضاف في الاصل كما يقال كالجزء انتهى فليتدبر
في هذه العبارة فانها من نخب النفائس ثم ان في
المعاني ايضا ان التصريف علم لهذا العلم ولامه للمح معنى الوصفية
وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام و
هو المسمى به معها والغالب بها او المؤول بواحد من الجنس
او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل
مصدرا او صفة وقسم يمتنع وهو ما عدا هما والتصريف من
الثاني انتهى وكذا الصرف والمراد بالوصفية اللغوي لا الاصطلاحي
والاضافة بيانية وفي الدهلوي وكل تعريف كذا للعهد الخارجي
وفي بحث العلم من الامتحان والعلم باللام وجوبا لو ثني او جمع بعد
العلمية او سمي بها كالنجم غير صفة ومصدر او غلب في معين بها
كالبيت والكعبة وجاز اللام لو سمي بها او بدونها صفة قال الرضي
وهذا ابن بكي لا يقال المحمد والعلي ومصدر كالفضل فيهما وعدا
عداهما يمتنع اللام انتهى ملخصا فاحفظ ملخصا ثم مخلصا ثم اعلم ان
مما يجب قبل الشروع في الفن والبحث على كل من يقصد ان يتصور
ولو بوجه ما لئلا يلزم طلب المجهول المطلق وبينه الشروع
وان يصدق بموضوعيه موضوعه وغايته ولو بفائدة فلزم بيان
حد الصرف وموضوعه وغايته ليبصر الشارع فيه على بصرة في
طلبه ويمتاز المشروع عنده امتيازا تاما ويزداد سعيه ولا ينقطع
ولا يكون عبثا فاعلم ان علم الصرف هو العلم الباحث عن الاحوال العارضة
للكلمة ولو حكما لذاتها من غير مقارنتها للفظ اخر من حيث صورها ومواديها

قال السيد الشريف في شرح المفتاح الحد المعرف
مع المانع [illegible]
[illegible]

الكلمتين

16

الكلمتين فموضوعه تلك الكلمة من الحيثية المخصوصة او موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي عوارضه التي تلحقه لذاته
كالتعجب للانسان او لجزئه كالحركة بالارادة له او لامر خارج
يساويه كالضحك له واما غايته فهي ان يستغني به في
معرفة الالفاظ الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع واحد منها
مع تفسيره عن سماع الباقي وتفسيره فيتمكن من الضبط بسهولة
ويامن من الخطاء في تلفظها ويعرفه ان صدر عن غيره فهذه
فائدة عظيمة كذا في الشرح المذكور وفي حاشيته على قوله
بسماع واحد منها مثلا من سمع النصر مع تفسيره يعرف
نصر ينصر الى اخر الامثلة ويعرف معانيها من غير سماع ويامن
من الخطاء في تفسيرها ويعرفه من غيره ان كان عالما بالصرف
والا فيحتاج في كل الى سماع انتهى وتوضيح ذلك في ذلك
الشرح ثم اعلم قال مولانا الفاضل المعروف بطاش كبرى
زاده في موضوعات العلوم علم الاشتقاق هو العلم الباحث
عن كيفية خروج الكلمة بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين
المخرج والخارج بالاصالة والفرعية باعتبار جوهرها وانما اوردنا
هذا القيدين اذ يبحث في الصرف ايضا عن انتساب الكلمة
لا صولها بالاصالة والفرعية لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة
وموضوعه المفردات من الحيثية المذكورة ومن جملة مباديه قواعد
مخارج الحروف ومسائله القواعد التي يعرف منها ان الاصالة
والفرعية وبين المفردات باي طريق يكون وباي وجه تعلم
و دلائله مستنبطة من قواعد المخارج وتتبع مفردات الالفاظ
العرب واستعمالاتها وغرضه تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب

وعلى وجه الصواب وغايته الاحتراز عن الخلل في الفاظ العرب
ولنضرب لك مثلاً يتميز بذلك العلوم الثلثة اذ اشتبه ذلك
على كثير من الفضلاء حتى على شراح المفتاح مثلاً معنى الضرب هو الحدث
المخصوص بحكم اللغة ثم انا عرفنا انتساب ضرب ويضرب وضارب
وامثالها الى هذا الجوهر بالاصالة والفرعية بحكم الاشتقاق ثم يعرف
من اللغة ايضاً معنى ضرب ويضرب على وجه جزئي مطلق بخصوص
المادة ومستنداً الى السماع لا الى القياس بخلاف الاشتقاق
اذ يعرف منه ذلك على وجه كلي ومستنداً الى القياس وبهذا
يعرف الفرق بين اللغة والاشتقاق واذا عرفنا معنى ضرب ويضرب
وامثالهما بحسب انتساب هيئاتها بعضها ببعض بالاصالة والفرعية
وجه كلي فبحكم الصرف فالفرق بين الاشتقاق والصرف ان الاول
في جوهر الكلمة والثاني في هيئاتها وقد عرفت ان الكلمة اللغة
باعتبار مدلول جوهرها على وجه كلي كما في الاشتقاق فعلم من هذا
هذا ان معاني افراد الصيغ لا يعرف بالعلوم الثلثة اذ يعرف
جوهرها بخصوصها من اللغة وانتساب الصيغ بعضها الى بعض
على وجه كلي ان كان في الجوهر فالاشتقاق وان كان في هيئته
فالصرف ويعلم من هذا ان الاشتقاق كالبرزخ بين الباقيين
ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف وتأخيره عن اللغة وانما
اطنبنا الكلام في هذا المقام بكونه من مداحض الافهام كم زل فيه
اقدام الافهام فتاهوا في بوادي الاوهام هذه عبارة الفاضل ذلك ثم
بعينها ثم قال علم يعلم منه انواع المفردات الموضوعة بالوضع
النوعي ومدلولاتها والهيئات الاصلية العامة للمفردات
والهيئات التغييرية وكيفية تغييراتها عن هيئاتها الاصلية

على

على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية وموضوعه الصيغ المخصوصة
من الحيثية المذكورة وغرضه تحصيل ملكة يعرف بها ما ذكر من
الاحوال وغايته الاحتراز عن الخطاء من تلك الجهات ومباديه
مقدمات مستنبطة من تتبع استعمال العرب هذا كلامه ثم
قال واعلم ان الصرف لم يزل مندرجاً في علم النحو حتى ميزه
وافرده ابو عثمان المازني وصنف فيه ابو الفتح ابن جني مختصراً
سماه التصريف الملوكي واما علم اللغة فقد قال في ذلك الفاضل
علم اللغة العلم الباحث عن مدلولات جواهر المفردات
وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك
المدلولات بالوضع الشخصي وعن الخارج عن كل جوهر و
هيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن معانيها الموضوع لها بالوضع
الشخصي وموضوعه جواهر المفردات وهيئاتها من حيث الوضع
لمعانيها الجزئية وغايته الاحتراز عن الخطاء في فهم المعاني الوضعية
والوقوف على ما يفهم من كلام العرب ومنفعته الاحاطة بهذه المعلومات
وطلاقة العبارة وجزالتها والتمكن من التفنن في الكلام وايضاح
المعاني بالبيانات الفصيحة والاقوال البليغة انتهى وقال ذلك
الفاضل ايضاً واعلم ان علم اللغة انما اخذ عن العرب العرباء لا من
غيرهم وهم سبعة قريش وهذيل وهوازن وكنانة وبني تميم و
قيس عيلان واليمن وهم اوساط العرب الخلص وهم المراد من قوله عم
انزل القرآن على سبعة احرف على قول واما الذين خالطوا العجم
في الاطراف كحمير وهمدان وخولان والازد المخالطين للفرنج
والحبشة وكذا طي وغسان بالشام لمخالطتهم الروم فلا يعتد
بلغتهم لنزولها عن رتبة الفصاحة هذا ثم ان اكثر مباحث

الصرف لما كان مستمداً من الاشتقاق فلهذه المعاملة في الامواد و
الاستمداد اورد مسائله في كتب الصرف في الاكثر على وجه
الاختلاط وانت اذا تحققت ما تلوناه عليك تيقنت انه علم براسه
ممتاز موضوعه من موضوع اللغة والصرف وعلمت ايضاً جهة تخلد مسائله
بمسائل الصرف وقد حققنا ذلك عن قريب فارجع الى التقريب
المجيب التعويل اذ تمييز العلوم الثلثة حق التمييز جبرئيل ولاجله
جرنا في البيان على مثل هذا التفصيل اذ مابه الافتخار تصحيح الكلام
الجليل هو هذه الثلاثة وكم وقع فيه الجدال والقال والقيل فنحن
نرجوا منك ان لا تلوم هذا العبد الذليل بمثل هذا الاطناب البليغ
الجليل ثم ان الكلمة الاشتقاقية اقساماً خاصة ولكل منها احوالا
مختصة ما لم نعرف بها لا يتيسر البحث عنها حتى ابتدائية
همزة لا تقدم اذا اورد عليه اي على من يريد وفي بعض النسخ
من الكلام كلمة منها يعرف اي المريد انها اي تلك الكلمة من اي قسم
من الاقسام الثمانية على ومن اي قسم من الاقسام السبعة ومن
اي قسم من الاقسام الثمانية عشر ويكون على البصيرة في طلب
معرفة المطلوب من احوالها المختلفة ويسعى فيها بجد يليق فانها
مما يعينه ويهمه لا في غيرها مما لا يعينه ولا يهمه ويمتاز عنده المطلوب
امتيازاً تاماً فيتزداد سعيه وجده ولا ينقطع ولا يكون عبثاً على
ما سبق واي فائدة فوق ذلك وهذه الثلاثة ملقبة بهذه الالقاب
بين ارباب الصرف من بين اولي الالباب ولما كان بحث الصرف
بالاصالة عن الموضوعات النوعية القياسية والتغييرات الغير
القياسية كما مر وكان البحث عن الثمانية موقوفاً على البحث عن
الصحيح من السبعة لكونه معياراً ومقياساً عليه للستة لزم ذكره اولا

يفهم ان الاشارة الى ما اريد به التوقف المذكور فتدبر

مندرجا

مندرجا فيه الاقسام الثمانية عشر والاقسام الثمانية ايضا
ليتيسر البحث عن التغييرات القياسية في غير السالم منها المنقسم
الى الستة مندرجا فيه الاقسام المذكورة ايضا فلما كان ذلك
مقتضياً لكمال الاعتناء لشان تلك السبعة المقتضي لان يجعل
لكل منها عنوان وباب واحد على حدة وترجمة على حياله قام مقتضياً
في التبويب والترتيب مصنف المراح صاحب التأويب
الا في المهموز وسيجيء وجهه فكسرت اي طويت الفاء للعطف
والترتيب او جزائية كما في شرح العصام للعصفدية الادبية بهذا
الكتاب المسمى بكفاية المبتدي سواء كان الفاظا على الاصح او
معاني وكذا ابوابه وفصوله وستبينتي فنصر وهو مستعار
من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اليه للوقوع وانقض
ففيه تشبيه بجناح التنجاح بل هو راح رحراح كمراح الارواح
بل ان هو الشيء عجاب او محكم عباب او لباب او لب الالباب
لا ينكره عند ذوي الالباب ذلك الخطاب ثم الكتاب اسم
للالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة وهو
الظاهر او المختار بل محقق او للمعاني كذلك كما قيل او نقوش
الكتاب على احتمال ما كما في اوائل المطول وكذا امثال الرسالة
والمقدمة فالكتاب غلب عرف المصنفين على طائفة من
المسائل اعتبرت معروفة كما عداها لفظاً او معنى او نقشاً
فاعرفه دالا او مشتملا او مقصورا على سبعة ابواب مبينا
فيها تلك الاقسام اذ لا شك ان ذلك المريد يحتاج مستمرا
اي معرفة احكام تلك السبعة وانواع الموزونات في معرفة الموزونات
الجزئية التي هي الغاية والغرض من الصرف كما عرفت ولذا يقال

له علم الاوزاق ايضاً كما مر وقد مر ايضاً انه يقال له ام العلوم كما يقال للخواب العلوم فما ظنك به في الاحتياج فعليك به لتكون من ارباب الانجاح ولا بد للتعلق على بالكسر من احد هذه التصفات وفي حاشية العصامية على شرح الشمسية ترجيح الاخير حيث قال ولو جعل للقصر الحاج او فق بمقام دعوى الحصر ثم قال ومن الافاضل من ضمن تصحيح التعدية بعلى من غير تقدير وتضمين فتعدى وبقي في ذمته اثبات التعدي انتهى والابواب جمع باب اصله بوب وهو له نوع انقطاع عما قبله قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم ابواباً موشحة الصدور بالتراجم لان القارى اذا ختم باباً من الكتاب ثم اخذ في اخر كان انشط له واحضر له لعطفه والبعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب ومن ثمه كان القران سوراً واجزاءً وعشوراً واحزاباً اذكره مضارع متكلم استيناف او حال على ما يدعو اليه المقام وينادي اليه ان شاء الله في سياق الكلام فجعله امراً للطالب بعد بعده عن المرام غفلة عن نداء المنادي في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام باساليب الكلام في كل منها اي كل واحد من تلك السبعة ما جامعه اي فيما جاء مع كل واحد منها وفي بعض النسخ جاء من المجيء معه وفي بعضها منه بدل معه من الاقسام الثمانية حال من ما ومن للتبعيض والاقسام الثمانية غير ان شاء الله تع مر بسطه ما ذكر فيكون الكتاب مشتملاً على كل ما لا بد من معرفته للمبتدي اي فيتمكن به من تحصيله فيحصل ان شاء الله المهتدي ففيه ترغيب وتشويق له في قراءة هذا الكتاب العجاب وتحصيله بعناية الوهاب للطالب بسبيل الصواب فعليك به يا اخي تكن عين الاعيان مشاراً اليه بالبنان في الازمان في البلدان ثم

اعلم

اعلم انه مما يجب ان يعلم ان ولائل العلوم العربية اكثرها ظنيات لا يقينيات فلا يضرها الاحتمالات العقليات وفي الامتحان اعلم ان ما ذكرنا من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل انتهى وفي الصافية بشرح الشافية اعلم ان اكثر دلائل هذا الفن مجوزة تجويز الاقوى او قوياً او ضعيفاً او اضعف واقلها موجبة فالتعليل ثالثة بالمرجحة اولى ويجوز التخلف في غير الموجبة وليكن هذا على ذكر منك تقدر به على اجوبة اسولة في مواضع كثيرة انتهى وهكذا في غيرها من كتب الثقات من اصحاب العربيات كابراً عن كابرٍ افق بكلام ابهام الادبيات ثم نعد الابواب اجمالاً تيسيراً للضبط وتبصرة للطالب فقال الباب الاول في الصحيح سيأتي في بابه تصحيحه وبيانه وتوضيحه وكذا الستة ولو اجمالاً وبذكر الباب الثاني في المهموز سيتضح لك بيان مثل هذا الشارح في بابه ايضاً وكذا الخمسة التالية وتوانشارة الباب الثالث في المضاعف الباب الرابع في المثال الباب الخامس في الاجوف الباب السادس في الناقص الباب السابع في اللفيف يجمعها هذا البيت صحيح است ومثال است ومضاعف لفيف وناقص ومهموز واجوف ولما فرغ عن اللف والعد العنواني والضبط الاجمالي شرع في البيان التفصيلي الذي هو المقصود الاصلي لكل منها مرتباً على وفق الترتيب الاجمالي الباب الاول من تلك الابواب السبعة المكمو عليها الكتاب او اولها الذي تعهد جزءاً من الكتاب لفظاً او معنىً والاول اسم لفرد غير مسبوق

كذا قالوا وفي القاموس وأل اليه كسئل يئل كبعد وألا ووألا
ووئيلا ووءال موءالة ووألا لجأ وخلص ونجا وكفيه ايضا والاول
ضد الآخر اصله أوأل على افعل او ووأل على فوعل وجمعه
الاوائل والاوالي على القلب والاولون وهي الاولى وجمعها كصغرى
وكبر واذا جعلت اول صفة منعته والا صرفته تقول لقيته عاما
اول وعاما اولا وعاما الاول قليل وتقول ما لقيته مذ عام اول ترفعه
على الوصف وتنصب على الظرف وابدأ به اول تضم على الغاية كفعلته
قبل وفعلته اول كل شيء بالنصب وتقول ما رأيته مذ اول من اول
من امس ولا تجاوز ذلك وهذا اول بين الاولية انتهى وكذا
في الصحاح والقاموس فمعنى عاما اول اول من هذا العام ومعنى
عاما اولا قبل هذا العام قوله اصله اوأل فقلبت الهمزة الثانية
واوا فادغمت وقوله اصله ووأل فقلبت الواو الاولى همزة
كما قلبت في أجوه وإشاح وأحد أحد كما سيجيء فصار اوءل ثم
قلبت الهمزة الاصلية واوا فادغمت والاول هو المختار كما اشار اليه
الجوهري وصاحب الناموس بالتعبير وصاحب القاموس على علوه
بالتقديم وكلهم جعلوه من مهموز العين والمثال الواوي ثم قيل اصله
وول على فعل ادغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها في الثانية
فزيدت في اوله همزة للابتداء فلم يجد له اصلا اصلا فليتدبر
وقال مولانا الفاضل حسن جلبي في حاشية التلويح مذهب
الجمهور انه افعل التفضيل من وول ولم يستعمل هذا التركيب الا في
اول ومتصرفاته والقياس في تأنيثه وولى كفضلى لكنهم قلبوا
الواو الاولى همزة وقيل اصله اوءل من وءل اي نجا لان النجاة
في السبق فابدلت همزته واوا تخفيفا من غير قياس وقيل

اءول

18

اءول اي رجع قلبت همزته واوا قلبا شاذا فادغمت وقال الكوفيون
هو فوعل من ووأل نقلت الهمزة الى موضع الفاء وتصريفه في كتصريف افعل
التفضيل واستعماله بمن مبطلان خبره لهذا القول واما قولهم مبتداء اولة و
اولتان ففي شرح الرضي انه من كلام العوام وليس بصحيح لكن الزمخشري
قال في الاساس تقول جمل اول وناقة اولة اذا تقدما الابل هذا
كلامه وقال فيما نقل عنه وقيل اخرت الهمزة الثانية فجعلت
بعد الواو ثم ابدلت واوا فادغمت فوزنه الآن اعفل انتهى
وقال ذلك الفاضل فيها ايضا وتحقيق الفرق بين المنصرف
وغيره ان لفظ اول لما لم يكن مشتقا من شيء مستعمل على قول
الصحيح خفي فيه معنى الوصفية فلم يعتبر وهنا الا مع ذكر الموصوف
ظاهرا هذا فالباب الاول كائن في بيان احوال الافراد الصحيح ومسوق
له او في تحصيل ادراكاتها والمقصود الاصلي هو المباحث والمسائل
واما التعريف والتصوير فتبعي فلا يرد اوفي بيان الصحيح سواء كان
بيانا لنفسه وبتعريفه او بيانا لاحكامه بالبحث عن مسائله
اقتصر في المعاني على البيان حيث قال فصل في بيان الوجوه
فافهم وقد شاع التعبير عن نسبة اللفظ الى المعنى وعن نسبة المعنى
الى اللفظ بفي فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا
اللفظ ومنه قول علماء العربية الالفاظ قوالب المعاني او اوعية
المعاني او ظروف المعاني او اكسيتها او امكنتها وكل ذلك من توسعاتهم
فان البيان كما يحصل بتلك العبارات يحصل بغيرها فكانه
شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه وكذلك يؤخذ المعاني
من الالفاظ وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها فكانها قوالبها
واوعيتها وظروفها واكسيتها وامكنتها وايضا كما ان تحصيل

تلك الادراكات يحصل بهذه المعاني المذكورة بها يحصل بغيرها
فكان ذلك التحصيل شيئ يحيط بها كالظرف فلا يلزم ظرفية
الشيئ لنفسه وقد جوز التصحيح بلا تقدير البيان والاعتبار وما
هذا الا لهذا التوسع وقد اجيز كونه في بمعنى اللام الاختصاصي
او التعليلي او بمعنى على الاستعلائي وهل هذا الا لوجود تلك
المعاني في مثل هذا المقام وقال مولانا ابن الكمال باشا الكامل
في شرح المفتاح ولفظة في هنا للتعليل كما في قوله تع فذلكن
الذي لمتنني فيه وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت
النار في هرة حبستها يرشدك الى هذا قيام اللام التعليلية مقامها
ثم قال ومن غفل عن المعنى المذكور لفي زعم انها للظرفية وتكلف في
تصحيحها وانت خبير بان ابقاء الحروف في معانيها ولو تجوزا
خير ثم اخراجها عنه فافهم وقال الفاضل العصام في حاشية
شرح الشمسية يقصد بمثل قولهم الباب في كذا حصران
واثن حلا عن اداته احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيهما
ان كذا ليس الا في الباب وقد يقصد ان المقصود بالذات
من الباب ليس الا كذا فليس كذا مقصودا بالذات الا من
الباب وذلك لانه كالمعرف في ان المقصود به يمتيز
عن احواته ولا يتميز به الا بر عاته الحصر بن انتهى ويرجى
منك ان لا تعد ما ذكرنا ههنا من الفضول فاستمع لما نلقي اليك
حق الاستماع والقبول وانما قدم الصحيح على الباقي لعظم شانه
لسلامته عن التغيرات اللفظية في الاغلب وكونه معيارا
او معا مقيسا عليه وكثرة مباحثه بخلافها وهو اي الصحيح
بحسب المفهوم بالاستخدام على الاول وبدونه على الثاني

ما اي

ما اي كلمة اشتقاقية بقرينة المقام سلمت وخلت حروفه
راجع الى ما اي الاصلية في الموزون التي تقابل بالفاء والعين
واللام وكونها ثابتة في الوزن مثلا اذا قيل وزن ضرب
فعل فالضاد ومقابل بالفاء والراء مقابل بالعين والباء باللام و
او قيل وزن دحرج فعلل فالدال مقابل بالفاء والحاء بالعين
والراء باللام الاولى والجيم بالثانية وهذا صفة كاشفة للحروف
الاصلية وتفسير وتعريف لها وقد يعبر عن الحرف الاول
منها بالفاء وعن الثاني وهو الوسط بالعين وعن الثالث
وهو الاخر باللام وما فراد باللام الثانية تسمية لها باسماء
ما يقابلها ويعبر عن الزائد بلفظ الا المبدل من تاء الافتعال
والتفعل والتفاعل فانه يعبر عنه بالتاء لانه يقال وزن اذكر
افتعل لا افدعل واذكر بتشديد الدال والكاف افعل لا اذعل
واثاقل اتفاعل لا اثفاعل لبيان الاصل اولدفع التقول والا المكرر
للالحاق او لغيره فانه يعبر به عما تقدمه لان المقصود به تكريره فيعبر عنه بما يعبر به
فلابد من التعبير عنه به هكذا في شروح الشافية والحاصل ان الفرق
بين الاول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما على ضاد
ضرب وصدق الاول على همزة اكرم وصدق الثاني على خاء اخرنجم
وكذا بين الوسط وعين الفعل لصدقهما على راء ضرب
وصدق الوسط على خاء استخرج وصدق العين على الهمزة
رائه وكذا بين الاخر ولام الفعل لصدقهما على باء ضرب وصدق
الاخر على نون ضاربون وصدق لام الفعل على باء ائه وكذا بين الاول
وعين الفعل لصدقهما على عين عدة وافتراقهما ظاهر ولام الفعل
لصدقهما على همزة اشياء على قول من يقول انه في تقدير شيائي

لانّ وزن لفعال كما في شرح الشافية وبين الوسط فاء
الفعل وهو ظاهر ولام الفعل لصدقهما على سين فسى و
وبين الاخر وفاء الفعل لصدقهما على يا تفادى اذ اصله تفادوٌ
على وزن على الف مقلوب واحد وعين الفعل لصدقهما على ضاد
قاض تدبر كذا قرره قبيل المعتلات من الامعان ثم انّ ذلك
لانه لا بد من ميزان يوزن به ويتميز به الزائد عن الاصلي فوضعوا
لذلك لفظا مركبا من هذه الحروف ماخوذا من فعل بفتح العين الذى
اريد به المعنى اللغوى لانه اعم الا فعال معنى فجعل هذا اللفظ مع
هيئته المختلفة وزنا مشتركا بين الكلمات ليكون اللفظ مناسبا
للمعنى ولوجود حرف من المخارج الثلثة فيه ولكثرة استعماله ولخفته
لكونه ثلاثيا مفتوح العين بخلاف نحو جعل وعلم فهو عرفهم منقول الى
الوزن وليس معناه اللغوى مرادا فافهم ومن حروف العلة قدمها
على الهمزة والتضعيف على عكس ما مضى لانّ لزوم السلامة عنها
بالذات بخلاف السلامة عنهما فانها بالعرض والهمزة والتضعيف
ولا بد اى لا فتراق موجود اولا اى قبل الشروع في المقصود
الذى هو بيان الموضوعات النوعية القياسية الاشتقاقية من معرفة
الابواب السماعية لمن يريد التصريف كما لا بد له من التقسيمات
المذكورة وذلك لانه لا يجوز لنا القياس فيها الا اذا سمعنا و
واحدا منها في بابه وليس لنا ان ننقله الى باب اخر بدون السماع
فاذا سمعنا قسنا فيه ايضا وان سماع عين الماضي والمضارع في
الثلاثي المجرد واجب لكونها سماعية فاحتيج الى بيانها قبله
وان كانت سماعية ليست من مباحث الصرف اصالة فهي مقدمة
للمقصود على ان الابواب التصريفية متشابهة للقياسية بنوع

قد علمت امره اولا

ضبطا

ضبطا يوجد فيها على ما في شرح الفضلية وهى احد وا ربعون
بابا باستقراء ستة منها كائنة للثلاثي المجرد اى مخصوصة بان
يصدق مفهوم منه عليها كما يقال الانسان للحيوان اى مفهوم
الحيوان صادق عليه فلا يرد انّ الصواب ترك لام الجر
وكذا امثاله وذلك لانه لكونه اخف ناسب ان يستعمل
في معان كثيرة مختلفة فوضعوا له ابنية مختلفة ليدل اختلاف
اللفظ على اختلاف المعنى فيتناسبا بخلاف الرباعي المجرد وانما
قدمه لانه هو الاصل لتجرده ولاخفيته ولكثرة معانيه ووجه الضبط
والانحصار بحسب الوقوع لانه ليس لماضيه المفرد المذكر الغائب
الا ثلاثة ابنية لانّ اوله لا يكون الا مفتوحا في المعلوم الذى
هو الاصل والكثير لتعذر الابتداء بالساكن وثقل الضم والكسر
عليه والاخر مبنى الا متحركا لئلا يلتبس بمصدره عند الوقف
ولا يلتقى الساكنان عند اتصال الضمير اذ الاصل فيه هو الفتح والسكون
لكثرته والرجوع اليه اذا اريد المرة كذا قال الامام الخليل والحركة
ثلثة ولا عبرة في الصرف بحركة الاخر وسكونه في البناء فان كان
عين الماضي المذكور مفتوحا فعين مضارعه اما مضموم فهو الباب
الاول او مكسور فالثاني او مفتوح فالرابع وان مكسورا فعين
مضارعه اما مفتوح فهو الثالث او مكسور فالسادس
او مضموم ولم يجئ لثقله وان مضموما فعين مضارعه اما مضموم
فالخامس او مكسور او مفتوح ولم يجيئا للثقل واما حروف
المضارعة مفتوحة ابدا لتعذر السكون وللخفة وما بعدها
ساكن لتوالى اربع حركات وثلاث فتحات ولقربه منها وقد
عرفت انه لا عبرة للاخر وقال المصنف النحرير في حاشيته شرح

الفضلية واما التعليل باختلاط الابنية فوهم اذ الكلام في الجواز لا في الاختصار وبالتقاء الساكنين ور التنهر قوله اما التعليل
اى تعليل عدم سكون عين الماضي المذكور باختلاط الابنية اى
باستلزامه اختلاطها والتباس بعضها ببعض كما علل به
الشارح المدقق للمراح ومن تبعه يعني انه لو قلت فعل
بالسكون يفعل بالكسر لا يعلم انه من الباب الثاني او السادس
ولو بالضم لا يعلم انه من الاول او الخامس وقس عليه وقوله
في الجواز اى جواز سكونه مع جواز حركاته لا في الاختصار اى الاختصار
في السكون ووجوبه فيه حتى يلزم الاختلاط المذكور وقوله و
بالتقاء الساكنين عند اتصال المرفوع البارز المتحرك كما علل به
المحقق سعد الدين في شرح مختصر المحقق فخر الدين ومن قلده
ودور والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه مطلقا اى بمرتبة
او مراتب فالاول يسمى دورا مصرحا لصراحته وظهوره لعدم الواسطة
والثاني دورا مضمرا لاضماره وخفائه لكونه بواسطة او وسائط
وكلاهما باطل كما تقرر في محله وذلك لان التقاء الساكنين انما
لزم من سكون اللام عند ذلك الاتصال وسكونه انما لزم حركة
العين لئلا يلزم اربع حركات متواليات فلو علت بالالتقاء
والمعلل بسكونه المعلل بها لزم الدور ويمكن ان يقال ان الحصر في قوله
انما لزم من حركة العين ممنوع لم لا يجوز ان يكون سكون اللام عند
سكون العين للاطراد بما كان من العين فيه متحركا كما في مثل يضربن
ونحو ضربن فاذا جاز كونه للاطراد مع الاختلاف النوعي فمع الاتحاد
اولى وظهر من هذا حال قول المعلل فلا يلزم الدور فتامل وهو
اى مفهوم الثلاثي المجرد وحقيقته الاصطلاحية ما اى كلمة اشتقاقية

كان

21

كان او قد عرفت فيما مضى حال الافعال في التعريفات ما فيه
عائد الى ما المفسر والمذكر الغائب مشتملا او مقصورا على ثلثة
احرف اصول فقط ولم يوجد في كلامهم اقل منها في الكلمة
الاشتقاقية اذ لا بد فيها من حرف متحرك يبتدأ به واخر ساكن يوقف
عليه فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما باخر
لا يعتبر ولا يلتزم فيه حركة ولا سكون ولا يرد انه اما متحرك واما
ساكن وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما كما في شرح
الشافية وغيرها ثم اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن
ان يتلفظ بعده باحدى المراتب الثلث وبسكونه كونه بحيث
لا يمكن ان يتلفظ ذلك كذا في شروح الكشاف للشريف
الجرجاني وقال النحرير في امعان الانظار فان قلت هذا التعريف
غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه
في التعريفات قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة
فيما بينهم فانهم يذكرون في مقام التعريف ما يفهم المبتدي
بسهولة وقد يكون بعض التعريفات غير الفهم عليه كما كان
هنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه
الاصول ثلثة فقط عسر اذ المبتدي لا يميز الاصول عن الزوائد
فيما يحوي ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدي يمكن
ان يستنبط التعريف منه بسهولة فلا يبالون عن عدم جمعه
او منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات
المشتملة على لفظة كل فانها لا يصدق على فرد من افراد ما صدق
عليه معرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدي مع انها يمكن

قوله متحرك يبتدأ به الخ لان تلفظ
المنطوق به اما معتمد على حركة كعين
عمرو او على حركة ما قبله كميم او على
مدة كدابة فمتى فقد هذه الاعتمادات
متعذر التكلم ودليله التجربة وقيل
يجوز الابتداء بالساكن لكن يتعسر
ولا يتعذر لان التلفظ بالحركة انما
يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف
الشيء على ما يحصل بعده محال وقال
مولانا الفاضل السيد عبد الله في
شرح الشافية وفيه نظر لان
التلفظ بالحرف مع الحركة لا بعده
ولهذا المسئلة محل اخر وسيجيء
بنذ ما يتعلق بهذه وقال ذلك
الفاضل في ذلك الشرح الوقف
ضد الابتداء فيجب ان يكون علامة
ضد علامة الابتداء لان الابتداء
بالمتحرك ضروري والوقف على السكون
استحساني تحت كلال النفس من ترادف
الكلمات انتهى وكذا في غيره فافهم
منه

ان يستنبط التعريف عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف
على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع
في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة
انتهى وقال الفاضل العصام في حاشية شرح التسمية عدم
جواز التعريف بالاعم مذهب المتأخرين والمتقدمون جوزوه
والحق معهم لانه كما يكون التصور منه بالكنه وبالوجه المساوي
نظريا يكون التصور بالوجه الاعم كذلك انتهى وكان في
قول المحققين رمزا الى هذا انظر بالامعان في الامعان فكم حصافيا
بالاتفاق وقوله لعدم صدقه على الماضي اذ ليس للماضي ماض
وقوله وهو ما كان حروفه الى اخره يصدق على الماضي ايضا
وقوله يمكن ان يستنبط التعريف اي الجامع عنه اي على ما هو قريب
الى فهم المبتدي بعد النظر في سائر المشتقات اذ الماضي
المذكور اصل لتجرده عن الزوائد دائما فيكون حروفه اصولا البتة
وما زاد عليها في سائر الزوائد فالسائر مشتمل على هذه الاصول
الثلثة مع الزوائد فيمكن ان يميزها عنها فيستنبط وقوله ان يستنبط
التعريف اي الجامع عنها اي عن هذه التعريف باسقاط كل عنها
مثلا ويمكن ان يقال ان يكون الماضي ثلاثيا يفهم من التعريف المذكور
بطريق الدلالة فانه اذا كان كون سائر الكلمات الاشتقاقية ثلاثية
بسبب كون حروفه الاصول ثلثة فقط فكون نفسه ثلاثيا اولى بان
يخرج عنه والثابت بالدلالة ثابت بالمنطوق والنص كما ثبت
في الاصول واعلم اني بعد ما اجبت عن ذلك السؤال بهذا
الجواب وكتبناه في هذا الكتاب بعناية الوهاب رأيته في
شرح البناء لبعض الفضلاء فهل هذا الا من باب التوارد ورفيق

التوفيق ۞ وما العلم بالصواب الا من ملهم الحق الحقيق ۞ فالحمد لمن
له العناية للاتمة ۞ ومنه الكفاية للمهمات ۞ ومنه المتممات العصمة
فتدبر وفي روح الشروح من شروح المقصود المراد ان الثلاثي
نوع كان ما فيه كذا ووصف افراده كنصر بالثلاثي مجاز تأمل
انتهى وفي حاشيته يعني ان معنى قولهم نصر ثلاثي انه فرد من
الثلاثي نوع الثلاثي وحمل الستة على ما هو الراجع الى الثلاثي
يوضح ان الثلاثي اسم للنوع انتهى قوله مجاز مخبر وجه عنه
وعدم صدقه عليه لا يضر بل يحبب وقوله انه فرد من
نوع الثلاثي اشارة الى علاقة المجاز وقوله وحمل الستة
الخ اي قرينة المجاز الارادة المذكورة ولا يخفى ان ناش عن الغفلة
عما سيأتي وعدم التأمل والامعان فيه من قول التحرير في الامعان
ففي حمل ستة ابواب على الثلاثي نظر بعد يظهر بالتأمل ومن
حاشيته فلا تغفل وتدبر وتأمل وامعن النظر وقوله للنوع
اذ هو المنقسم اليها لا لفرد اذ ليس بمنقسم اليها فقط فلعل
قوله يعني الخ اشارة الى وجه التأمل واقول ان قوله اسم للنوع
مسلم بلا حاجة الى تأمل اذ التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ولا بالافراد لكون صدقه على جميع افراد المعرف مما لا بد منه وقوله
ووصف افراده مجاز ان اراد من حيث خصوصها فمسلم الا
انه غير مفيد وان اراد من حيث دخولها تحته فممنوع بل هو حقيقة
كما لوح اليه صاحب التلويح حيث قال فيه استعمال لفظ الدابة
في الفرس في اللغة لا يكون مجازا الا اذا استعمل فيه من حيث
انه من افراد ذوات الاربع من حيث خاصة وهو بهذا الاعتبار غير
الموضوع له ضرورة ان اللفظ لم يوضع في اللغة لذوات الاربع

الاربع بخصوصها ويكون حقيقة اذا استعمل فيه من حيث انه من افراد
ما يدب على الارض وهو نفس الموضوع له لغة انتهى وكذا في غيره
فظهر من هذا ان الجواب ليس بصواب فافهم هذا الخطاب وعده
عدة فان ذلك من حسن الاطناب الباب الاول من الابواب
الستة او اولها فعل يفعل قال في الامعان اى مجموع موزونيهما
وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهوليهما اكتفى بالاول لكون
الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما
من غير تداخل اللغتين متشاركين في الاصول والاصوب ان يجعل مجموع
فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج الى التكلف
والتعسف والتعريف الواضح الباب الاول هو مجموع كلمات
متصرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع
معلوم مفتوح العين او مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان
منه ومجهوليهما وكان كل منهما مشاركا للآخر في الاصول وكان المجموع
مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل
اللغتين وقس على هذا باقي الابواب ويدل على ما قلنا
عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول ففي حمل
ستة ابواب على الثلاثي نظر يظهر بالتامل وعلى تحقيقنا لا يرد
الاعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب
الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المص لانه داخل في باب فعل المبني
للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس حيث انها افعال
ثلاثية لم يدخل في هذه الستة لان بحث الصرف مقصور على المتصرف
فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر كما يجب
انتهى قوله اكتفى بالاول اى بالمعلوم لكون الامتياز بين الابواب

الثلاثية به اى بالمعلوم اذ له هيئات مختلفة بخلاف المجهول فان له من
جميع الثلاثية هيئة واحدة لكثرة استعماله ولكونه معروفا للثاني
فلا يحتاج تفريع على الاصوب الى التكلف والتعسف كما احتيج اليهما
في التوجيه الاول اذ فيه ارتكاب المجاز والاكتفاء بالبعض عن
البعض بلا قرينة وذلك مهجور في التعريف وقوله التعريف
الواضح لذكر جميع الذاتيات فيه على التفصيل وقوله على ما قلنا
من اعتبار المجموع وقوله ففي حمل تفريع عليه وقوله يظهر
بالتامل كتب في الحاشية لان الثلاثي قسم من الاصلي وهو من الفعل
وهو من الكلمة وقد اعتبر في مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر
في مفهومه المجموع انتهى ولا يخفى ان هذا لا يرد على عبارة المص
التحرير ولعل عبارة صاحب المقصود محمولة على المسامحة او المبالغة
والمقصود الشريف ما يقصد من عبارة المصنف فلا يوضح ذلك الحمل
ان الثلاثي اسم لنوع فيكون قرينة على الارادة كما زعم البعض بفتح العين
في الماضي قدمه لتقدم الماضي ولاصالته ولخفة الفتح ولعلويته ولذا
استعمل في معان لا تضبط لكونه اخف كثيرة لاستعماله على الكثير
معانى غيره فقلما يوجد فعل غيره الا وقد استعمل هو بمعناه والمشير
اليهما بتحريك عين المستقبل بالحركات الثلث فافهم وضمها في الغابر
الغبور من الاضداد يطلق على الماضي والمستقبل والمراد هنا الثاني
للمطالعة للمقابلة قدمه لعلوية الضم بالنسبة الى الكسر ولكثرة
استعماله ولغاته ومعانيه ولذا يبنى باب المغالبة عليه ويرد
اكثر الابواب عند بنائها منها اليه لكثرة معنى الغلبة فيما وقع
من هذا الباب كالكبر والكثر والقهر للغلبة في الكبر والكثرة وهي ان
يذكر الفعل بعد المفاعلة مسندا الى الغالب فيه قال مولانا سنان الدين

في الصافية تشرح الشافية هو ما يذكر بعد المفاعلة مسندا
الى الشخص الغائب فيه ببيان غلبته فيه وكذا في سائر الشروحها
و ولك مثل كارمني فكرمته اي غلبت عليه في الكرم اي اكرمه
اكرمه اي اغلب عليه فيه وضاربني فضربته او يضاربني فاضربه
بضم الرآء اي غلبته او اغلبه في التضرب وضارعني او يضارعني
فصرعته او اصرعه فلذلك لقب هذا الباب بالباب الاول
نحو نصر ينصر والباب الثاني منهما او ثانيهما وكذا في امثاله في
بعض النسخ بلا واو فعدم العطف ليكون بابا بعد باب وكذا الحال
البواقي فعل يفعل نذكرها ذكر في الاول هنا وفي البواقي بفتح العين
في الماضي وكسرها في المضارع نحو ضرب يضرب ومنهم من نظر
في ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها اول
على اختلاف معاني الابواب فقدم باب ضرب يضرب
لان الاختلاف بين الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم
لان الفتح علوي والضم بينهما كما عرفت فهو احق بكونه من
دعائم الابواب اي اصولها والامثلة الفضلية موافق
لهذا الكتاب في ترتيب الابواب والثالث فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو علم يعلم قدمه على تاليه
مع ان ماضيه من مفتوح العين لكونه من دعائم الابواب لاختلاف
حركة عينيهما الذي هو الاصل اذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع
فيناسبه اختلاف عينيهما في الحركة اذ هو الميزان الذي به الامتياز
بين الابواب كما سبق وهذه الابواب ~~الثلاثية ولذا قدمت~~
دعائم الابواب الثلاثية ولذا قدمت على الثلاثة الباقية والرابع
فعل يفعل بفتح العين فيهما اي الماضي والمضارع نحو فتح يفتح قدمه

لعلويه

لعلوية الفتح وخفته وهذا الباب في الحقيقة معدل اما
عن مضموم العين في المضارع او عن مكسورها لحرف الحلق
ولذا قال وشرطه والتنزل فيه ان يكون عينه او لامه لما فاده
فان المتكلم قوتي في الابتداء وثقله يزول بسكونه في المضارع
فلا يتم العرض حرف من حروف الحلق الثقيلة لينجبر بحصول الخفة
ما فات منه من الاصل المذكور انفا ولذا اقل هذا الباب لذا في
شرح الفضلية وقيل ليقاوم ثقلها خفة فتح العين فيهما فيتعادل
الثقل وانت خبير بان نظر التحرير دقيق وبالقبول حقيق
فافهم وانما ذكر هذا هنا كصاحب البناء وغيره لئلا يفصل بين
الشرط والمشروط وصاحب المقصود اخر حذرا من تباعد
الاقسام بطول ذيله فلكل وجهة هو موليها وهي اي حروف الحلق
ستة احرف بالاستقراء كما هو المشهور وعليه الجمهور الهمزة
والهاء هما من اقصى الحلق والعين والحاء المهملتان من اوسطه والغين
والخاء المعجمتان من اوله انما ذكرها على هذا الترتيب ليوافق مخارجها
فانها على الترتيب المذكور ولئلا يفصل بين المهملتين بالمعجمة و
بين المعجمتين بالمهملة وللسجع فتدبر وانما لم يذكر الالف مع انها
منها على رأي لان وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس بالاصالة بل
بالقلب عن الواو والياء وكذا في الامعان على انه مرجوح فلكل ما
يكون بفتح العين فيهما لا يأتي بدونها في احد عينيها الا ما شذ نحو ابى يابى
كقوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والشاذ في عرفهم ما جاء
وسمع وضعا كائنا او جيئا ثابتا على خلاف القياس الحاصل من
التتبع دون الاستعمال وان كثر فهذا مقبول لوروده من الواضع و في
اوائل شرح الشافية لمولانا سيد عبد الله واعلم ان النادر

هو الذي قل وجوده وان كان على القياس والشاذ هو الذي على
خلاف القياس وان كان كثيرا والضعيف هو الذي في ثبوته
كلام وكذا في غيره وفي مباحث تخفيف الهمزة من النحاة قالوا
الشاذ على ثلثة انواع شاذ عن القياس نحو القود والستصوب
وهو مقبول واقع في كلام فصيح وشاذ عن الاستعمال كقوله وام
اوعال كها او اقربا وهو ايضا مقبول وشاذ عنهما كقوله يستخرج
اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع وهو مردود
وهذا قوله وام اوعال اوله نحى الذنابات شمالا كثبا النحمى
الحمار الوحشي الكثيب القريب وضمير يستخرج الى الصياد
والشيحة النبت اي يستخرج بها اليربوع الذي يتقصع من
نافقائه اي يدخل فيها كذا في الصافية والخامس فعل يفعل بضم
العين فيهما اي الماضي والمضارع نحو حسن يحسن قال النحرير في شرح
الفضلية واما الضمة فوضعوها للصفات اللازمة وافعال الطبايع
المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبتها في اللزوم فان انضمام
احدى الشفتين الى الاخرى لازم في الضمة كلزوم انضمام تلك الصفات
الى صاحبها ولمشابهة تلك الصفات لما اسند الى المبني للمفعول في
سلب الاختيار فكما ان الضمة جعلت علامة كما سيجي جعلت
ايضا لما تشبهه والتزموا ضم عين المضارع ايضا تحقيقا لمقتضى
تلك المناسبة والمشابهة اذ اللزوم في الصفات المذكورة وسلب
الاختيار والضمة في المبني للمفعول لا يختص بالماضي انتهى وكذا في غيره
قدمه لعلوية الضم والسادس فعل يفعل بكسر العين فيهما اي
الماضي والمضارع نحو حسب يحسب وهذا الباب اي السادس
لا يجي ولا يوجد بالاصالة والوجوب من الصحيح وغيره الا من المعتل

الفاء

الفاء يعني بل انما يجي من الصحيح بالفرعية والتبعية والجواز والاغلب
الافصح فيه الفتح كما في قوله تعالى ايحسب الانسان الاية و
واما من غيرهما فلا يجي اصلا وذلك لان في الواوي منه يحصل
الخفة بسقوط الفاء فيعارض الاصل المذكور فوزعت فكسرت
في بعضها رعاية لهما كذا في الشرح المذكور قوله فوزعت
في الحاشية اي الكلمات التي فاؤها حرف علة انتهى اعلم
انه اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر
بعينه فثبت بينهما المعارضة ظاهرا لا ينبغي ان تحكم بتساقطهما
في بادي الراي بل لا بد ان يطلب المخلص لدفعها والجمع بينهما
ما امكن باعتبار المخلص وهو اما من قبل الحكم او المحل او الزمان ويجي
ويسمى ذلك عملا بالشبهين فان تيسر ذلك فبها والا
فيترك العمل بهما ومن اراد الى تحقيقه الوصول فليرجع الى
علم الاصول واذا عرفت هذا فقوله فوزعت اشارة الى
ان المخلص هنا توزيع المحل وتقسيمه وهو عين المضارع
في المعتل الفاء نظيره قوله تع فلا تقربوهن حتى يطهرن
بالتشديد فبالتخفيف يوجب الحل بعد الطهر قبل الاغتسال
وبالتشديد يوجبه بعد الاغتسال فحملنا المخفف على
العشرة والمشدد على الاقل وعين محل الكسر ببعض المعتل الفاء
وبقوله وكسرت في بعضها ولم يتعرض لمحل الفتح لانه الاصل
وانه ليس يختص بالمعتل الفاء نحو ومق يمق مقة وورث
يرث في القاموس ورث اباه ومنه بكسر الراء يرثه كيعده
ورثا ووراثة بكسر الكل وفي شرح الكشاف للسعد العلامة
جاء ورث المتعدي الى مفعولين مثل ورث اباه مالا ذكره القاموس

انتهى وقد كان هذا من مشكلاتي فانحل بالعناية فلله الحمد
على حل معضلاتي وولي يلي بقام وليت الارض بالضم وليا وولي
الشيء وعليه ولاية وولاية كذا في القاموس وفي الشرح
الشريف للمدقق للكشاف اللطيف والولاية بالفتح مصدر
الولي وبكسر مصدر الوالي فافهم والاصل يولي ويورث
ويولي حذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية وهو كوقوع
الضمة بين كسرتين في الثقل وسيأتي التفصيل في بابه ان شاء الله تعالى
وباب واحد بالاستقراء كائن للرباعي المجرد قدمه لئلا يفصل بين
الاصليين ولطول ذيل الثلاثي المزيد فيه وبعضهم اخره لئلا يفصل بين
الاصل وفرعه وانما كان واحداً لثقله بكثرة حروفه والتزم فيه سكون
احد حروفه لئلا يلزم توالي اربع حركات وعين له العين او اللام
الثانية تسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك حملاً على الثلاثي على
وتيرة واحدة فلو اسكن الاول ايضاً اجتمع ساكنان والتزم الفتح
في البواقي للخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف
الحركات وهو اي مفهوم الرباعي المجرد ما اي كلمة اشتقاقية كان
ماضيه راجع الى ما المفرد المذكر الغائب تذكر ما ذكر على اربعة احرف
اصول فقط احترز به عن مثل اكرم وفرح وقاتل ولم يذكره في الثلاثي
المجرد لعدم الاحتمال فيه لكون احد حروفه زائداً او لم يوجد في الكلمة
الاشتقاقية اكثر منها لثقلها بالنسبة الى الجوامد وهو اي ذلك
النوع الواحد للرباعي المجرد ولا ما كان نحو والا يلزم منه ما لزم من
حمل ستة ابواب على الثلاثي في عبارة المقصود فتدبر فعلل اكتفى
هنا وفيما سيجيء بالمثال لحصول الامتياز به بخلاف ابواب المجرد
نحو دحرج وثلاثة ابواب منها دون الكثير سماعاً لما مر من الثقل

كائنة

كائنة للرباعي المزيد فيه قدمه لقلته بحكم التتبع وكثرة الثلاثي المزيد فيه
كاحرنجم الملحق به افعنسس وحمل الباقي عليه وهو اي الرباعي المزيد
فيه ما اي كلمة اشتقاقية زاد لازم في ماضيه المفرد المذكر الغائب
على الرباعي المجرد ومتعلق بزاد حرف او حرفان ولم يزد ثلاثة لئلا يخرج
عن الاعتدال ولا يبطل انه كلمتان وهو اي [illegible] مذكراً
اي الثلاثة لكونه مذكراً او ما ذكر من الثلاثة والتذكير باعتباره
او اعتبار الخبر وهو مجموع تفعلل نحو تلبس او المعلم بزيادة التاء
المفتوحة في محل اوله ولذا قدمه ولوحدة زائده وصاحب
المراح اخره عن الاخرين ووجهه شارحه المدقق بانهما لكونهما اثنين
غلبا عليه وانت تعلم ان هذا الوجه ليس بمعتبر ولا مطرد
في السائر فما اختاره النحرير موافق للمختصر عز الدين اولى نحو
تدحرج وافعنلل بزيادة الهمزة المكسورة في اوله وزيادة النون
بعد العين قدمه لتقدم زائده الثاني نحو احرنجم وافعلل بزيادة
الهمزة المكسورة في اوله وتكرير اللام مع الادغام بنقل
الحركة الى اللام الاولى الساكنة والزائد يجوز ان يكون الاولى
لسكونها والثانية لان الاخر بالزيادة انسب على اختلاف
الرأيين وكذا كل تكرير مثاله واما ان كان الاول متحركاً فالزائد
هو الثاني بلا خلاف نحو اقشعر والفاء ساكنة فيهما واحد وثلاثة
ابواب بالاستقراء كائن للثلاثي المزيد فيه وهو اي الثلاثي المزيد فيه
ما اي الكلمة الاشتقاقية التي زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب
على الثلاثي المجرد حرف او حرفان او ثلاثة احرف لا اكثر لما مر
ولئلا يزيد على اصله ولما اراد ان يتقدم منها ما هو زيد فيه
حرف على ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلاثة رعاية للترتيب

قدمه على ما بعده لكون زائده في الاول ويسمى باب الافعال وهو للتعدية غالبا نحو اكرمته وللتعريض للشيء نحو ابعته اي عرضته للبيع
ولصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل نحو اغدت التعبر اي صار ذا غدة ولوجود الشيء على صفة نحو احمدته اي
وجدته محمودا ولسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكاية وبمعنى فعل نحو اقلت البيع بمعنى قلته
وقد ينقل الفعل المتعدي الى افعل فيكون لازما نحو كببته فاكب اي القاه على وجهه فقط ونحو عرضته فاعرض اي اظهرته فظهر
قال النووي لا ثالث لهما

الطيبي قال ابواب ثلثة متتبعا كائنة منها اي من احد وثلثين كائنة
للرباعي غير الملحق بباب لافادة زائده معنى احلواذا والالحاق من
الضروريات ثم انه صفة للرباعي فانه مضاف الى الضد الواحد
كما في الحركة غير السكون قدمه لكثرة استعمالا وامرا وقلته
عددا واصالته بالنسبة الى الثاني وهو اي الثالثة او المذكور
من الثلثة مجموع افعلل اي الى اخره ولا يعود الى الرباعي غير الملحق
لما مر غير مرة الملابس بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله ولذا قدمه
وفاؤه ساكن لما مر من لزوم التوالي وعينه مفتوح للخفة نحو اكرم
وفعل بتكرير العين ليدغم اذ في الفاء لا يدغم اصلا وفي اللام عند
اتصال الضمير المرفوع المتحرك والتزم الفتح في الفاء والعين فيه
للخفة قدمه لكون الزائد فيه من جنس الاصول مع احتمال اشتراكه
مع الثالث في محل الزيادة نحو فرح وفاعل بزيادة الالف لخفتها
بين الفاء والعين وفتحها اذ لو ازيد بعدها لالتبس بالمصدر كذهاب
ولو بعد اللام لالتبس بالتثنية نحو قاتل وثمانية ابواب منها سماعا
للملحق بالرباعي المجرد ومعنى الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بان
يزاد فيه حرف ويجعل في مقابلة حرف اصلي من الاصل وان كان
زائدا اجنبي به في الغير موضعه في الاصل ويكون الزيادة لمجرد الموازنة
ليعامل معاملته في التكبير والتصغير والمصدر ونحوها فاستخرج
ليس ملحقا باحرنجم ولا مقتل بجعفر ولا اكرم بدحرج كذا في شرح
الفضلية واليه اشار بقوله المعنى به ما اي الثلاثي المزيد فيه الذي
اريد بالزيادة فيه موازنته اي للرباعي فقط وهو المذكور الثمانية
مجموع فوعل اي اخره بزيادة الواو بين الفاء والعين نحو حوقل قدمه
مع اشتراكه ما بعده معه في محل الزيادة لعلوية الضم في المخرج

27

وفوعل وفيعل بزيادة الياء بين الفاء والعين ولذا قدمه نحو بيطر و
فعول بزيادة الواو بين العين واللام نحو جهور قدمه على فعفل عكس
ما في رسالة الفضلية في الامثلة الصرفية نظرا الى قوة الواو و
علويته وعليته والى ان كونه للالحاق متفق عليه وكثرة هذا الباب
وقال في شرحها والمعتبر في التقديم اولا تقدم الزائد ثم تجانسه
ثم علويته ثم غلبته انتهى وعلى لعل وجهه ان هذا انما
هو اذا كان تجانس الزائد قطعيا كما في فعل بالتشديد واما اذا
لم يكن قطعيا فيجوز الاعتبار ان وما نحن فيه من هذا القبيل فانه ليس
بمسلم عند البصريين ويمكن ان يكون الاشارة الى وجه الترتيب
فتوبر وفعفل بتكرير الفاء بعد العين نحو زلزل من الزلة هذا على مذهب
الكوفيين اختاره لظهور الاشتقاق واما عند البصريين فهو من مضاعف
الرباعي المجرد وهو ما كان فاؤه مع لامه الاولى او عينه مع لامه الثانية
من جنس واحد كما مر فوزنه ح فعلل وهذا الباب مختص اي
ممتاز ومنفرد بالمضاعف الثلاثي المختص بما عدا الابواب اي مقصور
عليه لا يجيء الا منه بحسب الاستقراء ولذا قيل فالباء في المقصور
عليه وفي بحث افعال القلوب من حاشية الامتحان للاستاذ ثنا
المحقق الباء التي هي صلة الخصوص لا يدخل الا على المقصور عليه في التأمل
انتهى يعني بحسب مفهومه الاصلي وتحقيق ذلك في شرح الكشاف
للسعد والشريف وحواشي البيضاوي في البسملة المتبركة
والفاتحة الشريفة وحواشي المطول والاطول وغيرها قال سعد الدين
العلامة قوله بمعنى نخصك بالعبادة اي نجعلك منفردا بها لا نعبد
غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل نخص العبادة بك
كان الاستعمال عرفيا انتهى وشريف الدين العلامة بعكس الام

وقال مولانا الفاضل المحقق الكامل المعروف بفخر والعالم اي
نقصرها عليك ولا نعبد ولا نستعين بغيرك فان الباء تارة
تدخل على المقصور واخرى على المقصور عليه والاستعمال العربي
هو الاول وهكذا فسرهما مولانا الفاضل ابن الشيخ وقال في الملك
البسملة والشايع العربي هو الاول يعني دخول الباء على المقصور
ولكن هذا على ذكر منك ينفعك في مواضع من الفاتحة على
ان تكون الباء داخلة على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه
كما في قولك الجنة مختص بالاسم وقال الفاضل الشهاب قوله
نخصك بالعبادة الخ قال الفاضل الليثي فيه تصريح بفائدة التقديم
وجهة الخطاب والباء داخلة على المقصور لان الاختصاص والتخصيص
والخصوص بحسب مفهومه الاصلي دخولها على المقصور عليه كقوله
مخصوص بالمعبود بالحق وهذا عربي كثير الا ان الاكثر في الاستعمال
دخولها على المقصور ووجه استعمال مادة تخصيص في معنى التمييز
اذ التمييز لكونه تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر وقد
تبع فيه الشريف كما حققه في حواشيه على المطول حيث
قال معنى نخصك بالعبادة نميزك ونفردك منا بين
المعبودين فتكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا قوله واختص
بوا اي ميز المندوب عن المنادى بوا فتكون واو مختصة بالمندوب
وكذا قوله تعالى يختص برحمته من يشاء فالجملة تخصيص شيء باخر
في قوة تمييز الاخر به اما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل
من باب التضمين فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة
صلة المضمن ويقدر للمضمن فيه صلة اخرى فيقال في نخصك بالعبادة

مثلا

مثلا نميزك بها مخصصين ايانا بك ثم اعترض عليه هذا
المحشي فقال ان المصرح به في كتب اللغة ان الباء تدخل على المقصور
قال في الاساس خصه بكذا فاختص به وفي مفردات الراغب
التخصيص تفريد الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة الجوهري خصه فاتفقوا
كلامهم على تفسيره بالتفرد والتمييز وعلى ادخال الباء على المقصور
والوارد في القرآن المجيد كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء فالداعي
الى ارتكاب التجوز والتضمين مع ما في الثاني من التكلف المخالف
للمعهود في امثاله وهو يكون لازما ومتعديا الى مفعول بنفسه والى
الاخر بالباء وقد يتعدى الى مفعولين كقوله ان امرا احصى
عدا موته ويحتمل الحذف والايصال فقول الشارح المحقق
المعنى نخصك بالعبادة اي نجعلك منفردا بها لا نعبد غيرك
وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالا
عرفيا انتهى هو الصواب والعجب من المدقق بعد ما سمع
هذا قال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال هذا كلامه والمحقق
هو السعد والمدقق هو السيد وفي بحث مسند اليه
من المطول ان الباء في صلة التخصيص قد تدخل على المقصور وقد
تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول عربيا
وغالبا والثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال الثاني
اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا الى
الحقيقة العرفية في التمييز او مضمنا لمعنى التمييز انتهى والشارح
هو السعد وانا ارجو انكم لا تسأمون من نظم كلمات الكلمة
بل انا ها تحفظون وتكونون لها من الحملة وتحصنون بامثال هذه
العمائم وباضراب تلك الصماصم وهو ما كان عينه ولامه من جنس

بالجملة وكذا قوله صح

وذلك لانه لما لم يوجد تجانس الفاء والعين في الاصول فصلوا
بينهما بالعين وشرطوا ان يكون ثلاثيا مضاعفا ليتاتى الفصل
بالفصل ويتقوى وكذا لم يكرر العين للالحاق للزوم اللبس عند الادغام
او الثقل عند عدمه والاستيحاش عند الفصل وفيعل بزيادة الياء
بين العين واللام نحو شريف قدمه لان زائده حرف علة وهي
في الزيادة اصل واكثر وفعنل بزيادة النون بين العين واللام نحو قلنس
قدمه لتقدم زائده وفعلل بتكرير اللام نحو جلبب قدمه لتجانس
زائده وفعلى الملتبس بزيادة الالف في اخره نحو قلسى قال في
شرح الفضلية الالف لا يزاد الا اخرا لان حرف المد لغاية
خفته لا يقابل الحرف الصحيح الا في الاخر لانه عرضة للسكون والتغير
فجاز ان يقابله حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او
اتصال الضمير المرفوع حملا على نحو رميت فلذا يكتب على صورة الياء
وقال بعضهم لا يزاد الالف للالحاق اصلا وانما يزاد الياء فينقلب
الفا فلذا يكتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان
والاول اولى عندي انتهى وسياتي في اواخر بحث الماضي كلام منه
مبني على الثاني فافهم ولما فرغ عما زيد فيه حرف شرع فيما زيد
فيه حرفان فقال وخمسة للخماسي غير الملحق وتوجيه التركيب
مر وهو اي ما ذكر من الخمسة تذكر ما ذكر انفعل الملابس بزيادة
الهمزة والنون في الاول اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع
قدمه لكون زائده الاول همزة واصل والثاني متصل بها وافتعل
بزيادة الهمزة في اوله والتاء بين الفاء والعين نحو اجتمع قدمه لكون
زائد الاول همزة واصل وتقدم زائده الثاني متيقنا بخلاف ما يليه
فان تقدم ثانيه محتمل وتفعل بزيادة التاء في الاول وتكرير العين

بابين

29

بين العين واللام وهو الاظهر او بين الفاء والعين مع الادغام للتماثل
نحو تكسر قدمه لكون احد الزائدين من جنس الاصول وتفاعل بزيادة
التاء في الاول والالف بين الفاء والعين نحو تباعد ولكون هذين
البابين كالمزيدين على الرباعي اخرهما عن الاولين ومنهم من عدهما
من ملحقات تدحرج المناسبة مصدريهما مصدره وثوقه بجماعة
وان كان المشهور كونهما من الاصول الخماسي وهو الحق لكثرة بنيتهما
متعديا ولازما ولعدم تكرير اللام فيهما وقد تقرر ان الالحاق لا يكون
باعتبار الزائد الاول لدلالته على المعنى مطردا وقد عرفت ان الالحاق
من الضروريات كما في الشافية وشروحها وشرح الفضلية وافعلل
بزيادة الهمزة في محل الاول وتكرير اللام فالزائد هو الثاني ههنا مع
الادغام نحو احمر وجه التاخير غني عن التعبير وثمانية تحكم التتبع للملحق
تدحرج وهو تمفعل هذا هو الانسب للقياس والترك لظهور
الملتبس بزيادة التاء والميم في الاول نحو تمسكن على قول من اعتبر ميم
المسكنة عوضا عن واو السكون فكان ميم تمسكن وقعت في الوسط
غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا ان الزائد للالحاق لا يكون في الاول
كما عرفت وفيه انه يلزم جعل مسكن من ملحق دحرج او ترك تمسكن من
ملحق تدحرج وقيل ميمه زائد بدلالة الاشتقاق لكن لا للالحاق بل
لتوهم ان ميم مسكين فاء فوزن تمسكن تمفعل في الحقيقة وتفعلل
في توهمهم قال الشيخ الرضي تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر لغة
رديئة قليلة الاستعمال والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر
هذا ووجه التقديم تقدم الزائد وتفوعل بزيادة التاء في الاول وزيادة
الواو بين الفاء والعين نحو تجورب وتفيعل بزيادة التاء في الاول والياء
بين الفاء والعين نحو تشيطن وجه التقديم التقدم قال البيضاوي في

قوله تع واذا خلوا الى شياطينهم الآية وجعل سيبويه نونه تارة
اصلية على انه من شطن اذا بعد فانه بعيد عن الصلاح و
يشهد له قولهم يتشيطن واخرى زائدة على انه من شاط اذا بطل
ومن اسمائه الباطل انتهى وفي الحاشية العصامية قوله
ويشهد له قولهم تشيطن فيه انه يحتمل ان يكون ماخوذا من
الشيطان لان اصله اى فعل فعل الشيطان وقال السيد السند
في شرح الكشاف قوله ومن اسمائه الباطل نوع تقوية
للاشتقاق الثانى وتبعه مولانا الفضلاء اخرو وابن الشيخ
والشهاب في حواشيهم على تفسير البيضاوى وقال صاحب
القاموس الشيطن والشاطن الخبيث . والشيطان معروف
وكل عات متمرد من انس او جن او دابة وشيطن وتشيطن
فعل فعله وفي النبيط شياط فلان هلك ومنه الشيطان
فليتامل وتفعفل بزيادة التاء في الاول وتكرير الفاء بعد العين
نحو تزلزل وجه التقديم التجانس وهذا الباب اى التفعفل
مختص بالمضاعف ومقصور عليه اى لم يجئ ولم يوجد الا منه
بحكم السماع واما المضاعف فيجئ منه ومن غيره فالباء في المقصور
عليه كما مر وتفعول بزيادة التاء في الاول والواو بين العين
واللام نحو تجهور وجه التقديم العلوية والعلية وتفعنل بزيادة
التاء في الاول والنون بين العين واللام نحو تقلنس وجه التقديم
التقدم وتفعلل بزيادة التاء في الاول وتكرير اللام في الاخر نحو تجلبب
وجه التقديم التجانس وتفعلى بزيادة التاء في الاول والالف
في الاخر نحو تقلسى وقوله واربعة للرباعى بغير الملحق استفعل
بزيادة الهمزة والسين والتاء نحو استخرج مثل ما مر وجه التقديم

التقدم

التقدم وافعوعل بزيادة الهمزة في الاول والواو بعد العين و
تكرير العين بعد الواو فالزائد هو العين الثانى نحو اعشوشب
وجه التقديم مجانسة الاصل وافعول بزيادة الهمزة في الاول والواو
مع الادغام بين العين واللام نحو اجلوز وجه التقديم التقدم و
افعال بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام و
تكرير اللام في الاخر مع الادغام نحو احمار وجه التاخير غنى عن
التدبر وبابان اثنان بحكم الاستعمال كائنان للملحق اخرجهم و
هما مجموع افعنلل الملتبس بزيادة الهمزة في الاول والنون بعد
العين وتكرير اللام نحو اقعنسس التقديم للمجانسة وافعنلى الملابس
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والالف
في الاخر نحو اسلنقى وجه التاخير مستغنى عن التفكر وباب واحد
بقضية السماع للملحق اقشعر وهو افعال بزيادة الهمزة
في محل الاول وهمزة اخرى بين العين واللام وتكرير اللام في الاخر
مع الادغام نحو اطمان وهذا اخر الكلام فيما لا بد منه قبل المقصود
بعناية الودود والفياض المعبود فلما فرغت عن شرح المقدمة
وحان الشروع في شرح المقصود من العقد المرصود فقمت
متضرعا متمنيا سائلا الالهام الربانى يا الهى نعوذ بك من الملاهى
والوذيا وامرك في الاجتناب عن المناهى واسالك التمتع
بانوار المواهب والتطهر بانهار المشارع والاستغراق في بحار
المصادر العوالى والتعطر بنفحات الكلمات الاشتقاقية الهوادى
والاهتداء بكفاية طرق الانفطار في فهم المعانى والتوفيق لمزايا الكفاية
بالعناية وبخواص مقرونا بالتحقيق وكمال الاخلاص انه تعالى هو
المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام المقصود بالنبى واله

فصل اى هذه الالفاظ الدالة على معانيها المخصوصة
او المعانى المدلولة عليها بها من هنا الى الفصل الثانى مفصولة عما
قبلها بنوع انفصال لمعانيها او الفاظها عنه وجوز كونه بمعنى الفاعل
وفى اللغة مصدر الفصل الحاجز بين الشيئين هذا ولهذا قيل هذا علامة
فارقة بين البحثين اى السابق بتعداد الابواب وبيانها و
اللاحق ببيان الافعال من المشتقات منها او الاعتناء بشان
كل من الفعل والصفة والاسم والمصدر من الاقسام الثمانية
عشر للكلمة الاشتقاقية اقتضى لكل واحد فصلا على حدة وقد
قيل انه يستعمل بين المناسبين بنوع تناسب قال الفاضل العينى
فى شرح الشامل وهو يذكر فى كل موضع يتعلق الجانبة بما قبلها
بخلاف الباب لانه بمعنى النوع انتهى وتناسب البحثين
هنا ظاهر وكذا فيما سياتى وقال مولانا المحقق الفاضل اكمل الدين فى
العناية لشرح الهداية ويعرف اى الفصل بانه طائفة من المسائل
الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة
بالكتاب والباب انتهى وقال مولانا المدقق ابن كمال باشا
فى شرح الهداية بعد نقله ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان المحدود
غير مختص بالفقه فلا وجه لتقييد المسائل المذكورة فى الحد بالفقهية
ولا وجه لان يقال ان المراد تعريف الفصل المذكور فى الكتب
الفقهية لان الفصل ليس من مصطلحاتهم فانهم استعملوه غير
منقول عن معناه العرفى المستعمل فى تدمة الكتب وساير العلوم
واما ثانيا فلان موجب التقييد بقوله تغيرت احكامها بالنسبة
الى ما قبلها ان يكون كل فصل مسبوقا بجملة من الاحكام وذلك غير لازم
كما لا يخفى واما ثالثا فلان قوله غير مترجمة بالكتاب والباب

لايكفى

31

لايكفى فى اخراج الاغيار لصدقه على جماعة من المسائل الفقهية
المترجمة بغير الفصل والباب والكتاب كالمسائل المعنونة
بالضرب على ما سياتى فى كتاب الطلاق انتهى كلام ذلك
المدقق فوفقنا الهادى العاصم المدقق والكل فى فصل نون الوقف او منونا
وقال فى فصل الغير فان وصل الى ما بعده نون والا فلا
وقال المدقق لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
على ما عرفت فى المفصل انتهى وفصله التحرير العلامة فى
اظهار الاسرار وقرره فى شرحه نتايج الافكار نفعنا الله
ببركتهما فى الدنيا الدنية ويوم الفصل يوم تبلى السرائر بالطافه
العلية فى الافعال من بيانه فى الباب الاول جمع فعل اختار الجمع
اشارة الى ان الكلام فى الافراد وكذا الاواتى هو فى الاصطلاح
ما دل وزنه الكلى فى الوضع الاول على زمان معين من الازمنة الثلثة
الحال وهو زمان التكلم والمستقبل وهو بعده والماضى وهو قبله قدمه
لكثرة تصرفه وافادته فاكثر بحث الصرف عنه وهو خبر ان احتمل
الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام والا فانشاء والاول
وهو الاصل ماض او مضارع ولاصالة الماضى ودلالته على السابق
قدمه فقال مفصلا اما الماضى فهو فى اللغة السابق وفى الاصطلاح
الفعل الذى دل وضعا لتبادره بصيغته اى هيئته الكلية على
زمان واقع قبل زمان اخبارك كما دل بمادته على حدث منسوب
الى الفاعل ولحصول التضمين بدون هذا ولو للمبتدى بل اولى له تركه
كما فى الاظهار والا فهذا ايضا معتبر فى حقيقته وفى الكافية
زمانك فالاضافة لا ادنى الملابسة على ما فى الهندى او على حذف
المضاف على ما فى الرضى واظهر الضمير فى الاظهار فى الاضافة

على اصلها باعتبار حدوثه فيه والخطاب لغير معين واما قيل
فمتابعة لهم والافالاصوب متقدم على زماني لان قبل
لازم الظرفية فيتعلق بحدث ووقع صفة لزمان فحوحكم ان
للزمان زمانا كذا في شرح الكافية للفاضل العصام وهذا اولى
من تعريف المحقق عز الدين وهو الفعل الذي دل على معنى وجد
في الزمان الماضي ويصرف الماضي اي يغير عن حاله وكذا الاواتي
تصريفا كائنا على ثلث عشر لا اربعة عشر وجها اي صيغة وصورة
باعتبار اختلاف الهيئات والترتيب ولحوق الفواعل
بالاستقراء والوجه الطريق والعضو المعروف سميت به لكونها
طرق المعاني والمعرفة فيها به ستة وجوه منها كائنة للغيبة بالفتح نحو
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن واطلاق الغائب على
الفعل باعتبار الفاعل مطلقا وخمسة للخطاب باشتراك التثنية
اي بسبب اشتراكهما لفظا اذ هو المعتبر عندهم كما مر خصوصا
في مقام تعليم الامثلة للمبتدي نحو ضربت ضربت ضربتما ضربتم
ضربتن واثنان للمتكلم نحو ضربت ضربنا واطلاق المخاطب
والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق الماضي عليها مع انه
من الكلمة بحكمي لما عرفت من تعريفها وكذا البواقي والاعداد الثلثة
استقرائية في الحقيقة ووجه الضبط والحصر ان الفعل اكثر الالفاظ
افادة ووروداً في ذوي العقول والارواح واستعمالا فاشتدت
الحاجة الى الفرق بين المذكر والمؤنث والمخاطب والمتكلم وبيان
العدد افراداً وتثنية وجمعا والاختصار والنسبة الى الفاعل
داخل في مفهوم الفعل وبانضمام المضمرات وان حصل الفرق ح
لكن يفوت الاختصار واحوال الفاعل ثلث لانه اما ان يكون له

دخل

32

دخل في حصول الكلام ووجوده اولا والاول اما ان يصدر عنه
او يتوجه اليه والاول متكلم والثاني مخاطب والثالث غائب
والاحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا فيضرب الثلثة
في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان المتكلم يرى او يسمع صوته
فيعلم ذكورته او انوثته سقط ثلثة ولما قل استعمال التثنية
شركوها بالجمع في الصيغة فبقي اثنان وكذا شركوا التثنية في المخاطب
والمخاطبة فبقي ثلثة عشر ثم ان بعضهم قدموا المتكلم لانه الاصل
في حصول الكلام ثم المخاطب اوله دخل في حصوله واخروا
الغائب لعدم دخله وبعضهم قدموا الغائب لجواز عود مفرده
على الضمير فيكون حقيقة ولكثرة امثلته ثم المخاطب للامر الثاني
واخروا المتكلم لانتفائهما فيه هذا هو المشهور واختاره النحرير
في الكفاية والفضلية لكونه اعتباراً لما في تغير اللفظ والاول
لا في الخارج وهذا الضبط والتقرير والتعبير من شرح الرسالة
الامثلة الفضلية للنحرير نفعنا الله النافع الوهاب القدير
ببركاته الفاضلة في التقرير والتحرير ونشره بجاه النبي
البشير ونشر على ثراه طيب الريح النشير واخره
اي اخر الماضي مبني لفوات موجب الاعراب وهو
المشابهة التامة للاسم فانه مشابه له لفظا ومعنى واستعمالا
وقد بينها النحرير في الاظهار والشارح والبناء الى الاخر مجاز لظهور
اثره فيه على الفتح ولو تقديراً كغزى ورمى لا السكون مع
اصالته في البناء ولمشابهته الاسم في وقوعه موقعه في نحو
زيد ضرب وضارب ولخفته في الاحوال كلها الا عند اتصال
واو الضمير الافاقة بيانية فيضم اخره اي مبني على الضم ح

[illegible]

للمجانسة او تاۤئه اي الضمير او نونه فيسكن ح اخره فرارًا عن متوالي
اربع حركات و ثلث فتحات فيما اي لفظ هو كالكلمة الواحدة
وهو اي ذلك اللفظ الفعل مع ضمير الفاعل فانه اي التوالي
المذكور لايجوز فيه ولايوجد في كلامهم للثقل بخلاف نحو ضربك
لحاق الكاف فيه ضمير المفعول وهو فضلة يتم الكلام بدونه
بخلاف الفاعل واختير الاخر للاسكان لكونه محلًا للتغيير
ومجاورًا لما يلزم منه التوالي وهذا الفرار في الثلاثي مطلقًا
وخماسي ولقد احسن في تركه في قوله اوله همزة
وصل والجملة صفة خماسي واستانف بقوله واسكن
اخره فيما عداها من الابواب ايضًا وان لم يلزم ذلك التوالي
اطرادًا للباب وحملًا له عليها اي ليطرد الباب اطرادًا
فيهما من باب حمدًا لله والحرف الرابع اصليًا او زائدًا ساكن
في جميع السداسي وكذا الحرف الثالث مطلقًا في خماسي
اوله تاء زائدة ثم استانف بقوله واما الحرف الثاني فساكن
في الكل من الابواب الا في الثلاثي فانه فيه مفتوح او مكسور
او مضموم والخماسي المذكور وهو ما في اوله تاء زائدة عطف
على الثلاثي ولما فرغ مما هو المشترك بين المعلوم والمجهول الموقوف
عليه لعلاميتهما شرع فيهما ولما كان المعلوم اصلًا واكثر والمشرف
وتوقف علامة المجهول على علامته كما ستعرفه فقال وعلامة
الماضي المعلوم اي ما يعلم هو به ويسمى به لان فاعله معلوم بذكره
او بارجاع الضمير اليه فتح ما اي حرف عدا الساكن
من المتحركات الا اول ما اي باب الستة مما عدا فيه همزة
من خماسي والسداسي بيان لما فيه فانه همزة وصل وانما

سميت

سميت بها لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن وانما خص
الابتداء بها لكونها اقوى وفي شرح العزي لمولانا المشهور
بده التعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة
واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي
والمصدر والامر للخماسي والسداسي وهمزة امر الحاضر
من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع هذا كلامه واما همزة القطع فثمانية همزة باب الافعال
والمتكلم والماضي المهموز والاستفهام وجمع على افعال والفعل
التفضيل وذي اللام المنادى كيا الله والصفة المشبهة
على افعل كذا نقل في الفاضل الجاربردي فاعرف ذلك ينفعك
في المسالك تكسر في الابتداء لانها زيدت ساكنة
لتقليل الزيادة عند الجمهور والكسر اصل في التحريك لانه
ابعد من الاعراب لامتناع دخوله في المعربات في غير
المنصرف والمضارع فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو
اقل وجودًا في الاعراب واكثر شبهًا بالسكون الموجود في
بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض
في الفعل عن الكسر في الاسم فعوض الكسر عن السكون ايضًا
ولان اجتماع الساكنين في الافعال اكثر منه في غيره وللاكثر
حكم الكل فقدمت في الاحتياج الى التحريك فافاد الكسر
الخلاص عن اجتماعهما وكونه طاريًا اذ لا مدخل للجر في الافعال
بخلاف اخويه فانهما يفيدان الخلاص فقط في المعلوم وتسقط
في الوصل لانتفاء الحاجة اليهما والاعين بعض الثلاثي عطف
على الاستثناء الاول وقد مر هذا البعض في بيان الابواب وهو

الثالث والسادس فان عينهما مكسور والخامس فان عينه مضموم و
وعلامة الماضي المجهول ضم ما اي حرف فتح وهو ما عدا الاخر وكسر
وهو اول ما فيه همزة وصل من الخامس والسادس في المعلوم متعلق
بفتح وكسر الا ما قبل الاخر استغناء من ما فانه يكسر في جميع الابواب
ومن اراد معرفة وجه اختصاص هذه العلامة به فليراجع الى المراح
وشروحه قوله واصل سلقى في الملحق بدحرج مبتدأ وسلقى
مع خبره والجملة الى المضارع استيناف عما سبق من قوله واخره
الى اخره ولارتباطه بالمعلوم والمجهول ولطول ذيله ومناسباته
من الملحق وغيره اخره الى هنا ولو لم يصرح بهذه لا يحتاج الى جعلها
كمغزى فتبصر ولا تغفل عن وجه الافراد بالذكر وتسلقى في الملحق
بتدحرج والسلنقى في الملحق باحرنجم سلقي وتسلقي واسلنقي
بفتح الياء في الثلثة هذا على رأي من قال ان الالف لا يزاد
للالحاق اصلا وانما يزاد الياء فينقلب الفا كما نقلناه عن
شرح الفضلية مما يتعلق بذلك واختاره القول الاخر
هناك مما هنالك فافهم وحكمها اي الثلثة حكم الناقص في الاعلال
وعدمه وسيجيء حكمه في بابه واصل احمر واحمار واقشعر واطمأن
في الملحق باقشعر احمرر واحمارر واقشعرر واطمأنن بفتح ما قبل
الاخر في الكل من الاربعة وسكون العين والهمزة في الاخيرين منهما على ما
اقتضاهما ما سبق وحكم جميعها اي الاربعة حكم المضاعف في
الادغام وعدمه وسيجيء حكمه في بابه ولا يبطل الالحاق في اطمأن
لوجوده في الملحق به وحاصل المستانفين ان ما سبق لا ينتقض
بهذه السبعة فتفطن واما المضارع فهو في اللغة المشابه وفي
الاصطلاح ما فعل زيد في فتح اوله في الماضي او اول ماضيه حرف

من حروف اليمين المسماة بحروف المضارعة ويجيء التعبير بها الدلالة
بصيغته الكلية وضعا كما كالدلالة بمادته على الحدث المنسوب
الى الفاعل كذلك على زمان الحال او الاستقبال من الازمنة الثلثة
بالاشتراك اللفظي على الاصح كما في الامتحان وفي بعض
النسخ بالواو ويخرج نحو اكرم من مزيد الثلاثي فهو مشتق
من الماضي بلا واسطة ومن المصدر بها على ما قالوا وقيل الحق انه
مشتق من المصدر بلا واسطة ولما وجب الفرق بينهما وكان
الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او مع غيره او عن المخاطب
او الغائب طلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
به طلبا للايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد
واللين وما يناسبها لكثرة ورودها لخفتها اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموها على تلك
الافعال فارادوا التحرير ان يبقى اي حرف يناسب اي فعل
فقام الهمزة منها والتعبير عن الالف بها لتحركها في الابتداء لكن
قيل للمتكلم وحده لانها لكونها من مبتدأ المخارج يناسب المتكلم
الذي يبتدأ به الكلام كذا قالوا ورد بان هذا وجه غير مطرد في نون
المتكلم وحده كما في الماضي او مع غيره كما في المضارع قلت عدم
رعاية المناسبة فيه للبهر بالتثنية في الاول وبالمتكلم وحده
في الثاني لا يقتضي عدمها فيما لا محذور فيه على انه لا يلزم الاطراد
في مثله وقيل المراد بالهمزة الالف في اخرنا الذي هو ضمير المتكلم
في الماضي فاعطيت ليوافق متكلم الماضي في الجملة ثم حركت
للابتدا لان كون الزيادة على التدريج اولى من كونها دفعة وقيل
للموافقة بينها وبين اول انا الذي هو ضمير المتكلم المستتر تحته

والنون وحده له مع غيره ليوافق الماضي في الجملة وقيل ليوافق
نحن الذي هو ضمير مستتر فيه وقيل لما عين الياء والتاء لما سبق
لما يناسبانه لم يبق شئ من حروف اتين لغيره وهو قريب
من حروف العلة في الخروج من الخيشوم وهو اقصى الانف فاخذ التاء
للخطاب تبعاً للماضي ولم يزد في الآخر كما في الماضي للمضارع
وليوافق انت الذي هو ضمير مستتر فيه وفي زيادة الهمزة
والنون ليس وقيل لان التاء في الاصل واو وهو من منتهى المخارج
والمخاطب هو الذي ينتهى الكلام به فيناسبه ثم قلبت تاء كما
في التقوى لئلا يجتمع الواوات في مثل ووجل بالعاطف
وحمل عليه الباقي ورد بان التاء ايضاً من حروف اليوم تنساه
وكون الواو من حروف العلة التي هي اكثر تداولاً واولى زيادتها
لخفتها لا يفيد ولا فائدة في تكثير العلل قلت قوله ولا فائدة
الخ ممنوع لم لا يكفي التدريج وموافقة النظائر فائدة كما لا يخفى
المتتبع وللغائبة المفردة ولمثناها اي الغائبة لكونها علامة
التانيث في الغالب وقيل لانه لو زيد الياء على ما هو اللايق
لزم الالتباس بينهما وبين الغائب والغائبتين ولم يبالوا
الالتباس بالمخاطب والمخاطبين في زيادة التاء لكونه اسهل
بخلاف الاول او الالتباس بالاقرب اشد اشكالاً والياء
للغائب المذكر مفرداً او مثنى او مجموعاً قيل لانه احق بما ليس
ما يناسبه من حروف الزيادة فان في زيادة بعضها لبساً كالهمزة
والنون والتاء وفي بعضها ثقلاً كالميم والواو او قلة زيادة او دور ان
وهي حروف اليوم تنساه وقيل لانها من وسط الفم والغائب
هو الذي يكون في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب
فمناسبة

فمناسبة وجمع المؤنث الغائبة فراراً عن اجتماع علامتي التانيث
لو زيدت التاء فان النون تدل على التانيث ايضاً وفي
ترك التاء فيه نوع مناسبة للماضي اذ الغائبة فيه
بالتاء وليس في جمعها تاء ويصرف اي يبدل المضارع
عن حاله باعتبار الهيآت على احد عشر لا الاربعة
وجهاً اي اسلوباً ووزناً ومقتضى القياس على الماضي كونها
ثلثة عشر الا انه سقط الوجهان باشتراك لفظ مفرد
الغائبة والمخاطب واشتراك لفظ تثنية الغائبة
والمخاطب والمخاطبة فبقي للغائب والغائبة اربعة و
للمخاطب والمخاطبة خمسة وبالوجهين للمتكلم صارت
احد عشر نحو ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران
تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر ويسكن الفاء في الثلاثي فراراً
عن توالي اربع حركات في الكلمة الواحدة وانما عين
الفاء للتسكين لقربه من حرف المضارعة التي لزم منها توالي
اربع حركات ولم يمكن اسكانها لامتناع الابتداء با
بالساكن اعلم انه قد اتفقت كلمة الكملة كصاحبي الكشاف
وانوار التنزيل على ان يقولوا كان دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك
ويقفوا على الساكن واطلق الفاظ الفضلاء كالسعد
والسيد العلامتين ومولينا خسرو وابن الشيخ والسيد الشريف
على الكسر حوها هكذا وقوله دأبهم اي العرب دون
الامتناع اشارة الى جواز الابتداء بالساكن حتى قال مولانا
خسرو وهو الحق فيده بعضهم بعقلا وقال بعضهم هو قال
بامتناعه فليس يحكي الاعن لسانه نعم يمتنع الابتداء بالمدات

وعلامة المعلوم فتح حرف المضارعة لان الفتحة هى الاصل فى الحركات لخفتها والمعلوم اصل بالنسبة الى المجهول فناسبة
الا فى ابواب الرباعى اى رباعى كان يعنى سواء كان الرباعى رباعيا مجردا او كان اصله ثلاثيا فزيد فيه حرف واحد
فالحق بالرباعى المجرد او لم يلحق بشئ فانها اى حرف المضارعة تضم فيه اى فى الرباعى نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح
وغيرها وانما ضمت حرف المضارعة فى ابواب الرباعى لقلة استعمالهن بالنسبة الى سائر الابواب ولكثرة الاستعمال
بغيرهن فاختص الضم بما قل استعمالا والفتح الكثر استعمالا قصدا للتعادل بينهما او يقال انما يضم حرف المضارعة

الا ان ذلك لذواتها لا لسكونها واذا استقريت لغة العجم و
وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم ولذا تراهم يقولون كثيرا
وقد رفضوا الابتداء بالساكن بدل الامتناع قال السيد المحققين
وقد يستدل على الجواز بانه لولا ذلك لتوقف التلفظ بالحرف
المبتدأ به على التلفظ بالحركة فيدور لان الحركة موقوفة على الحرف
فى التلفظ توقف العارض على المعروض ويجاب بان امتناع
الابتداء بالساكن يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن
الحرف المبتدأ به لا توقفه عليها اذ يجوز ان يكون تابعة له غير
منفكة عنه انتهى فليتأمل وان كان فى اول الماضى همزة زائدة
همزة وصل او قطع تسقط فى المضارع اما الاولى فلاستغناء
عنها بحرف المضارعة واما الثانية فلئلا يجتمع فى اول متكلمه
همزتان وللحمل عليه فى الباقى والحرف الساكن فى الماضى كما فى
غير الثلاثى المجرد باق على حاله من السكون فى مضارعه هذا
ما اشترك فيه المعلوم والمجهول وما يتلى عليك علامتهما
الخاصة وعلامة المعلوم من المضارع فتح حرف المضارعة فى
الكل الا فى مضارع الرباعى اى رباعى كان مجردا او ثلاثيا مزيدا
فيه غير ملحق او ملحقا بالرباعى فالمستثنى اثنى عشر فانها اى
حرف المضارعة تضم فيه اى فى الرباعى مطلقا وكسر ما قبل
الاخر اصليا او زائدا عطف على الفتح فى جميع الا فيما اى مضارع
اوله اى اول ماضيه تاء زائدة وهو احد عشر تفعل وتفاعل
وتفعلل وملحقاته الثمانية فيفتح اى ما قبل الاخر فيه وفى
مضارع بعض الثلاثى وقد مر هذا البعض فى الابواب وهو
الاول كينصر والخامس كيحسن والثالث كيعلم والرابع كيفتح ويابى

36

وفتح ما عداهما اى حرف المضارعة وما قبل الاخر غير الاالف كنى
فانه باق على حاله وقد مر واللام وعلامة المجهول ضم حرف
المضارعة وفتح ما عداه غير الساكن واللام وبين حكمه
بقوله واما اللام فيفتح اى تحرك بالفتح وكذا البواقى
عند اتصال الف الضمير اى الف هو ضمير الفاعل به
كيضربان ولم يضربا ولن يضربا ويضم عند اتصال الواو
الضمير ويكسر عند الياء الضمير للمجانسة الموجبة للخفة
علة للافعال الثلثة ويسكن عند نون جمع المؤنث عند الجمهور
مطلقا اى نونه الضمير والا لم يلزم التوالى حملا على الماضى
فالمضارع مبنى عندها وبرفع اللام بالضمة فيما اى
مضارع عدمها اى الالف والواو والياء والنون اى
لم يتصل به احدها فهو معرب ح للمشابهة بالاسم
لفظا ومعنى واستعمالا وهى المسماة بالمشابهة التامة
للاسم الموجبة للاعراب فى الاوقات كلها الا وقت
ان يدخلها اى اللام على الملاحة او التجوز او حذف
المضاف اى صاحبها او ما فيها عبارة عن اربعة الفاظ
يضرب تضرب هى او انت واضرب ونضرب ناصب
فانه ينصبها اى اللام او ما بالفتحة او فينصبها ح وهو
اى الناصب اربعة احرف بالاستقراء ان المصدرية
لمناسبتها لان المشددة مادة تأويلا وهى اصل والثلثة
محمولة عليها للمناسبة فى الاستقبال كذا قالوا ولن حرف
مغيرة برأسه عند سيبويه وهو الظاهر واصله لا ان عند الفراء
ولا ان عند الخليل وكى للسببية واذن للشرط والجزاء غالبا

ومثالهما نحو احب ان اكرمكي ان تعلم فاعمل ولن اعصى ربي واو ان
تدخل الجنة لمن قال التعلم واعلم لله او الا ان يدخلها جازم فيجز منهما
بالنصب او الرفع وهو اي الجازم خمسة احرف بالتتبع لم لما وهما
النفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية للاستغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم دون الاولى وهذا
معنى قولهم لم للجحد المطلق ولما للمستغرق وايضا لم لنفي المتوقع
كثير الخلاف لما وان للشرط والجزاء ولام الامر ولا النهي بالاضافة
بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه اذ
بتجويز زيد التسمي الشجاعة كما هو رأي الرضي او الوصف
او البيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان واصل الجوازم
ان وهي لاقتضائها شرطا وجزاء وجعلها كشيء المقتضيين
طولا في الكلام اعملت الجزم تخفيفا وحمل الباقي عليها
للمشابهة في اختصاصه بالفعل وفي قلب معنى مدخوله بها
اي الناصب والجازم يسقطان من الافعال النونات وهي
نون التثنية اية تثنية كانت ونون جمع المذكر اي جمع مذكر
مذكر كان ونون المفرد المؤنث المخاطبة لان الضمير
المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربنا
جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم اسكان حرف العلة فحذفوها
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه في مخرج اصلهما
وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر لا الرفع في
الاسماء فيناسبه له فيحمل عليه في الافعال ايضا

الا

37

الا نون جمع المؤنث لانه ضمير وما تصاله يصير المضارع مبنيا
على السكون حملا على الماضي كما في الامتحان نحو لم ينصر لم ينصرا
والنون اكد علمتهما مستهما الى اخرهما وذلك لم ينصروا لم تنصر
لم ينصرن لم تنصر ولم تنصرا لم تنصري لم تنصرن لم انصر لم ننصر ولن
~~ينصر لن ينصرا لن ينصرن لن تنصر ولن تنصرا لن تنصري لن تنصرن لن انصر~~
لن ينصروا الى اخرها لن تنصر لن تنصرا لن ينصرن لن تنصروا
لن تنصري لن تنصرن لن انصر لن ننصر وانما لم يجعل هذين
القسمين من اقسام الفعل بالاستقلال بل ادخلهما
في المضارع مع وجود الفرق بينهما بتغير اللفظ والمعنى
كالامر والنهي لانه لا اعتبار لتغير اللفظ في الصرف بل
هو بحث نحوي ولا لتغير المعنى لانه عارض بسبب الحروف
وايضا المغيرة كثيرة كان وان وغيرهما فلو اعتبر التغير
لكثر الاقسام جدا على انهما ليسا بمفردين حقيقة ولا حكما
بخلاف الفعل مع الضمير المرفوع المتصل فيجعل جاء في موضوع
الصرف ولذا عد بعضهم الفعل ثلثة وترك النهي رأسا
وغير المخاطب المعلوم من الامر فله وجه وجيه ولكن لما نقل معنى
الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء وهذا تغير عظيم وكثر
استعمالهما وكانا مناطي التكليف واختص وامتنع حرفا
بهما بحثا ولا يوجدان في غيرهما ولا يفارقان عدهما اكثر
المصنفين من اقسام الفعل بالاستقلال وتبعهم التحرير في الكفاية
والامثلة الفضلية كما بينه في شرحها فقال شارعا في الانشاء
بعد الاخبار عن الاخبار واما الامر والانشاء اما طلب او تعجب
او غيرهما سماعي والطلب لكثرة استعماله وتصرفه اولى

بالتقديم وقدم الامر لكونه متعلقاً بوجود الفعل فهو ما فعل
يطلب به الفعل اي حدوث فعلاً او وقوعاً عن الفاعل اللعوت
الاستعلاء او تواضعاً او تضرعاً او استواء فيشمل الدعاء
والالتماس ايضاً ولا مجاز في شيء من ذلك ذكره السعد العلامة
في شرح الكشاف تأمل واما النهي فهو ما اي الفعل الذي
يطلب به ترك الفعل عن الفاعل مطلقاً وصيغتهما اي الامر
والنهي كصيغة المضارع المجزوم فلذا اقترنهما ثم فرق بينهما
بقوله حال كون المضارع مزيداً في محل اوله لفظة لا في
النهي نحو لا تنصر ولام جازمة مكسورة كبعض الجارة اذ الجزم
في الافعال لما كان بمنزلة الجر في الاسماء كان الجازم بمنزلة
الجار فجعل صورته كصورته في الكسر في الامر لكنه اختصره لطول
ذيله وكثرة لجنسه الا صيغة المخاطب من الامر المعلوم فانه لما
كثر استعماله جداً كما لا يخفى اصلاً حذفوا اي العرب اللام
منسياً عند البصرية فيكون موقوفاً مبنياً منوياً عند الكوفية
فيكون مجزوماً معرباً ثم حرف المضارعة ايضاً تخفيفاً فعاد
الى اصله فبني لزوال موجب الاعراب بحذف التاء وبهذا
ابتر البناء فان كان ما بعدها اي حرف المضارعة ساكناً اتوا بلا بد
من الافعال همزة وصل اي جاؤا بها او اعطوها لا بالقصر من
الثاني مكسورة صفة كاشفة للهمزة او حال منها او خبر لمحذوف
في حال الابتداء في جميع الا في الثلاثي فضم عين مضارعه فتضم الهمزة
فيه تبعاً للعين ساقطة كمكسورة في الوصل للامر نحو اضرب واعلم
وانصر بالوصل فيهما فافهم وان كان ما بعدها متحركاً
النفوه في بعض النسخ اتوه اي جاؤا بما بعدها اي قرؤا به

امراً حاله بلا تغيير كدحرج في اصله لتدحرج ومنه اي من هذا
القسم في تحصيله اكرم وان كان سرائي ماوي مندرجاً في الاول
ولذا فصله بمنه حال كونه او هو مخاطب امر معلوم من باب
الافعال لان اصل تكرم تؤكرم حذفوا الهمزة لئلا يجتمع همزتان
في المتكلم وحده وحذفوا الهمزة في اسمي الفاعل والمفعول
وتغيرهما من العشرة الباقية واسمي الزمان والمكان وتغيرها
ايضاً اطراداً للباب وحملاً لغيره عليه اي لنظائره الباب
اطراداً و بنوا مخاطب امره اي الافعال المعلوم على الاصل
المرفوض اي المتروك بان اعاد والهمزة المرفوضة وابقوها
على حركتها الاصلية واذا كان كذلك فهمزته همزة قطع او
مقطوع مفتوح لا وصل مكسور تثبت الهمزة ولا تسقط في
الوصل والابتداء كما هو شأنها لا كهمزة الوصل كما مر فقدم
الوصل للاهتمام فافهم واما فعل التعجب وجه التسمية يظهر
من التعريف فهو ما اي فعل فخرج به مثل لله دره ووالهالة
ويالك رجلاً مما لم يكن الموضوع لانشاء التعجب فعلاً او
بقيد الفعلية وضع بهيئة لدلالة المتكلم فخرج ما لخصوص
المادة مثل قاتله الله من شاعر لانشاء التعجب اي احداثه
لاصل الفعل اذ هو المتبادر بالنسبة الى فاعله او الى مفعوله
او الى نفس الفعل او الى كل منها لجواز حصول التعجب بالاشياء مثلاً
اذا قيل ما انعم زيداً يحتمل ان يكون التعجب من لطف المعطي
مع دناءة المعطى له او من عظم المعطي او من الاعطاء والسخاء
او من الكل فخرج نحو تعجبت مما هو ليس لانشائه بل للاخبار او تعجبت
عنه مع دلالة هيئته على الماضي وعدم كون التعجب لاصل الفعل

او التعجب ليس للعجب والتعجب انفعال النفس الناطقة الدراكة
اى تاثرها عند ادراك الامور الغريبة التى خفى سببها لحسنها
او قبحها او خفى السبب لغرابتها ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب
وفى الهوادى هو حالة تعترى النفوس عند مشاهدة امر غائب
عنها سببه فافهم ثم انه قيل انه مشتق من المصدر باعتبار الاصل
فافهم وله صيغتان احديهما منقولة من ماضى باب الافعال اتفاقا
وذا من الاخبار وزمانه متقدم وهو اى فعل التعجب الذى على هذه
الصيغة او هذه الصيغة بالتاويل ما انصره وهو الاشهر الاكثر
لما سيجئ والثانية منقولة من مخاطب امر المعلوم عند الاخفش
وزمانه مؤخر كما فى الكافية ولب الباب والامتحان او الفراء
والزمخشرى وابن خروف كما فى الرضى والتسهيل او الزجاج
كما فى شرح لب الباب لعبيد الله فافهم وهو انصر به
وهو الاقل ولذا قدم الاول فمعنى انصر به فى الاصل عند الاخفش
صيره ذا نصرة فالهمزة للصيرورة والباء للتعدية او هى زائدة
فالهمزة للتعدية وفى الفعل ضمير هو فاعله اى جعل انت ذا نصرة
بمعنى صفه بها امرا لكل ما يمكن كانه يقول صفه بالنصرة كيف
شئت فان فيه من جهات النصرة كل ما يمكن وجوده فى شخص
واختاره التحرير كالبيضاوى وعند سيبويه الباء فى الفاعل
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها كاحسن
ان يقول والامر بمعنى الماضى والهمزة للصيرورة اى صار ذا نصرة كالحم
اى صار ذا لحم ورده فى الامتحان بان كون الامر بمعنى الماضى غير معهود
بل المعهود كون الماضى بمعنى الامر ولذا لم يجنره ومعناهما اى
الصيغتين من حيث انهما له يعنى بعد النقل واحد اى معنى الجعل

39

فى الاولى ومعنى الطلب فى الثانية واحد وهو محض انشاء
التعجب ولم يبق فيهما شئ مما قبل النقل كذا فى الرضى واما
ما يقول اهل العربية من ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى على ما
فى الكشاف وانوار التنزيل فى البسملة وبعض كتب
العربية فليس على اطلاقه بل له شرطا وهو اتحاد الكلمتين
فى النوع بعد تلاقيهما فى الاشتقاق ولو سلم فالقاعدة
اكثرية لا كلية بشهادة الاستقراء كما قاله شراحها الكشاف
العلامة سعد الدين ومولانا الفاضل خسرو الكامل وقال
الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل يعنى قد كثر فى كلام
العرب زيادة اللفظ لزيادة المعنى حتى اوجب دلالة
زيادة اللفظ على زيادة المعنى فلا يعدل عنه الا بعد النقل
النص عنهم بخلافه فلا يرد ان حاذرا دون حذر مع زيادته
لان ذلك لنص بحكم بوضع حذر لمبالغة حاذر على خلاف
القياس وقد يجاب عنه بان حاذرا اسم فاعل وحذرا
صفة مشبهة والكلام فى دلالة الزيادة فى اللفظ على الزيادة
فى المعنى اذا اتحدا نوعا وبرده ان ابن الحاجب عد حذرا
من اسم الفاعل المشهور واما اول من استس هذه القاعدة
فابن جنى فى الخصايص وقررها فى المثل السائر بما حاصله
ان اللفظ اذا كان على وزن من الاوزان ثم نقل الى وزن
اخر اكثر منه لا لغرض لفظى كالالحاق فلا بد ان يتضمن
المنقول اليه معنى اكثر مما تضمنه الاول لان الالفاظ ظروف
المعانى فاذا نقلت الى ظرف اوسع مما كانت فيه من غير فائدة
عبث وهذا مما لا نزاع فيه نحو خشن واخشوشن وقام انه

لابد ان يكون ذلك في فعل او مشتق وظنه بعضهم مطلقا ورد
عليه ان عليما ابلغ من عالم مع ثبوتهما واورد عليه غيره نحو
رجل ورجيل ثم اعتذر بانه زيادة نقص لا مبالغة ذكره الفاضل
الشهاب في حاشية انوار التنزيل ثم قال وانت اذا انتبهت
لان القاعدة مخصوصة بالاكثر الذي نقلته العرب عن الاقل
وبغيرته عنه علمت ان اكثر ما اورد مدفوع بالتي هي احسن
واما ما قيل لم صار الدينار خيرا من الدرهم خيرا من الفلس فقال لان
الفلس ثلثة احرف والدرهم اربعة احرف والدينار خمسة
فمن الهزل والملح ومثله لا يثبت به اللغة فاعرف ذلك
والسلك السلم المسالك • فان هذا المقام من اخوف المهالك
حتى قال بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب الاولى اكد بزيادة
حروفها فلا وجه لقول المصنف باتحادهما في المعنى وقد قيل بعكسه
ويجيء فتدبر وكن ممن يستقري كلام الفحول • ولا ترم الكلام على
كلام منهم مع الغفول • ولا يبنيان اي فعلا التعجب او صيغتاه من باب
الالوان ثلاثي مجرد فانهما يصاغان ويشتقان منه او يبنيان من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع محافظة جميع الحروف متعذر او لا يشتقان
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط البعض يلتبس او لا يعلم انهما
مشتقان من الرباعي او المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين المشتق منه فلا يتضح المعنى ثابت
مدلوله في الزمان الماضي ثبوتا كائنا على الاستمرار لا الانقطاع اي
مقابل له او متعلق بثابت وذلك يستحق ان يتعجب منه

واما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود
والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منه فلذا كان اشهر
صيغة ما افعله قابل للزيادة والنقصان اذ يتعجب من غير تامل
لهما فلا يقال ما اغرب الشمس ولا اغرب بالشمس كما لا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس غير لون كالحمرة والصفرة ولا عيب
ظاهر لا باطن فانه يقال ما اجهله كما يقال زيد اجهل من عمرو فلا يقال
ما احمره ولا اعرجه كما لا يقال زيد احمر او اعرج من عمرو ولانه جاء منهما
افعل لغير التفضيل فلو جاء له ايضا لالتبس ولم يعكس ليوافق
الوضع الطبع لان متعلق الصفة مقدم طبعا على ما زاد عليه فلا يبنيان
ايضا منهما لمشابهتهما له في المبالغة والتاكيد ورد بمنع ارتفاع فانه يجيء
لهما فيلتبس والتزام احدهما دون الاخر تحكم واجيب بالفرق
بين الالتباس الفاحش وغيره وقيل لانهما مأخوذان منه زيد في
الاول ما الموصوفة المفيدة لنكارتها تعظيم المكنى عنه بما المعنى ما شيء
عظيم ولما ركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة
مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب وبني اخره على الفتح
كالماضي كما بني اخر الثاني على السكون كالامر تشبيها لا لفظهما
بالف افعل للتكثير ماضيا او امرا ليفيد المبالغة الى حد التعجب
فجعلا لانشاء التعجب وزيد الباء في اخر الثاني ليفيد تاكيد
النسبة في انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر ولذا صار كما
من الاول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة سميا فعل
التعجب هذا فليتأمل وقياسه ان يبنى من المعلوم لعمومه ولاصالته
ولاشرفية فاعله بخلاف قياسية بنائه من المجهول ونحو ما امقته
اي ما اشد كونه ممقوتا شاذ مخالف للقياس ونادر فلا يلزم

اللبس الكثير ولا يتصرف فيهما اي لا يتغير في فعل التعجب
صيغة او الصيغتين بجريهما مجرى الافعال بالتثنية والجمع وغيرهما
من التأنيث والخطاب والتكلم والمضارعية ونحوها والمجهولية
وتبديلهما الى مرادفه وكذا البناء والاعلال كما في اقوله والادغام
كاشدد به بخلاف ما اشده بل يتصرف في معموليهما مثل
ما احسنها وما احسن الزيدين او الهندات واحسن بهما
او بهم ولما فرغ عن الافعال جملة اراد الشروع في الاسم
وهو ان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود
فصفة والا فاسم قال مولانا الفاضل والمحقق الكامل حسن
ونقلا عن شراح الكشاف رحمهم ذو الالطاف ان الاسم
قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم به فيتركب
مدلوله من ذات مبهمة لم يلاحظ معه خصوصيته اصلا ومن
صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ومثل
ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه مصحح للاطلاق كما
كالمعبود مثلا ويلزم من ذكر موصوفه لفظا او تقديرا تعيينا للذات
التي تقوم بها المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها
شيء من المعاني القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة
قطعا كفرس وابل وقد يوضع لهما ويلاحظ في الوضع له معنى له
نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك
المعنى خارجا عن الموضوع له سببا باعثا ومرجحا لتعيين الاسم
بازائه كاحمر اذا جعل علما لذات فيه حمرة وكالدابة اذا جعلت
اسما للذوات الاربع بعد انفسها وجعل دبيبها سببا
للوضع لا جزاء من مفهوم اللفظ الثاني ان يكون ذلك

المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب من ذات معين ومعنى
مخصوص كاسماء الآلة والزمان والمكان وكالدابة اذا
اعتبرت جعلت اسما لذوات الاربع مع دبيبها وهذان
القسمان ايضا من الاسماء والمعنى المعتبر فيهما مرجح
للتسمية لا مصحح للاطلاق فلا يطرد ان في كل ما يوجد فيه
ذلك ولا تقع ان صفة لشيء لكن ربما يشتبهان بالصفة
والقسم الاخير اشد التباسا لان المعنى المعتبر في الوضع
داخل في مفهوم كل منهما ومعيار الفرق انهما يوصفان لا يوصف
بهما على عكس الصفات هذا كلام ذلك الفاضل الكامل
وهو حق الذي لا يرتاب فيه المتتبع الفاضل فاحفظه في
خزينة فوادك ليسهل به لك المسالك وفي حاشية
الامتحان لاستاذنا محقق التحقيق تحقيق فيراجع اليهما بالغاية
والامعان والنظر الدقيق ولما كان الصفة اقرب الى الفعل
الذي هو الاصل لفظا ومعنى وتصرفا حتى يقال لها الاسماء المتصلة
بالافعال كما في الامتحان وغيره فقال فصل في بيان الصفات
لا تغفل عما سبق في الباب والفصل وفصلها بقوله
اما اسم الفاعل منها انما سمي به لانه اسم ما فعل
الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا الاسم اسمه ولذا
لم يسم باسم المفعول والمستفعل وغيرها لانهما لم يأتيا
بمعنى الذي فعل الشيء بخلافه واما تسميته ما لم يفعل الفعل
كالمنكسر والمتدحرج والجاهل فمحملا على الغالب لان
الغالب فيما يبنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا وقيل لكونه
على فاعل من الثلاثي الاصل الغالب والباقي تحمل عليه فهو اسم

مشتق وماخوذ لا جامد اي بالذات واما بالواسطة ففي المصدر
كالماضي وبهلآ المصدر فان لم يخرج به فيما بعده ثم ان ذكر المشتق
ليظهر تعلق من به والا فالمقسم الاول هو الكلمة الاشتقاقية وبحكم
الاواتي فلخمهم من معلوم المضارع لا مجهوله فخرج اسم المفعول
لمن اي للدلالة على ذات من ويجوز تعلق اللام بمشتق بتضمين
الوضع قام به مجرد الفعل من المعلوم بلا زيادة على الغير فخرج
اسم التفضيل بمعنى الحدوث قال الفاضل الجامي يعني بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة لا الثبوت
فخرج الصفة المشبهة فانها بمعنى الثبوت عند الشيخ ابن الحاجب
والعم منهما عند الشيخ الرضي وسيجي فيها تفرقتهما فافهم وقيل
انه مشتق من الماضي لكونه اصلا بالنسبة الى المضارع ولان التصرف
في الفعل وقيل من المصدر لعلة التصرف ح وقال هذا القائل فيما نقل
عنه ولو كان اشتقاقه من المضارع لكان الظاهر ضم العين في نحو
ناصر وفتحها في نحو عالم هذا وقال في صدر شرح الشافية و اما
اشتقاق الصفات ونحوها من المصدر فهو وان كان خلاف
المشهور لكنه يوافق الحق فان في الصفة يوجد المصدر بمعنى
مع الذات المبهمة ولا يوجد معنى الفعل وتفصيله في فصل الاسماء
المشتقة منه قالوا يجب ان يعتبر تمام معنى المشتق منه في
المشتق وقيل لا والا لامتنع اشتقاق الاسم كضارب من الفعل
كضرب وقال المدقق الشريف في شرح الكشاف في البسملة
وفيه بحث لان الظاهر في الاشتقاق الصغير ان يعتبر في المشتق
معنى اصله بتمامه وبذلك يرجح اشتقاق الفعل من المصدر على
عكسه ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره

وانما اختاروا صيغة الماضي لتبنيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق
فان بعض المصادر كالخروج والقبول تشتمل على حروف لا تعتبر فيه
انتهى فاحفظ فانه نفيس جدير بجعله من الانيس وانما
قدمه لاشتقاقه من المعلوم العام والاصل والاشرف فاعلا
والموافق لفظا في التصور كلها واما اسم المفعول فيظهر وجه
التسمية بالتامل اتصادق في اسم الفاعل فهو اسم مشتق تذكر
ما ذكر من مجهول المضارع لمناسبة الاسناد الى نائب الفاعل فخرج
اسم الفاعل وكذا الصفة المشبهة لما سيجي لمن قد عرفت
شرحه وقع عليه اي تعلق به مجرد الفعل من المجهول فخرج
اسم التفضيل بمعنى المفعول كالاشهر ولم يذكر هنا بمعنى الحدوث
كابن الحاجب لعدم الاحتياج اليه في الاحتراز والا فلا فرق
فيه بينهما كما صرح به الفاضل العصام وغيره قدمه لكونه موازنا
للمضارع المجهول من الثلاثي تقديرا ومن غيره تحقيقا بخلاف
الصفة المشبهة مع ان اكثر صيغها سماعية وسيجي ولقوله
وصيغتهما القياسية من الثلاثي المجرد فاعل بحذف حرف المضارعة
واو ادخال الالف لخفتها بين الفاء والعين اذ بادخالها في الاولى
يلتبس بالمتكلم وفي الآخر بتثنية الماضي بين العين واللام ببعض
المصادر كذهاب وباسم الفعل كنزال ثم كسر عينه للاعتدال
وللسلامة من الثقل لو ضم والتبس بماضي المفاعلة لو فتح
ولم يبالوا بالالتباس بامرها للضرورة ولانه التباس الشيء
على شبهه لان الامر مشتق من المضارع وهو مشابه به بل هو
ايضا مشتق منه على ما ذكره وارتكاب الالتباس اولى من
ارتكاب الثقل لان لغتهم سالمة من كل بشاعة وثقلة ومشي

ثمّه لا تجد كلمة رباعية او خماسية الا و فيها شيء من حروف الذلاقة
التي ليس لها مثل في الخفة وهي حروف مر بنفل فمتى رايتها خالية
عنها فاحكم بانها دخيلة في العربية كالعسجد وهو الذهب
والدهو وهو الكبر الا ما شذ فيكون عربيا كذا في
شروح الشافية قوله لان لغتهم سالمة ح حتى قيل ان
رفضهم الابتداء بالساكن ليس لتعذره بل لهذه البشاعة
واللكنة كما اشار اليه الزمخشري والبيضاوي في تقريرهما
في البسملة وصرح به شراحهما حتى قال المحقق الحقاني مولانا
خسرو وجواز المشار اليه هو الحق وان ذهب البعض الى
الامتناع لكنه لما لم يخل عن اللكنة والبشاعة سلم عنه لغة العرب
الموضوعة على غاية من الاحكام والرصانة وقد اشرنا اليه فيما
مر و مفعول بحذف حرف المضارعة وادخال الميم مقامه لتعذر
حرف العلة التي هي الزيادة اولى اما الواو فلما مر من انه لا يزاد
في الاول للتثقل واما الياء والالف فلبقاء الالتباس بهما و
لقرب الميم من الواو في الشفوية ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول
باب الافعال ثم ضم العين لئلا يلتبس بالموضع مثلا ثم اشبع
الضم لعدم مفعل في كلامهم بغير التاء نحو مكرم ومعون واما
مبالغة الفاعل فاوزانها سماعية فهي ليست من وظائف الصرف
ولذا تركها وهي فعال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا
وفعيل وفعول بمعنى المفعول وهما اي اسم الفاعل والمفعول
من غيره اي الثلاثي المجرد على صيغة المضارعة بميم مضمومة موضع
حرف المضارعة بعد حذفه اما الميم فلما مر واما الضمة فلعم باب
هو عنه كما في الرباعيات او فتحه كما في الخماسيات والسداسيات

فالوجه

فالوجه ان يضم بجميع او يفتح للاطراد اذ لا مجال للكسر فاختير الضم
لئلا يلتبس ما من الرباعي باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور
العين وكسر ما قبل الآخر اي بكسره في اسم الفاعل ولو تقديرا
تبعا لمضارعه المكسور العين وللحمل في غيره نحو مكرم ومختار
وفتحه اي ما قبل الآخر ولو تقديرا في اسم المفعول اتباعا لمفعله نحو
مكرم ومختار ويعرفان اي اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد
او غيره من المتعدي او اللازم فالعدد يحتاج الى التوجيه في
اللازم حيث يقال ممرور به ممرور بهما ممرور بهم فافهم
على ستة اوجه بدون المكسر فان المكسر سماعي ولذا لم يتعرض
له تثنية للمذكر كناصر ناصران ناصرين ناصرون ناصرين ونحو مكرم
مكرمان مكرمين مكرمون مكرمين وكمنصور منصوران منصورين
منصورون منصورين ومثل مكرم بفتح الراء ح وتثنية للمؤنث
نحو ناصرة ناصرتان ناصرتين ناصرات مكرمة مكرمتان مكرمتين
مكرمات وتثنيتهما تكون بالالف والنون في الرفع و
وبالياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة في النصب والجر
وجمعهما للمذكر تكون بالواو والنون المفتوحة في الرفع والياء
المكسور ما قبلها والنون المفتوحة كما مر في النصب والجر
ان سقط العارض في الكل وذلك لانهم لما ارادوا ان يبنوا منه
صيغتي التثنية وجمع المذكر السالم طلبوا حروفا تدل على معنى
التثنية والجمع وعلى المعاني المقتضية للاعراب ايضا فوجدوا
حروف العلة فلو زادوا الواو في رفع كل منهما والالف في
نصب كل منهما والياء في جر كل منهما لالتبس احدهما
بالآخر فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز

الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية
فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الضمة اولى برفع الجمع
ثم الياء فلزم اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها
وكسروه فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تتمحض للاعراب بتمحض الحركة فلزم الجبر ايضا بلحوق
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا من الساكنين فزادوا نونا عوضا
عنه فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والقف والى
الثانى سقطت بالاضافة تمثلا بالتنوين وكسروها فى
التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين واما الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل
ولا ينافى هذا ان يقال ابيضة وابيضوان فافهم فهو اصطلاحا
والتذكير باعتبار الخبر او ضعف تأنيث الصفة او بغيرها
المشتق لا جامد من فعل ماض او مضارع وقيل حدث من الثلاثى
المجرد اللازم ولو قرئ ماضيا لكان نصا فى الاول وسالما
عن التقييد لازم خرج به اسم الفاعل من المتعدى واسم المفعول
قال الفاضل العصام كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدى
الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية
بلا لفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته
احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا هذا كلامه بمعنى الثبوت
خرج به اسم الفاعل من اللازم ولو اسند خروج غيره ايضا الى
هذا الامكن فافهم قال مولانا السيد عبد الله وليس معنى الثبوت
فيها انها موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لانها كما لم تكن موضوعة
الحدوث

للحدوث لم تكن موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة بل هى موضوعة
للقدر المشترك بينهما من غير نحو حسن فى اصل الوضع ليس الا ذو حسن
سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته فى
جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها ولذا
صاغوا فيه عند ارادتهم دلالتها على الحدوث صيغة اسم الفاعل
منها فيقولون حاسن وضائع وهذا مطرد عندهم انتهى وصيغتها
كثيرة سماعية وتاتى على صيغة اسم الفاعل كضامر ولذا لم يذكرها الا
افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء مبنيا من الالوان والعيوب
الظاهرة لا الباطنة صفة للعيوب والحلى جمع حلية ومن غيرها يبنى
افعل التفضيل فانه اى بناء افعل ومجيئه منها اى هذه الثلثة
قياسى ويصرف اى افعل للصفة وهذا هو الاوفق واما
التانيث كما فى بعض النسخ فالتأويل ان صح على حمة اوجة
لا استة بالشتراك الجمع لفظا بين المذكر والمؤنث اى بسببه
ومؤنثه لا يجئ بالتاء مع انه الاصل الغالب فى الصفات
كما يجئ المؤنث بها فى اسم الفاعل والمفعول كما عرفت لتاديتها
الفعل وشبهها به وقد يجئ مؤنثه بالتاء كما يجئ بالالف
اى الهمزة والتعبير بالالف باعتبار الكون وستعرفه وفى
الصحاح وفى غيره ان الهمزة قد تسمى الفا الممدودة اى
التى تقع المد بسببها وحذف الهمزة من اوله وفتح الفاء
وسكون العين بعكس ما فى مذكره انهم لم يفرقوا فيه بينهما
بالتاء بل بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كما هو الغالب فى الاسماء
الجوامد كجمل وناقة لبعده عن الفعل وتثنيته اى افعل كتثنيتهما

اى اسم الفاعل والمفعول وسيتضح بالامثلة غير ان الهمزة تقلب
واوا فى تثنية المؤنث لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية على الحق وستجى
وانها نظير الواو ثقلا ونقيضها مخرجا فالواو اقرب الى الياء
من الياء ولذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه على انه
لو قلبت ياء لاجتمع الياآن فى النصب والجر وربما صححت
فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء وان عرف
قلبها واوا ولذا اختاره التحرير وجمعه لا يجى بالواو والنون
ولا بالياء والنون لان كل صفة لم يجى مؤنثها بالتاء بل بصيغة
مخصوصة تكون كالاسم الجامد وهو لا يجمع بهذا الجمع الا اذا كان
علما نعا قلا فكذا هذه الصيغة لانتفاء الشرط بل على فعل
بضم الفاء وسكون العين فيهما جبرا لما وقع من التغيير
فى صيغة المفردين باتحاد صيغة الجمعين تعادلا مثاله نحو احمر احمران
احمرين حمر حمراء حمراوان حمروين حمر اعلم ان اصل مثل حمراء حمرى
بالقصر وكذا مثل صحراء فزيد الالف قبل الف التانيث
ليكون لالف التانيث بناآن المقصور والممدود فقلبت
الف التانيث همزة لوقوعها بعد الف زائدة فالهمزة
فالهمزة للتانيث وقيل الف التانيث باق فى موضعه
فزيدت الهمزة للفرق بين مؤنث افعل وفعلان نحو
حمراء وسكرى وهو ضعيف لان علامة التانيث لا يكون
فى الوسط وقيل كلاهما للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم
تانيث على حرفين ذكره فى الصافية وغيره واما افعل التفضيل
ويقال له اسم التفضيل كما فى الاظهار والاضافة لملابسة الدلالة

فهو

فهو اصطلاحا الاسم المشتق لغرض الخبر به بغيره من بعض المعلوم يخبر به الاسم
المفعول للزيادة يخبر به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم الزمان
والمكان والالة على الغير يخبر به مبالغة اسم الفاعل فانها وان دلت
على الزيادة والمبالغة فى الحدث الا انها بلا ملاحظة الغير ونقل
عن صاحب الهادى ودرة الغواص وحاشية المطول
للبسطامى ان غيرا لا يدخل عليه اللام ولكن قد كثر فى كلام المصنفين
ادخاله وعن سيبويه انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه فتدبر وصيغته افعل
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وكون فى الاصل خير وشر والمراد
الغالب ولا يبنى الا مما يبنى منه فعل التعجب لما مر فيه وقياسه
اى القياس فيه ايضا كفعل التعجب ان يكون للفاعل اى لتفضيله
على غيره فى الفعل لا للمفعول لئلا يلتبس ولم يعكس لشرف الفاعل
وجموده وعمومه للمتعدى واللازم ونحو اشهر واعرف واغدر
والوم اى ازيد مشهورية ومعروفية ومعذورية وملومية شاذ
مخالف للقياس سماعى وقليل ويصرف تصريفا كاسم الفاعل
بلا فرق على ستة اوجه ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث
تثنيته بالالف والنون فى الرفع وبالياء والنون فى الجر والنصب
وجمعه للمذكر بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا
وللمؤنث بالالف والياء غير اى الا ان مؤنثه لا يجى بالتاء
فينبغى ان لا تجمع بهذا الجمع لكن جمع للفرق بينه وبين افعل الصفة
ولم يعكس لان معنى الصفة فيه اكمل لدلالته على الزيادة فهو احق
ان يجمع باشرف الجموع بل بالالف المقصورة مع حذف
الهمزة وضم الفاء وسكون العين للفرق بين مؤنثيهما لانها اصل
الممدودة على ما مر وسياتى واخف منها فهو احرى به وتقلب

الف المؤنث في التثنية والجمع يآءً لا واواً تخفيفاً مثاله انصر انصران
انصرين انصرون انصرين انصري انصريان انصريين انصريات ولما فرغ
عن الصفات الاربعة من الكلمات الاشتقاقية اراد الشروع في
الاسم منها ولما كان المصدر اليق بالتقديم لقربه من الفعل قال اولاً
فصل اى هذه العبارات والمعاني الى الفصل اللاحق
مسائل مفصولة عن السابقة كائنة في بيان احوال جزئيات
المصادر او في تحصيل اوزانها اى معرفة له تدبر وفصلها بقوله
اما المصدر المؤكد بالكسر غير الميمي صفة بعد صفة للمصدر لما مر ان
اضافة الغير الى ضده الوحد على ان التعريف بالاضافة مبني
على العهد كما في الامتحان ومعهود هنا معروف فهو لغة محل الصدور
اى الخروج والوصفان تخنيثان عن البيان واصطلاحاً ما صدر
دل وضعاً على حدث من الاحداث فقط نحو الحدث او فنهو
يكفيه او قط بمعنى حسب او يكفي يعني لا كمية او كيفية او مبالغة
ايضاً والفاء جواب الشرط المفهوم من الكلام السابق وليست
بزائدة اولم يثبتها سيبويه كذا في الهوادي وغيره وفي المطول تبعاً
للمطول وغيره انه اسم فعل بمعنى انتهى والفاء زائدة للتنزيين
او خبر انيته وفي القاموس واذا كان بمعنى حسب فقط كعن وقطاً
مجروراً منوناً وقطي اذا كان اسم فعل بمعنى يكفي فيزاد نون الوقاية
ويقال قطني ويقال قطك اى كفاك وقطي كفاني انتهى و
خرج به بناء المرة والنوع ومبالغة المصدر كائناً بغير اى بلا ميم
زائدة في اوله خرج به المصدر الميمي وصيغته اى هذه المصدر
ابنيته او المبنية من الثلاثي المجرد سماعية غير مطردة ولذا لم يذكرها
ولكن لما كان اصل الكل عند البصرية ومدحوه وان كان خلاف
مختاره

مختاره كما سبق لم يرض بتركه بالكلية بل ذكر من كل باب
وزنه الغالب فيه بقربه من القياس حيث قال الا ان الغالب
اى الكثير في فعل بفتح العين فعل كضرب ونصر وفتح وفي فعل
بكسر العين فعل بفتحتين كطرب طرباً وفي فعل بضم العين
فعالة بفتح الفاء كظرف ظرافة ومن غير الثلاثي قياسية مطردة
تجيء على سنن واحد والضابط اى القاعدة فيه ان كل ما في محل
اول ماضيه همزة زائدة وصلاً وقطعاً يزاد قبل اخره الف
ويكسر ما تحرك كلمة غير اى الا ما قبل الالف نحو اكرام و
وانما كسر فيه الهمزة مع انها مفتوحة في الماضي فرقاً بينه و
الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتح وبقي الكسر
في الباقي تبعاً للماضي ولان الكسر اصل في همزة الوصل على ما
عرفت والانقطاع والاستخراج وان كل ما في اول ماضيه
تاء زائدة يضم اى يوقع الضم قبل لامه فقط اذ لو فتح لالتبس
بالفعل ولعله لفظة ما سقطت من القلم قبل قبل نحو تكسر
وتباعد وتدحرج مصادر وفي الرباعي المجرد وملحقاته تزاد
في اخر ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقلة وفي فعل تفعيل بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح
العين وهذا اى ما ذكرنا من غير الثلاثي هو القياس المطرد وقد جاء
هذا المصدر سماعاً على كثرة في الرباعي المجرد وملحقاته بكسر
الفاء وزيادة الالف قبل اخره نحو دحراج وزلزال وجاء فتح
الفاء ايضاً في المضاعف من الرباعي المجرد لخفة الفتح وثقلة
المضاعف وفي نحو فعل تفعلة بحذف الياء من المصدر
الاول وتعويض التاء منه في الاخر نحو تكملة وفي فاعل فعال بكسر

الفاء نحو قتال وقد قيل قياس لغة اهل اليمن في فعل بتشديد
العين فعال بكسر الفاء نحو كذاب ولذلك شايع واطرد
فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا
باياتنا كذابا ذكره شارح المراح المدقق وفي فاعل فيعال
بكسر الفاء نحو قيتال وقال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
ياء قيتال تخفيفا فهو فرعه كما قيل وعكس الزمخشري وجعل
الياء اشباعا وفي تفعل تفعال بكسر التاء والفاء مع تشديد
العين نحو تملاق وهكذا في شرح الفضلية وهذا المصدر
اي المؤكد غير الميمي من حيث انه مصدر ثلاثيا مجردا او غيره
لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع ومؤكد للماهية من حيث هي هي
ولا تعدد ولا كثرة فيها فلا حاجة للمؤكد اي ما يدل عليها
واما المصدر الميمي فهو ما دل وضعا على حدث فقط خرج
به بناء المرة والنوع ومبالغة المصدر ملابسا بميم زائدة
في اوله خرج به غير الميمي وصيغته الجائية من الثلاثي المجرد ولو
كان عين مضارعه مضموما او مكسورا مفعل بفتح الميم و
العين للخفة ولم يلتزم فيه الموافقة لعين المضارع لعدم
الاشتقاق منه بخلاف اسمي الزمان والزمان وسكون الفاء
لدفع توالي اربع حركات لقربه من سبب التوالي وهو
الميم الا ما شذ فانه بكسر العين نحو مرجع من مثل منبت
ومهلك مما في فصل الاسماء ومن غيره صيغة المفعول
وقد مرت وسيجيء وجه اتحاد صيغتهما نحو مكرم وهذا اي الميمي
ايضا اي كغير الميمي لا يصرف من حيث هو مصدر بالتثنية
والجمع لما مر واما بناء المرة فهو ما مصدر دل وضعا على حدث

وكميته اي مقداره اي عدده خرج به مطلق المصدر ميميا او غيره
وبناء النوع واما بناء النوع فهو ما دل على حدث وكيفيته اي
حالته وصفته قال الفاضل الشهاب في البسملة من حاشية
تفسير البيضاوي والكمية العدد والنسبة الى كم بعد ما شددت
ميمه جبرا على القاعدة المعروفة في باب النسب والكيفية نسبة
الى كيف التي يسأل بها عن الحال الذي يسمونه مقولة الكيف
انتهى وفي بحث التشبيه من المطول اي الكيفية عرض لا يقتضي
القسمة واللاقسمة اقتضاء اوليا ولا يكون معقولا بالقياس
الى الغير فجسميتها ما يقوم بالجسم كالالوان والاصوات
والروايح والطعوم والحرارة والبرودة ونفسيتها ما يقوم
بالنفس فان كانت راسخة تسمى ملكة والا فحالا كالعلم
والحلم انتهى وانت تعلم ان هذا على اصطلاح الحكماء فافهم
خرج به ما سبق قدمهما لعمومهما وخصوصهما وقلة حروفهما في الثلاثي
المجرد وقدم الاول لكثرته فتحته وصيغتهما القياسية الكائنة
من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره المعهود وهو المطلق فعلة
خبر المبتدا بفتح الفاء وفعلة بكسره للفرق وسكون العين فيهما
قال الامام الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين
لكونه اعدل الاوزان ولذا يرجع اليه المصادر المختلفة في البناء
اذا اريد المرة بحذف الزوائد او تبديل الحركة نحو خلت دخلة
وادخال التاء لان المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بينه وبين
الواحد بالتاء يفرق بينها وبين المصدر المطلق بها هذا وتحقيق
ما يفيد الوحدة والنوعية فيهما في اوائل الامتحان وحاشية
لاستاذنا المحقق وصيغتهما القياسية مما اي من باب زاد على الاحرف

الثلثة ثم الثلاثة التي هي الرباعي المجرد والمزيد فيه والثلاثي المزيد فيه
ثم بيان ما لم يكن اي لم يوجد في آخر مصدره تاء صيغة مصدره مقرونا
مع زيادة التاء في آخره اي مصدره لهما اي لبناء المرة والنوع
معا بلا فرق بينهما لفظا نحو الكرامة والانقطاعة والاستخراجة
واما مثل اتية اتيانة فشاذ وصيغتهما من غيرهما اي غير الثلاثي
المجرد الذي لا تاء في مصدره وما زاد على الثلثة ولم يكن في آخر
مصدره تاء وهو الثلاثي المجرد الذي في مصدره تاء وما زاد على
الثلاثي وكان في آخر مصدره تاء تجيء وتستعمل على المصدر المستعمل
ويفرق بالتوصيف غالبا نحو كتابة واحدة ودحرجة واحدة
في المرة وعشرة عجيبة واجابة سريعة في النوع وقد يترك
بالقرائن ويعرفان اي بناء المرة والنوع تعريفا كائنا او مقصورا
او مشتملا او كائنين او مقصورين او مشتملين على ثلثة اوجه
وقد مر مرارا وجوه الاوجه لانه لما قل استعمالهما مع عدم
كونهما لذوي العقول والارواح لم يحتج الى الفرق بين المذكر والمؤنث
والمتكلم والمخاطب بل الى بيان العدد فقط كسائر الاسماء
الجوامد فيعرفان بالتثنية والجمع فيغيران ثلثة وتثنيتهما اي
بناء المرة والنوع كتثنية اسم الفاعل في كونها بالالف والياء
المفتوح ما قبلها فالنون المكسورة ولا يجمعان بعلامة الا بالالف
والتاء جمعا مؤنثا سالما لوجود شرط هذا الجمع
في الاسم فيهما وهو وجود تاء التأنيث الظاهرة فيه فلا يجمعان
بالجمع المذكر الصحيح لعدم شرطه ولا بالمكسر لعدم السماع
وفي جمعهما الثلاثي المجرد وفي متعلق بقوله بفتح عينهما
للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس لانهما اولى

بالسكون

بعض لانه يراد [illegible] الفارق [illegible] نفرة واحدة [illegible] دحرجة واحدة ودحرجتين [illegible] للنوع [illegible] لطيفة [illegible]

وفي جمعهما حال كونهما ماخوذين من الثلاثي المجرد بفتح عينهما [illegible] بين الاسم والصفة فان العين [illegible] الصفة تبقى على السكون كصعبات في جمع صعبة [illegible] فانه بفتح عينه [illegible] لثقلها باقتضائها الموصوف [illegible] خفة

بالسكون لثقلها باقتضائها الموصوف ويجوز كسر العين ايضا اي
كسحة في بناء النوع اتباعا للفاء الا في المضاعف ويجي
في بابه فافهم نحو نفرة نفرتان نفرتين نفرات ونحو نفرة نفرتان
نفرتين نفرات واما مبالغة المصدر فقياسي التذكير
باعتبار المصدر او ضعف تأنيث المصدر مبنيا من الثلاثي
المجرد فقط عند سيبويه ومن غيره ايضا عند الزمخشري
وله وزنان وهذا تفعال بفتح التاء وسكون الفاء
ولذا قدم لكثرته وفعيلى بتشديد العين وكسره وكسر الفاء
نحو تنصار ونصيرى بمعنى النصر البالغ الكثير ولا يعرفان بالتثنية
والجمع لما مر والمبالغة لا يقتضي الكثرة والتعدد **فصل**
في الاسماء التي ليست بصفات ولا تنس ما قرع
سمعك في مثله تكن ممن لا يرى ولا يسمع مثله اما اسم
الزمان فهو المشتق لا جامد من يفعل المعلوم لا المجهول لانه لما
كان اختلاف صيغته باعتبار حركة عين المضارع وهو انما يكون
في المعلوم لا المجهول لان عينه مفتوح ابدا تعين كونه مشتقا
من المعلوم ولذا اشتق من المستقبل دون غيره وصرح به لكان
اظهر لزمان اي للدلالة على زمان لا مكان وقع فيه الفعل اي الحدث
فانطبق الحد على المحدود جمعا ومنعا وانما قدم دفعا لاول
الوهلة بما يتوهم من كثرة استعمال اسم المكان والاكتفاء بعضهم
عن تعريف اسم الزمان واحكامه بتعريفه واحكامه وهو ان
هذه الصيغة مجاز فيه وسيصرح بان صيغتهما متحدة بتوهم
من لم يتنبه من هذا واما اسم المكان فهو المشتق من يفعل
المعلوم لمكان وقع فيه الفعل الكلام في المكان كالكلام في

في الزمان وصيغتهما متحدة حال كونهما من الثلاثي المجرد الذي
عين مضارعه مفتوح او مضموم مفعل خبر بعد خبر او بدل
من متحدة او عطف بيان لهما بفتح الميم والعين وسكون
الفاء كالمصدر الميمي فانه مفعل سواء كان عين المضارع
مفتوحاً او مضموماً او مكسوراً لما مر اما فتح الميم فلقيامه
مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة واما فتح العين
فللموافقة لعين المضارع فيما كان عينه مفتوحاً وللحمل
فيما كان مضموماً لعدم مفعل بضم العين ولخفة الفتحة
نحو منصر ومعلم ومفتح الا ما شذ نحو المسجد وهو مشرق
ومغرب ومحشر ومطلع ومجزر ومرفق ومسكن
ومنسك ومنبت ومسقط بكسر العين فيهما وان
كان عين مضارعه مكسوراً فمفعل بكسر العين ليوافق عين
المضارع نحو مفر ومحسب ويعرف اي كل منهما على ثلثة
اوجه اي صيغ المفرد والتثنية والجمع لما مر في بناء المرة ولا يجمع
بالواو والنون لانتفاء شرط هذا الجمع فيه وهو في الاسم
كونه علماً ولا بالالف والتاء لانتفاء شرط قياس
هذا الجمع ايضاً وهو في الاسم كونه علماً ظاهرة فيه العلامة
او مقدرة او ذا تاء التانيث الظاهرة مذكراً حقيقياً
كطلحة او لا مثل مضرب مضربان مضربين مضارب وهذا
الجمع من اوزان الكسر قياس في الاسم الذي بالتاء اولا وما
كان على ذنة في مطلق الحركة والسكون وترتيبهما واما مثل
مقام ذهاباً مكاناً فيجمع بالالف والتاء على خلاف القياس
كمقامات لا مقاوم لئلا يقع الكسر على حرف العلة كما يجي

في باب الاجوف ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول منه اي من غير
الثلاثي كالمصدر الميمي ويعرف اي ما من غير الثلاثي على ثلثة
اوجه ايضاً اي كما في الثلاثي بلا فرق الا اي غير انه لا يجمع بشيء
الا بالالف والتاء لاستكراه جمع على فعالل من الخماسي بحذف
خامس على ما هو الاكثر وكون الاسم خماسياً من شرائط جمع
بالالف والتاء كما تقرر في محله مثاله مستخرج مستخرجان
مستخرجين مستخرجات وكذا مكرم اذ اصله مؤكرم فيكون
خماسياً فيكون صيغة اسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان و
المكان المبنية من غير الثلاثي واحدة لان كلاً من الزمان والمكان
شبيه بالمفعول في كونهما محلاً للفعل فجعل اسمهما كاسمه
ولانه لكون اخره ما قبله مفتوحاً اخف من اسم الفاعل لكون اخره
ما قبله مكسوراً ولذا لم يحمل عليه ولاتحاد المصدر الميمي باسمهما
في بعض الثلاثي كما مر فجعل المصدر الميمي من غيره مطلقاً متحداً
بصيغتهما حملاً وطرداً واما اسم الالة فهو اسم مشتق فخرج
مثل القدوم من يفعل المعلوم اي شرك اليه قوله ولا يبنى
الا منه فخرج اسم المفعول لان الالة وان كانت واسطة
بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم
واقوى ولذا جعلوا الادوات تتمة ليصح انحصار العلة
الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم بكونه
مشتقاً من المعلوم للالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول
اثره اليه فخرج ما عدا المعرف ثم المعرف واسم المفعول
لا من حيث انه مضاف واضافته الى الالة لتعينه كذلك
الاسم فالاضافة والمضاف اليه خارجان عن الحد ود...

فلا د ورد لا يجاب ههنا بالجواب المشهور في امثاله من ان المراد
بما في الحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد بالآلة
فيهما واحد اذ لا معنى لها في الاصطلاح الا ما في اللغة وانما
التغاير بينهما في اسم الآلة فانه في اللغة اعم منه في الاصطلاح
فانه يتناول نحو القدوم والابرة والقلم لغة لا اصطلاحا ولا يبنى
الا من الثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل
المتعدي اذ لا يمكن من اللازم ويدل عليه تعريفها اولا مفعول له
وصيغة مفعل ومفعال بكسر الميم للفرق بينه وبين اسمي الزمان
والمكان والمصدر الميمي من الثلاثي وسكون الفاء كما في المضارع
نحو مضرب ومضراب قدم الاولى لخفته ولكثرة استعماله
ولذا انه هو الاصل وقيل انهما مترادفان وقال الامام السكاكي
وتبعه بعضهم وعندي ان الثاني هو الاصل رد فالسواء منقوص
منه بعوض كمكسحة او بدونه كما مر بشهادة كون الاصل والعادة
الرجوع والعود من الثقل الى الخفيف وعدم الاعلال مثل مقول
مع اعلال فعله حملا على مثل مقوال هذا وانت خبير بان كثرة
كون التفرع بالزيادة شاهد ان عدلان للاول فتامل ويصرف
اسم الآلة كتصريف اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد على ثلاثة
اوجه نحو منصر منصران منصرين مناصر ونحو منصار منصاران منصارين
مناصير واما اسم الفعل آخره لخفاء السمية لدلالته على معنى
الامر ولذا قيل بفعليته وفعلته لعدم كونه على وزن من اوزان
الفعل في السمية بخواص الفضلية وكذا سائر اسماء الافعال
كما في اوائل الامتحان وفي شرح الفضلية واما فعال فقد
جوز بعض المحققين ان يكون فعلا لدخوله في حده و...

لم يدخله

50

لم يدخله شيء من خواص الفعل ولم يظهر نقله منه جعلناه اسما
منقولا من المصدر بتقدير التنوين فهو اسم مبني على وزن فعال
بفتح الفاء وكسر اللام مبنيا دال على معنى امر المخاطب المعلوم
فاسم الفعل من باب قصر المسافة اي اسم بمعنى الفعل كما
في الامتحان مع المبالغة التي لا يدل عليها لفظ الامر كنزال
فانه بمعنى انزل نزالا فحذف الفعل الدال على الحدوث والتجدد
واقيم المصدر مقامه وتكلم في معموله اظهارا لما قصد من
الدوام والمبالغة على ما يفهم من الرضي وقال الفاضل العصام
يجوز ان يكون تلك المبالغة بالوضع كما في سائر اسماء الافعال
ولا يبنى ولا يجيء اسم الفعل الامر من ثلاثي مجرد متصرف تام نحو ضراب
وهذا قياس عند سيبويه لكثرة مجيئه من باب واحد على انه ما
نزع واحد بالشروط المذكورة واطراده فيه وهو كذلك
فالقياس جاز فيه على ما في شرح لب الالباب ولا يقال
مثلا من يذر وزار لعدم التصرف وهو الشرط الثاني ولا من كان
كوان لعدم التمام وهو الشرط الثالث واما عدم مجيئه من
غير الثلاثي المجرد فظاهر لعدم المحافظة والمكان واما لم يقل من وزر لانهم
انما توه على ما قالوا فافهم وسيجيء تحقيقه في باب المثال ولا يعرف
اسم الفعل بالتثنية والجمع وغيرهما من التذكير والتانيث
بل يكون على هيئة واحدة ابدا اي دائما بالاشتراك لما عرفت
من انه في الاصل مصدر مؤكد وهذا كما ترى لا يفيد الامتناع
فالوجه فيه وفي امثاله الاستقراء واما امثال هذه التعليلات
فهي لتحصيل انواع المناسبات كما ذكرناه في الاوائل فاحفظها
في تطبيق هذه المسائل فانه من المنجيات فصل في الاحكام

المتعلقة بالتخفيف وكون عامه وكرها اذكر وعا فكر فيها ذبر
المختصة بباب الافتعال والتفعل والتفاعل والتفعلل اى الموجودة
مجموعها في مجموعها لا في غيرها فالبابان في المقصود عليه لا ان كلها
موجودة في كل منها كما ستقف عليه وانما اخر احكامها عنها مع
ان حكم الشيء يعقبه لئلا يقع الفصل الكثير بين الاقسام
وعن الاقسام الثمانية عشر لئلا يفصل بين المقصود ومباديه
بما لا يتوقف عليه المقصود ثم ذكر في اخر الباب استطرادا
تكثيرا للفائدة على انها تكون من احكام الصحيح بعضه من الباب وتلك
الاحكام كالادغام والاظهار والحذف والاثبات وانما غنو منها
بالفصل للاهتمام بشانها وصاحب المراح ذكرها في اخر المضاعف
لما فيها من الادغام فله وجه ايضا الا ان نظر التحرير ادق وبالقبول احق
ولما وجد ما يتعلق بالادغام في الثلثة الاول لا الرابع ولذا اخره و
لقلة بحثه وكان مباحث اول الاول كثيرة وتعلقت بعينه
كفاته بخلاف الثانيين قدمه عليهما فجعلهما في الوسط لاكثر كونهما
في المباحث مع شركتهما للرابع في بعضها فقال مفصلا لها اما
حكم باب افتعل فاء ففيما يتلى عليك وهو متى كان فاؤه صادا
مهملة كلمة متى من ادوات السور الكلي فمتى صدر المسئلة فالقضية
الشرطية كلية فاحفظ او ضادا او طاء مهملة او ظاء خفف
بان قلبت تاؤه طاء مهملة لمباعدة بينهما في صفة الاستعلاء
والاطباق في الطاء الهمس والانخفاض في التاء ومقاربتهما
في المخرج فيدغم اى الفاء فيها اى الطاء وجوبا اى ادغاما واجبا او
ادغام وجوب في نحو اطلب من طلب كنصر اصله اطتلب قلبت
التاء طاء فادغم للتماثل ولو عارضا وقد يدغم جوازا كوجوبا على الوجهين

في الادغام

في الادغام تخييرا بلا ترجيح للتبادر والسياق في نحو
اظطلم من ظلم كضرب اصله اظتلم قلبت التاء طاء فادغم
بجعل الطاء ظاء او الظاء طاء لمساوات بينهما في العظم
الصوري نحو اظّلم واطّلم ويجوز البيان لعدم الجنسية
في الذات وانتفاء المباعدة في الصفة في نحو اصطبر
واضطرب الظرف حال من ضمير اكثر بيان او صلة له البيان
والاظهار اكثر من الادغام لعدم الجنسية في الذات وان
اختلفا في الاستعلاء والاطباق ويجوز ادغام الفاء في الطاء
بعد قلبها فاء صادا او ضادا لاتحادهما في الاستعلاء نحو اصّبر
واضّرب ولا يجوز الادغام بقلب الفاء طاء لعظمه في
امتداد الصوت ومتى كان الفاء دالا او ذالا او زاء قلبت
تاؤه دالا لمباعدتهما في صفة الهمس والجهر ومقاربتهما في
المخرج فيدغم اى الفاء وهو ههنا الدال المقلوبة وجوبا في نحو
ادّعى للتماثل وتدغم قويا اى فصيحا كما يفصح عنه الفصيح على الوجهين
بقلب كل منهما الى الاخر بعد قلب التاء دالا في نحو اذكر واذدكر
اصلهما اذتكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا وبالعكس فادغمت
ويجوز اذدكر بالاظهار ضعيفا لما مر وادغاما ضعيفا بقلبها
اى الدال المقلوبة زايا في نحو ازجر اصله ازتجر قلبت التاء
دالا لما سبق من القرب والبعد ثم الدال زاء لاتحادهما
في الجهر فادغمت وضعفه لعدم قرب المخرج وعدم جواز
قلب الزاء دالا لعظم الزاء في امتداد الصوت والفصيح ازدجر
بفك الادغام لما ذكر من بعد المخرج ومتى كان فاؤه ثاء يدغم
اى الفاء بعد القلب او بوقع الادغام وجوبا على الوجهين

فيهما اى الدال

بقلب التاء ثاء او العكس لاتحادهما في الهمس
وقربهما في المخرج نحو اثغر واتغر ومتى كان فاؤه سينا او شينا
فالبيان احسن لان الاتحاد في الذات والبعد في الصفة
مفقود ان نحو استمع واشتبه وجاء ادغام الفاء في التاء بعد
قلبها فاء او هو السين والشين للاتحاد في الهمس والقرب
في المخرج نحو اسّمع واشّبه ولم يجئ الادغام بقلب الفاء تاء
لعظم امتداد الصوت وهذا المذكور من القلب والادغام
والبيان او هذا الادغام بعد القلب او البيان فالافراد
باعتبار المذكور او البدل حكم فاء افتعل واما حكم عينه ففيما يقرع
سمعك وهو متى كانت عينه حرفا من حروف تنذ في تصف
وهي احد عشر فالاظهار اكثر لان الادغام فيه انما يجوز
على وجه لا على وجهين وانه يفضي الى تغيير كثير من القلب والتحريك
والحذف فلا يعادل الاظهار كما يشعر به قوله ويجوز لك
الادغام بقلب تائه الى هذه الحروف احديهما المقاربة منها
في المخارج ومباعدة غيرها في الصفات فقلبوه الى ما يقاربه
موافقا لصفتها وتحريك فائه بالفتح المنقول اليه من التاء
او الكسر للساكنين بحذف حركته لا نقلها وحذف الهمزة
للاستغناء ويلزمه التخفيف ولما مهد القاعدة الثانية الغاية
اولا كما هو الانسب ووضحها بامثلتها ثم مهد العينية
نورها بامثلة ايضا الا انه صرف مثالا واحدا منها وامر
بقياس البواقي عليه بكفاية المبتدي ورتب الامثلة ونشرها
على ترتيب تلك الحروف ولفها فلفه ورده مولفا ونورشراه
مؤيدا نحو قتّل يقتّل من اقتتل بفتح الفاء او كسره فيهما واصلهما

افتتل

افتتل يفتتل ادغمت الاولى بعد نقل حركتها او حذفها الى الثانية
فاجتمع ساكنان فكسر الفاء لا اصالته في التحريك وحذف الهمزة
فصار قتّل يقتّل بالفتح واما الالتباس بماضي التفعيل فيدفع بمضارعه
كما قيل او بالكسر فيهما بلا حذف الهمزة لعروض الكسر واما الفتح
فلنقله من حروف الكلمة كانه اصلي او بحذفها نظرا الى وجود الحركة
وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع المتماثلين المتحركين لان
التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها
تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فليتامل قتالا بالكسر للنقل او
للالتقاء بسلب حركة التاء للتخفيف وعلى الثاني يجوز حذف
الهمزة او بالفتح اتباعا لحركة المدغم فيه وهذا ضعيف للفصل
وعلى هذا يجوز ابقاء الهمزة مقتّل بالفتح للنقل او للاجتماع بعد
السلب او بالكسر للالتقاء ويجوز ضم الفاء كفتحه وكسره
في اسم الفاعل للاتباع من الافعال بضم الميم لوجود النظير فيه
دون غيره من اسماء المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمي
فهذا مثال للخمسة قال مولانا الجاربردي عن الزمخشري لما حكى
عن بعضهم مُرُدِّفين يعني من الافتعال بضمتين للاتباع وقال
الشيخ الرضي وقد قرأ اهل مكة مردفين باتباع الثاني للاول
كما في رد ولم يروا اي بضمتين للاتباع ويجيء واذا عرفت
ان الاظهار اكثر والادغام اقل وان طريقه وعمله في نحو قتّل
مع اجتماع المثلين فيه فقس عليه واعتبر به نحو نشر من انتشر
بالتاء فاجر عليه حكمه من كون الاظهار اكثر من الادغام مع اتصاله
بالطريق الاولى لان ما فيه اجتماع المتقاربين لا المتماثلين ومن
جواز الفتح والكسر في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل

وجواز الفك ايضا فيه اصله يتثغر قلبت التاء ثاء للتقاربهما مخرجا والتحاد بهما همسا وادغمت بعد نقل حركتها الى الفاء او سلبها وكسر الفاء للالتقاء كما مر ويبدل من البدل اصله يبتدل قلبت دالا ثم ادغم كما سبق ويعذر من العذر اصله يعتذر قلبت دالا ثم الدال ذالا فادغم وينزع من النزع اصله ينتزع قلبت دالا وهو زايا فادغم ويبسم من البسم اصله يبتسم قلبت سينا فادغم وينشر من النشر بالشين اصله ينتشر ادغم كيبسم ويخصم من الخصومة اصله يختصم قلبت طاء ثم صادا فادغم و... ينضل من النضل وهو الرمي وفي الاصل ينتضل ادغم بعد القلب طاء فضادا ويلطم من اللطم وفي الاصل يلتطم ادغم بعد القلب طاء وينظر من النظر وفي الاصل ينتظر ادغم بعد جعل طاء فظاء ولا يجوز في هذه العشرة المتقدمة الادغام بقلب الثاني الى الاول لانه لكونه زائدا ضعف استتباعه الثاني الذي هو الاصل مع كون قياس الادغام قلب الاول لكونه مدغما الى حرف من جنس الثاني لانه لكونه مدغما فيه ينبغي ان يبقى على لفظه على ماسيأتي هذا الحكم في باب الادغام وعينه واما تفعل وتفاعل فمتى كان فاؤهما حرفا واحدا من حروف تثدذز سشصضطظ يجوز قلب تائهما الى احدى هذه الحروف ان لم يكن ثاء وادغامها فيها بعد القلب ابتداء وبعد القلب الى مايقاربه في المخرج ثم الى مايجانسه مابعده في الصفة من الهمس والجهر مع اجتلاب الهمزة المكسورة في الابتداء دون الدرج والوصل فانها تسقط فيه وهي همزة الوصل كما

ولا يجوز في ادغام الامثلة المذكورة جعل العين مثل التاء واسنده على التركيب الاصلي مع ان قياس الادغام القلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو المدغم فينبغي ان يبقى المدغم فيه على لفظه ولان الثاني بجعل الكن احق بصيغة الادغام ... بالتغيير الا ان يمنع مانع ... ففيها ... للسكون

مر وان كان الافصح بيانهما نحو اترس بتشديدين وكذا سائر امثلة تفعل اصله تترس من الترس سلبت حركة الاولى فتعذر الابتداء فاجتلبت الهمزة فادغمت في الثانية واثاقل بتشديد وكذا باقي امثلة تفاعل اصله تثاقل من الثقل قلبت التاء ثاء لقربه في المخرج ومناسبته في الهمس ثم ادغم بعد السلب مع الاجتلاب وادثر من الدثار والاصل تدثر قلبت دالا فادغمت مع الاجتلاب واذكر من الذكر والاصل تذكر قلبت دالا ثم ذالا للاتحاد في الجهر فادغمت معه وازاجر من الزجر والاصل تزاجر قلبت دالا ثم زايا فادغمت مع الهمزة واسمع من السمع والاصل تسمع قلبت سينا فادغمت واشقق من الشق والاصل تشقق ادغم بعد القلب شينا واصدق من الصدقة والاصل تصدق قلبت ثم بالسلب والجلب ادغمت واضرع من الضراعة اصله تضرع ادغمت بالقلب فالسلب فالجلب و اطهر من الطهارة اصله تطهر واظاهر من التظاهر او التظهور فالمذكور من الامثلة احد عشر ثلثة للتفاعل وثمانية للتفعل واللازم للتمثل والتنوير اثنان وعشرون فاكتفي بالنصف عن النصف احتبارا بالاعتبار ولسهولة الاستخراج لذوي الانظار فاعتبروا يا اولي الابصار وتذكر النصف الاخر ليتبع المتبدي بالاظهار اتارس واثقل وادثر واذاكر وازجر واسامع واشاقق واصادق واضارع واظاهر واطهر فتدبر في ضابعه البديعة تقف على بدائع الصنعة وتبصر في نظائر تراكيبه البديعة على عجائب الساليبه

الرباعية ومتى اجتمع تاءان في موضع اول المضارع المعلوم
اولا حذف في المجهول اتفاقاً لانه خلاف الاصل ولانه لكون
فلا يرتكب الا في الاصل ولانه لكون استعماله اكثر التخفيف به
احرى واجدر ولانه لو حذف الاول لالتبس بالمعلوم الا ان
الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف الثاني لالتبس بمجهول
مضارع فعل وفاعل وفعلل من هذين البابين تفعل وتفاعل
وباب التفعلل وملحقاته وانما يجتمعان في مضارع المخاطب
والمخاطبة مفرداً ومثنى ومجموعاً والغائبة المفردة المثناة يجوز
اثباتهما على ما هو الاصل لدلالة كل منهما على معنى وحذف الثانية
ايضاً للتخفيف والتتابع الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن
وكون الحذف اولى من الادغام مع اجتلاب الهمزة على ان
الهمزة لا تدخل المضارع لما مر من مشابهة التامة لاسم الفاعل
بخلاف الماضي فتدخل عليه كما سبق ثم حذف الثانية انما
هو رأي البصرية لان الاولى علامة المضارع فلا تحذف
ولان الثقل انما حصل بالثانية فتحذف واما رأي الكوفية
فتحذف الاولى لان الثانية للمطاوعة فلا تحذف ولانها هي
زائدة فتحذف وانما اختار التحرير رأي البصرية لانه هو المختار
لان رعاية كونه مضارعاً اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو
الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة
وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض نحو قوله
تع فانذرتكم ناراً تلظى اصله تتلظى وقوله تعالى اما من
استغنى فانت له تصدى اصله تتصدى وقوله تعالى
تنزل الملائكة اصله تتنزل فخفف كل منهما بحذف احدى

التائين

التائين على اختلاف المذهبين يا اهل السجح والساق والسير
وفقنا بعناية اللطيف من ابنا الوطن فقد والرجال الى باب آخر
للظفر الباب المعهود جزءاً لفظاً او معنى من الكتاب
كذلك الثاني من الابواب السبعة المذكور عليها الكتاب
او ثانيها او الثاني للواحد او ثانيه فالثاني للمرتبة او التعبير
وقس على هذا الباب ما يأتي من جنسه للابواب وسائر
امثالها مما في الكتاب المستطاب في بيان احوال الافراد المشهورة
واحكامها او في تحصيل ادراكاتها وجوز في مثله كون في بمعنى
اللام او على ولذا قد يؤتى بهما واجمال المقام من شرح الباب الاول
ثم بلا السائم وان رمت نوع تحقيق وتفصيل في المرام منها
فعليك بشرح مولانا الاستاذ المحقق لاظهار الاسرار
للمصنف النحرير العلامة المسمى ذلك الشرح بنتائج الافكار
فانظر اليه وفيه بالانصاف وعين العيان وامعان النظار
تنل ما لم تنل من قبل من عرائس الابكار وعجائب جواهر
الابرار وتحف منائح الرياض من طرف نوائب الازهار وكم
ترك الاوائل للاواخر من اللآلي الجليلة والجواهر نفعنا الله
وجميع المستفيدين بهما وسائر آثارهما الجزيلة بحرمة انبيائه
الاخيار خصوصاً منهم نبينا صاحب الاخيار عليه وعليهم
صلوة وسلام الغفار وانما قدم المهموز على المعتلات
الاربعة لقربه من الصحيح حتى عده البعض كالمضاعف منه كما
عرفت وعلى المضاعف لكثرته فرداً ونوعاً وستقف
عليه ولكونه بالنظر الى حرف واحد والواحد قبل المتعدد فالاهتمام
به اقدم بخلافه وبعضهم قدم المضاعف عليه لاقربيته ترتيباً

من الصحيح بقلة التغيير اذ ابدال اليا من احد حرفي التضعيف
في مواضع مخصوصة آتية في بابه وكذا المكانه ونحوه بخلاف
تليين الهمزة وتخفيفها فانه في محال كثيرة ولانه له انواعا بخلاف
المضاعف فانه له نوعا واحدا و من الواحد قبل المتعدد وهو اى
المهموز مطلقا والتقييد بالحالى عن التضعيف وحروف
العلة يستدعي عند البحث عن ام واول وآل وولا مع كثرة تمها
الاستطراد تأو قس عليه نعم او انبه عليه فيها كما يجيئ في الادغام
وليس ذلك ببدع في كلام المصنفين الكرام ثم الهمزة في
اللغة الغمز والضغط يقال همزت الشئ اى كففته ومنه الهمز في
الكلام كذا في القاموس والناموس والصحاح وزاد فيه لانه
يضغط وقد همزت الحرف فانهمز وفيها وقوس همزى اى شديدة
الدفع للسهم انتهت فيمكن الاخذ منه ايضا هذا ثم ان المسمى
المهموز يشعر بمسماه الاصطلاحي ولذا تركه بعضهم
ولم يتعرض به المصنف التحرير بل نص على تعريف الصريح كما في اخواته
ولم يكتف بما يفهم من التقسيمات وفي كفاية المبتدى فلله دره
كافيا وغانيا في غناية المبتغي وهكذا رأيه الاديب ودينه
العجيب في كتبه ورسائله فانه مؤلف لبيب نجيب ومصنف
حبيب وللمرضى طبيب وللجرحى من ادويته نصيب فعلينا بها
بعين الجيب فذلك الاصطلاحي ما اى كلمة اشتقاقية بدلالته
المفهم او الكلمة الاشتقاقية التي كان مجردة عن الزمان وكذا
جميع الافعال في التعاريف كما مر عن حاشية شرح الشمسية
للفاضل العصام احد حروف اصوله المقابلة بفعل عائد اى باعتبار
اللفظ او المعنى اذ الكلمة من الالفاظ ونحوها كما مر على مع الخلود

[illegible]

لاتنس

55

ولا تنس هذا فانه من الذخائر لتشبع وتظهر به السرائر
همزة من حروف التهجي فخرج نحو اكرم وقائل واحمر وحمراء
مما صح اطلاقه عليه لغة وفصله بقوله فان كانت اى الهمزة
فاء اى في مقابلة من فعل يسمى هذا المهموز او ما كان هو
مهموز الفاء والصدر اى مهموز فاؤه او صدره وقد
يسمى القطع اى المقطوع لانقطاع الهمزة عما قبلها بثبوتها
والاول اشهر واظهر ولذا عليه اقتصر نحو اخذ من الباب
الاول ولاصالته مثل به وان كانت عينا اى في مقابلة
منه يسمى مهموز العين والاوسط كذلك وقد يسمى النبر
اى المنبور لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ذكره
الشارح المدقق للمراح نحو سأل من الرابع كفتح وان كانت
لاما يسمى مهموز اللام والعجز كما مر وقد يسمى الهمزة اى المهموز
والوجه ظاهر ومن [illegible] خبير بان وجوه التسامي من المصحات
وتمييز الاقسام من المهمات نعم كلما ازداد التناسب
ازداد التعاذب كما لايذهب على اهل التجارب ثم ان الاسامي
الثواني من فوائد المحقق التفتازاني في شرحه مختصر
قدوة المحققين الزنجاني نحو قرأ كفتح وبيع عدم التخفيف
والابتداء به واخرجه من البين اولا ثم التخفيف الا انهم بالوالحه
ثانيا فقال ولا تخفف الهمزة مطلقا اذا كانت مبتدأ بها نائب
الفاعل اى قياسا فخرج نحو آية على رأيي وناسي اذ اصلهما
اية والاناسي فانهما من الشواذ وحذفها في مثل خذ وكل
للتخفيف على بل للاستغناء كما في قم وعد وفه وبيج وانما
تخفف ح لقوة المتكلم في الابتداء فلا استثقلها على انه لبس

قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب بشيء وايضاً لو خففت
فبان جعلت بين بين على ما قالوا ان تخفيفها افراقاً وان اصلها
هو بين بين لانه افناء من وجه وابقاء من وجه ثم القلب والابدال
لانه افناء ببدل وعوض ثم الحذف لانه افناء واذهاب بلا بدل
وان لم يكن الترتيب هكذا بالنظر الى الخفة حتى وجه تقديم بعضهم
القلب في الذكر بان القلب من ذي القلب ذي الجانبين في
الوسط وحققناه في الطرفين هذا وكلمة قرينة من الساكن
او ساكنة وسيجيء فيمتنع الابتداء به على الاصح كي قالوا او اذا امتنع
ولو حكماً ما هو الاصل حملوا الباقيين عليه اجراء في الباب باب واسع
من الابواب واذا لم يكن مبتدأ بها فصفتها او ممن صفتها اما ان
او فاقاوات ان تكون واحدة او اثنتين في كلمة على الانفصال
الحقيقي وليس في اكثر النسخ ان تكون فواحدة منصوب بتقديره
ولا يجوز رفعه لنصب او اثنتين وفصل القسمين مرتباً بالترتيب
الطبعي مع كثرة تلك الواحدة فقال فالاولى اي الواحدة
الغير المبتدا بها اما ساكنة او متحركة ولو بعارضين ولا يجتمعان
كما لا يرتفعان اذ هما ضدان فالواحدة الساكنة يجوز اي لا يمنع
ولا يجب قلبها وتبديلها اي اذهابها ببدل وعوض لانها حرف
شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها نوع من التخفيف
لنوع من الاستحسان بحرف هو من جنس حركة ما قبلها اي نوعها
للمناسبة المحققة كما تجد امثاله بالوجدان ان كنت من ارباب
العرفان اعلم ان الحروف من الاعراض الغير القارة المتحدة الامثال
كما تقرر في محله فلا يتصور فيها القلب ونحوه وكذا حركاتها
فالمراد بقولهم قلبت الهمزة او الواو او الياء الفاً مثلاً تلفظه

مكانها

مكانها الفاً مجازاً او تجوزاً بل حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى
القرينة وكذا قولهم نقلت حركتها الى ما قبلها كما في امعان
الانظار وغيره من الكتب الكبار وهذا بيان لكيفية جنس
القلب الى الجنس وفصلها بقوله فان كانت حركته فتحة
قلبت الهمزة جوازاً الفاً نحو ياخذ بالالف ويجوز بالهمزة و
ان كانت ضمة قلبت واواً نحو يومن بالواو ويجوز بالهمزة و
ان كانت كسرة قلبت ياء نحو ييخذ بالياء ويقرأ بالهمزة
بل بالهمزة في الكل والتخفيف اكثر والشهرة من القلب
والتخفيف والتخفيف لغة قريش واكثر اهل الحجاز و
التحقيق لغة بني تميم وقيس كذا في بعض الشروح الشافية
وغيرها وذلك للين طبيعة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها
ما يجانسه لان كل حركة تستدعي بالطبع ان يكون الحرف الذي
بعدها حرفاً لو اشبعت هي لتولد منها ذلك الحرف واما
جواز تخفيفها كما عرفت فعلى اصلها وقياسها على سائر الحروف
لانها من حروف الصحة وان كانت ملحقة بحروف العلة لما
منها وان قيل كما مر والواحدة المتحركة لا تخلو اما عن ان يكون
حرفاً ساكناً او متحركة كما لا يجتمعان فان كان ما قبلها ساكن
فلا يخلو ايضاً اما عن ان يكون حرفاً صحيحاً او حرف علة كما
لا يجتمعان فان كان حرفاً صحيحاً يجوز ولا يمتنع ولا يجب نقل
حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفها للتخفيف ولبقاء اثرها من
الحركة المنقولة ففيها ابقي دليل على ما القي فالحذف ببدل ولو حكماً
فلا تنافي بين هذا وبين قولنا انه اذهاب بلا بدل في ترتيب
طرف التخفيف ولو بتبديل الظهور اظهاراً فتدبر ثم ان هذا

مذهب بعضهم آثره التحرير لان السلب مع مكان النقل ليس
من مناسبات سلامة العقل على ان الحذف لو كان للساكنين
لعاد المحذوف بعد النقل كما في خُفْ خافا وسَل سالا فهذا
المذهب بالقبول احق لهذا السر الادق واما تقديم الحذف
على النقل فمذهب البعض الاخر اختاره صاحب المراح المحقق وقبله
لشارحه المدقق والتبعد ذلك المذهب وعده تعسفا فلك
الاختيار في الاختيار نحو يَسَلُ اصله يَسْئَلُ كيفتح واسَل اصله
اسأل كافتح نقلت حركة الهمزة الى السين فحذفت لاجتماع
الساكنين الهمزة واللام وانما لم يحذف اللام مع كونه محل التغيير
لانها اعلت زالت شدتها وضعفت والحقت بحروف
العلة بل قد قال بعضهم انها منها كما مر آنفا والضعيف بالحذف
اولى فان قلت لم جاز الوجهان في هذا القسم قلت اما
تركها على حالها فلصحتها واما النقل فلوجود المحل مع ازالة شدتها
وحذفها لما مر ثم استغنى بالنقل عن همزة الوصل فصار سَل كقل
لحذفها في مثله نحو قل وعد وخف وكل ومر ليس للتخفيف
كما مر آنفا وان لزم منه فالحرفه ينفعك ووجب هذا التخفيف
اى النقل فالحذف في يَرى اصله يرأى كيمنع فصار يرى بضم الياء
ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا نظائره واَرى
اصله ارأى ماضيا من الافعال فاعل كيرى ويُرى اصله يرأى منه
ايضا ومجهول به كما سبق ثم حذف ضمة اللام للثقل في الفعل
الثقيل فابقى على حاله لانكسار ما قبله وقس عليهما تصريفاتهما
لكثرة الاستعمال واجتماع الهمزة مع حرف العلة في الفعل الثقيل
لفظا وقد مر وجه النقل فوجه الوجوب مجموع هذه الثلاثة

ولا

ولا في مرأى اى لعدم الثالث اعلم ان كثرة الاستعمال فيما بينهم
من اسباب فصاحة الكلمات وامارات قبولها عندهم فتكون من اسباب
امثالها كما ذكره شارح المراح المدقق وغيره فاحفظ ينفعك
في كثرة الاستعمال وان كان ما قبل الهمزة الواحدة المتحركة حرف
علة فهذه على اما ان تكون تذكر ما ذكر في مثله وفي بعض النسخ
بالتذكير فهو الى ما قبل او الى حرف العلة ايضا باعتباره او بالنظر الى
ظاهره واللفظ ولا اضطرار للمتن شرح الله صدره ونور الله
امره الحرف قدره ولم يتعد طوره فلكن في مثله على ذكر والتلقين
نحوك على ان كثير الفا او غيرها اى الالف وهو الواو والياء لانحصارها
فيها على الافصح الاشهر على ما سبق فالانفصال حقيقي فان كانت
اى حرف العلة او ما قبل المتحركة فان منهم الفا فيجوز ان تجعل اى الهمزة
فاء فيجوز جعلها بينية فيجوز ولا يخفى على نحوك نحو فيجوز ان لم تكن من اهل
الصرف الصرف بل كنت من ارباب النحو والصرف بين بين المشهور
لا غير المشهور وسيأتي صفة للمركب لانه لقب التخفيف
المذكور مبني الجزئين على الفتح كبيت بيت كما تعرفه تعريفه وهو
ان تجعله وتقرأه بين مخرج الهمزة وبين مخرج حرف علة
كائنة من جنس حركتها نحو سائل اعلم ان بين بين هو الاصل في
تخفيفها لبقائها من وجه ثم الابدال والقلب للبدل ثم الحذف
لعدمها وقد مر قريبا وان همزة بين بين ساكنة بسقوط حركتها
نحو الساكن عند البصرية فيلزم اجتماع الساكنين وتوحكما لكنه
جوز لخفاء الالف فكانه ليس قبلها شئ وللزيادة مدة فانه
قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الفاضل الجاربردي وغيره وان
كانت اى حرف العلة حرفا غيرها اى الالف من الواو والياء

اى الحروف العلة الساكنة التي قبل الهمزة

فلا يخلو اما ان يكون تلك الحرف اصلية او زائدة زيدت للالحاق
باصله وقد تقدم او متعلق بزائدة او المعنى سواء كانت للالحاق
به للمعنى او لغيره اى الالحاق من مبناء الكلمة والمعنى والحرفان
الاوليان اى الاصلية والزائدة للالحاق كالحرف الصحيح فى تحمل
الحركة وعدم الاعلال فيجوز نقل حركتها اليها لقوتها بالاصالة
او حكما ثم حذفها كجيل نحو شيئ على فعل بالياء الاصلية اصله
شيئ على فعل وسوء على فعل بالواو الاصلية اصله سوء على فعل
وجيئل بياء زائدة للالحاق بجعفر اصله جيئل وحوبة بواو زائدة
للالحاق به ايضا اصله حوأبة فاتخل كمسائل والثالثة وهى الزائدة
قبلها لغيره من الواو والياء يجوز جعلها فيها قلبها اى الهمزة مع
جواز تحقيقها بمثل ما قبلها من هذه الزائدة مقرونة مع الادغام الواجب
به كخطية اصله خطيئة قلبت ياء للين حركتها قبل القلب فى
الجملة بمجاورتها للساكن فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للقلب
والتصرف فيها ثم ادغمت للمماثلة وقال الله تعالى مما خطيئاتهم و
ومقروة اصله مقروءة قلبت واوا للماضى ولا يكون فيها من انواع
تخفيفها بين بين عاد ذكر انتفاء اتهاج قرينته من الساكن او ساكنة
فيلتقى الساكنان لسكون ما قبلها وليس فيها ما يسوغه كما
فى الالف من الخفاء وزيادة المد ولا نقل حركتها الى ما قبلها حتى
تحذف لضعفها لعدم اصالتها ولو حكما وان كان ما قبل
الهمزة الواحدة المتحركة متحركا فذلك تسع صور بالاضافة
بضرب حركاتها الثلث فى حركات الثلث وهذه الجملة معترضة
بالفاء ويؤيده ما فى نسخة من الواو والمقصود بيان احكام
الاقسام فالجزاء جملة يجوز وجوز ان يكون هذا جزاء ويجوز تفصيلية

وبين التسع بقوله همزة مفتوحة قبلها الحركات الثلث
وهمزة مكسورة كذلك اى قبلها الثلث ومضمومة كذلك
ومثل لها بطريق التعديد بقوله نحو سأل مائة موجل امثلة
المفتوحة قبلها الثلث سئم مستهزئين سئل امثلة
المكسورة قبلها الثلث رؤف مستهزؤن رؤس امثلة
المضمومة قبلها الثلث ففى هذه التسع الصور او الصور
التسع يجوز التخفيف على القياس والتحقيق اى قرائتها
بهمزة صرفة وابقاؤها على ما كانت عليه وفصل ذلك
بقوله فتخفيف نحو موجل قبلها اى الهمزة واوا وتخفيف
نحو مائة قبلها ياء لانه لو جعل جعلها بين بين المشهور الذى
هو الاصل فى تخفيفاتها على ما مضى لقرب من الالف
وقد وقع قبلها ضمة او كسرة فاستكره وغير المشهور
فرعه لان كل موضع يجوز فيه غير المشهور ولما لم يجز
المشهور امتنعوا عنه ايضا لئلا يتوهم ان المشهور
جائز ايضا وقد عرفت انتسائح باب الاطراد وحمل على
النظير او النقيض ولما كان كذلك ابدلوا بها حرف حركة ما
ما قبلها لان الفتحة كالسكون فى اللين فتقلب كما فى السكون
فان قيل لم تقلبت فى سأل مع انها مفتوحة قلنا فتحة
قويت بفتحة ما قبلها لان الشئ بجنسه يتقوى ولا يمكن
الحذف ايضا اذ لا يبقى من اثرها وعوارضها ما يدل
عليها لان ما قبلها المتحرك لا يقبل النقل فتعين القلب
فيه قبيلها بخلاف المعروف وتخفيف نحو ستهزؤن وسئل
بين بين المشهور القريب لكونه بالنظر الى نفسها

والبعيد بالنظر الى غيرها فالاول يقرا بين مخرجها وبين مخرج الواو
والثاني بينها وبين اليا وقيل بين بين البعيد مشعر بوجه
لعدم كثرته وهو الذي يقال له غير المشهور رفله لقبان المشهور
وغير المشهور وهو اي البعيد ان تجعل بين الهمزة وبين حرف
علة من جنس حركة ما قبلها فيكون الاول بينها وبين اليا والثاني
بينها وبين الواو وتخفيف الباقي من تلك الصور التسع وهو
خمسة بين بين المشهور اما في نحو سائل ومستهزئين و
ورؤس فلانه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة
حركتها لحركة ما قبلها وحمل على المشهور اولى واما في مثل
سئم ورؤف فلانهم كرهوا ان يجعلوها بين بين الغير المشهور
فتقربت من الالف وقبلها كسرة كما في الاول او ضمة كما في
الثاني ولما فرغ عن احكام الهمزة الواحدة المطلقة جاء التنوبة
الى احكام الهمزتين فقال بالاستيناف التفصيلي واما الهمزتان
المجتمعتان فان كانت الثانية منهما ساكنة والاولى
متحركة وثبوت بالعرض وجب قلبها الى حرف هو جنس حركة
ما قبلها اي الثانية وان كانت كسرة قلبت ياء نحو ايمان
افعالا من الامن او الامان وان فتحة فالفا نحو آمن اصله
أأمن كاكرم منه وان ضمة فواوا نحو اومن اصله أؤمن مجهول
آمن او بضم النون لان اجتماعهما في غاية الثقل فخفف
بقلب الثانية الساكنة حرفا تناسب حركة الاولى
لحصولها منها ولينها وان كانت الاولى منهما همزة وصل
تسقط في الدرج من اللفظ وتعود الثانية لزوال موجب
القلب وهو اجتماعهما مع سكون ثانيتهما ويجوز لك

ان

ان لا تعيدها بل تقلبها اي الثانية الى جنس حركة ما قبلها وان
لم يكن من كلمتها الثانية نقل كما في راسي وبير ولوم نحو واذن
امر من الاذن مع واو العطف يقلبها الفا لفتحة ما قبلها
حالا وهو الواو والكثير التسخ بلا واو فما قبلها ح واو نحو المنصوب
بمضمر واعراب النحو معلوم ويا زيد وذن بقلبها واوا لضمة ما قبلها
كذلك وهو الدال ويا ابي وذن يقلبها ياء لكسرة ما قبلها كذلك
والتزموا اي العرب الحذف للثانية على خلاف القياس
في خذ وكل امرين اصلهما اؤخذ واؤكل وكان القياس
قلبها واوا للكثرة في استعمالهما والحذف اخف من القلب
فالستغنى عن همزة الوصل لحذفها لبس للتخفيف وان لزم
هو منه كما سبق وقالوا امر امر من الامر وهو اي مر بحذفها
في اول كلام غير موصوف بما قبله افصح واكثر من اومر بابقائها
كالنصر لان علة الحذف اجتماعهما وفي الابتداء به كانتا
ثابتتين فكان الحذف اولى واما وامر بابقائها عند وصله
بما قبله كواو العطف بها فافصح واكثر قال الله تع وأمر
اهلك بالصلوة الاية من وصر بالحذف لان همزة الوصل
تسقط في الدرج فلا اجتماع فلا حذف وجاز ومر
وثم مر ايضا على فصاحة مع قلة لان الاصل في الكلمة ان تكون
مبتدا بها ووصلها باخرى من العوارض فكانها حذف الهمزة
اولى منه في ان مبتدا بها ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج
فبقيت على حالها وانما لم يلتزم فيه الحذف كما في خذ
وكل لعدم بلوغه في الكثرة مبلغهما ولو سقطته فيها جاز
فيه الامران ولكن رجح واحد المقامين احدهما وفي الاخر

الاخر ولقد احسن في هذا التفصيل المشبع ولم يجمل كصاحب
المراح فانه قال واما كل وخذ ومر فشاذ فاحتاج الى ما جرّبه
شارحه المدقق فظهر ان هذا من اظهار الاسرار لا ولذلك
الاخبار كما هو شان المصنف النحرير في الكفاية وغيره كالاظهار
وان تحركتا اي الهمزتان وجب الثانية التي جاء منها التقل
المتناهي ياء ان انكسر ما قبلها اي الثانية وهو الاول ولو
عارضية لمجانسة حركته او انكسرت اي الثانية نفسها
لمجانسة لحركتها وعارضية نحو جاءٍ اسم فاعل اصله جائي
كبايع قلبت الياء الفا ثم همزة او قلبت ابتداء اولا
على ما يجيء في الاجوف فصار جائيٌ بهمزتين متحركتين اولاهما
بها ولو عارضية مكسورة فقلبت الثانية ياء فاعل
كقاض فصار جاءٍ على فاعٍ ولم تجعل بين بين لان في ذلك
لا يضمحل الهمزة فقبه ثابتها وملاحظتها فيلزم اجتماع
بينهما في الجملة ولم يمكن الحذف بنقل الحركة لامتناعه وعند
الامام الخليل قلبت اللام الى موضع العين ويسمى هذا بقلب
المكان فاعل كقائل فوزنه فالع لان الهمزة لولم يتقدم على الياء
وقلبت همزة لزم اجتماعهما التنافر الغاية فقلب المكان
اهون ورد بان المحذور اجتماعهما البات وليس فليس كذا
في شروح الشافية والمراح وغيرها ولذا لم يسلك
المصنف النحرير مسلكه بل سلك مسلك سيبويه ومن
تبعه وايمة بالياء جمع امام على فعال اسم امة يؤمه
والاصل اأممة والاصل كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله
همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس
قلب

قلب الثانية الفا كآنية والهة جمعي اناء واله للسكون والانفتاح
الا انه لما وقع بعدها مثلان وهما الميمان ارادوا الادغام اولا
ونحوه بهذا على الاعلال الذي يقدمونه على الادغام عادة لتكميل
التخفيف ومنه تخفيف الهمزة وذلك لان دفع الثقل في
جانب الاخير اهم عندهم منه في جانب الاول لقوة المتكلم
فيه على انه لو قدم تخفيفها عليه لاحتيج الى كثرة العمل قبلها الفا
ثم ابدالها ياء ثم انتقال الحركة لها وايضا ان قلب الالف
المفتوح ما قبلها ياء ليس بمعقول ولا معهود بل المعهود هو
الابقاء كالهة واونية فلم يعملوا بل نقلوا كسرة الميم اليها
فادغموا ثم قلبوها ياء للتخفيف موافقة كسرتها ولو عارضية
فهذا بقياس ارجح من ذلك وبما قررنا تقرر ان ما ذكره
المصنف النحرير تبعا لبعضهم وهو المشهور بين البصريين
هو الاقرب الى القياس لا ما في المراح من الاول كما قاله الشارح
المدقق فالتمثيل بالائمة على رأي والمشهور قراءة الهمزتين
كما في الكشاف فافهم ووجب قلبها واوا كائنة تلك
الثانية في غيرهما او في ثانية او صورة غيرهما اي غير الثانية
التي انكسر ما قبلها او نفسها مما انفتح نفسها وانضم ما قبلها
او انفتح او انضم الى الصورتين والانسب ان كانت
غيرهما او والا نحو اوادم او فيما انكسر الا ان مثل هذا شايع
في عباراتهم باعتبار المعنى فتدبر نحو اويدم تصغير ادم من الادمة
اصله اايدم قلبت الثانية واوا للثقل المفرط في الجملة ولان
قوي المتكلم وحملا لتكسير التكبير على التصغير ولان الواو
بين الاثقلين اخف من الياء بينهما اذ الياء اسفل والواو نظير

اي وجب قلب الثانية واوا ... في غير الثانية

فتهم لما النقض او لما التنظم

المهموز في المثقل ونقيضها في المخزن كامر وكذا قد تقلب
واوا كحمروان وصحروان الباب الثالث في المضاعف
تذكرما ذكر في الاولين وقد سبق وجه تقديم المضاعف
على المعتلات في تضاعيف توجيه تقديم المهموز فعد
فاني لم اعد فارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر
بنورتين وهو في الاصل من الضعف كالعلم فهو من ضاعفته
اذا زدت عليه وضممت اليه فجعلته اثنين او اكثر
ثم سمي به نحو مد وزلزل من الزلزلة والامداد وتصحيح لمضاعفة
حرفيه وقد يقال له اصم لاحتياجه الى الشدة الحاصلة
بالادغام كالاصم بالصمم ولا يلزم في وجه التسمية الاطراد كما مر جوابه
وقد اسلفناه فاحفظنا بجديك وبنجيك وعرفه وفق تعريفه
التضعيف بقوله وهو اي المضاعف مجردا او مزيدا فيه من الثلاثي
ولما كان مختاره مذهب الكوفية من ان مثل زلزل ايضا من المضاعفة
كما صرح به في شرح المثلثة وقد سبق قال انه في الاصطلاح
ما اي كلمة اشتقاقية بشهادة المقسم او الكلمة الاشتقاقية
التي كان عينه عائدا اي ما ولامه من جنس اي نوع واحد يعني مثلين
وسيصرح به مكررين فالمضاعف ما فيه مكرر اصلي كلاهما ولو
غير مدغم فالمضاعف من الثلاثي مجردا او مزيدا فيه والمضاعف
من الرباعي فخرج نحو احمر واقشعر واطمأن واما مذهب
البصرية فيكون مثل زلزل وصرصر ومدمد ووسوس ووزوز من
مضاعف الرباعي فيزاد في التعريف بعد ولامه او فاؤه
مع لامه الاولى وعينه ولامه الثانية واقتصر بعضهم على قوله
او فاؤه ومع لامه الاولى على انه لا بحث ولا احكام فيه كما

في

61

في الثلاثي لعدم التجاور للفصل ولا يكون اي المضاعف في
الثلاثي المجرد ولتبادره من باب الا من ثلاثة ابواب سماعا
والاستقراء اي تسمى تلك الثلاثة دعائم الابواب جمع
دعامة اي اصولها اعني بالدعائم ما اي بابا او ابوابا خالف
حركة عينه ما فيه راجع الى ما حركة عين مضارعه لما سبق وتجمع
المضاعف مع مهموز الفاء فقط لا العين واللام اولا يمكن تجانسها
في الا بكونهما همزتين وهو لم يوجد في كلامهم بالاستقراء نحو ام
وان واز اصلها انن وامم وازز وهو اي المضاعف على
ثلاثة اقسام باعتبار الوجوب والجواز والامتناع في الادغام
قسم واحد منها او قسمها الواحد مضاعف وكذا في قسميه
القسمين لهذا يجب فيه الادغام لاحد جنسيه ولا يجوز فيه
الاظهار وانت خبير بان ارتفاع الموانع في الاحكام معتبر فوراد
الموانع من القواعد مستثناة وذا معتبر وكذا الشذوذ والضرورات
والضرورات تبيح المحظورات على ما مر غير ذلك والحق هنالك
فاحفظه فانه بعينك وقسم منها مضاعف يجوز فيه الادغام
والاظهار وقسم واحد مضاعف يمتنع فيه الادغام بل يجب
الاظهار فالادغام ايضا ثلاثة اقسام كما مر جوابه ويشترك الى
الاعتبار ما اعتبر بالتفسير الآتي للاقسام فانه وان صح الحكم
بدونه في الكلام الآن في اعتباره حسن الالتيام والانتظام
والادغام شروع في بيانه لاعتباره في اقسام المضاعف وتقسيمه
باعتباره فبيانه لبيانه وتكميل احكامه وان كان في نفسه من
المباحث اي خبر ادغام المضاعف لسوق السياق اليه فبيان
ادغام بغيره استطرادي على ما يفيده التقسيمات الآتية وسنبينه

عليه ان شاء الله تع او مطلقاً فيكون اشد فلقد احسن
في التنبيه والتمييز بالتشبيه وقد خلطوا ولم يتميزوا الا
الاستطرادات لجمال التنبيه والادغام لغةً الادخال والغنى
في الصحاح او غمت الفرس اللجام اذا ادخلته في فيه ومنه
ادغام الحروف انتهى وكذا في القاموس والناموس وفيهما
ايضاً وادغم الحرف في الحرف ادخله كادغمه بالتشديد انتهيا
وفيها ايضاً ادغمه الحر غشيه فالاصطلاحي من الاول كما قالوا
ويمكن كونه من الثاني ثم انه افعال في استعمال الكوفية وهو
الاخف الاشهر وافتعال في البصرية فهو في عرفهم جميعاً
الاسكان الاول من المتجانسين مطلقاً بنقل حركته ان كان متحركاً
الى ما قبله ان كان ساكناً او بسلبها ان متحركا او ساكنا وهو حرف
لين فعلم بالدلالة والاولوية ان الساكن يبقى على حاله كذا ذكره
العلامة المحقق سعد الدين في شرح مختصر الفاضل فخر الدين
وشارح المراح المدقق ورد بان الاعتبار بالاولوية غير معتبر
في التعريفات وقال عبد الضعيف عصمه الله اللطيف
ان اريد مطلقاً فممنوع وان كاملاً فغير مفيد اذ من المعلوم ان ما
بالاولوية فبدلالة النص وما يأتيه كما في الاصول وذلك مما يفهم
بسهولة ولو للمبتدي وان الثقات المعتبرين قد كانوا
لامثال ذلك معتبرين ولذا تراهم يتسامحون في تعاريفهم
فهي مشحونة بترك الاولى للظهور وان كان تركه هو
الاعلى قال في الامعان كما نقلناه في الباب الاول ما محصوله
انهم يذكرون في مقاد التعريف ما يفهم المبتدي بسهولة
ولا يبالون به حتى بعده جمعه اذا امكن ان يستنبط منه بها

تعريفاً

تعريفاً واضحاً وكذا في غيره فاربطه واضبط بنواجذك يسهل
حوائجك في مطالبك او المراد السكانه بمقتضى الوضع فيدخل
فيه ذلك بعبارة لا دلالة كما في الاول وانما وجب السكانه
لانه لو كان متحركاً لحال الحركة بينهما اذ الحركة بعد الحرف
على المختار وقيل معاً وقيل قبله وبحثه طويل ليس هنا محله فلا يتصل
بالثاني اتصالاً يحصل به التخفيف ومدار الادغام عليه لان
تلفظ المثلين في غاية الثقل جداً وادراجه اي
ادخاله في الثاني بحيث يصير كالظرف المحيط للساكن والمبين
له وهو كالمظروف بالنسبة اليه فالثاني متحرك كالحي البتة
لان الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره فالظرفية
مجازية على ان يصير كانهما حرف مغاير لهما بهيئته وهو الحرف
المشدد ولذا كتب واحداً ان كان في كلمة وان تلفظا اثنين
وزمان تلفظه اطول من زمان واحد واقصر من حرفين ولذا يجب
المماثلة حين الادغام ويسمى الاول مدغماً والثاني مدغماً فيه ثم
انه قد تضاعف في تعريف الادغام كلماتهم وان
تداعم وتدارء مال مراماتهم فلا علينا الا بتيمن ليسر عباراتهم
فانهم ائمة يهدوننا الى الهدى بتعريفاتهم فقيل هو ان تأتي
بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل وقيل ادراج
الساكن في مناسبه المتحرك كانه مستهلك فيه حتى
يكون زمانهما اقصر من زمان الحرفين واطول من زمان الحرف وقيل
اللبث الحرف الواحد في مخرجه مقدار اللبث لحرفين اي قريباً
من مقدار اللبث بهما في مخرجهما فهذا التقريب لا تحقيقي وقيل
رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل ان تجمع الحرفان

المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين او التقى احد المثلين بالاخر
في كلمة واحدة فقد افترق بينهما باحد المثلين الاخرين على
سبيل المطابقة المجازية والتضايف وما اختاره المحقق التحرير
تبعا للمحقق عز الدين الزنجاني مع اخصرية انسب بمعناه
اللغوي الذي هو الادخال كما عرفت وما فيه من التسامح او
التجوز لشيوعه ولسهولة فهم المراد منه وظهوره صار
المقصود كالموضوع له كما اشار الى ذلك في الامتحان و
نقلناه فيما مر تين نظيره قولهم الضمير مستتر تحت الفعل
ومعنله وقد حققه التحرير في الامتحان ووضحه واستاذنا المحقق
في حاشيته بل يمكن ان يدعى ان صار حقيقة عرفية فيه بحيث
لا يحتاج الى القرينة فلا يرد ان الشهرة لا تكون قرينة للمبتدى
كما في الامتحان بخلاف غيره من الاقوال الخمسة فان الاتيان والاجتماع
والبالث والرفع لوازم له مع ما في الخمسة من المسامحة او التجوز
بل نوع تكلفات في بعضها كما لا يخفى فتدبر القسم الاول
من اقسامه نوعان النوع الاول منهما ما مضاعف لسكن فيه اول
المثلين المكررين كائنا او ملبسا بلا فصل بينهما بحرف ولو حكما
او بعدم فاصل اذ لو فصل مثل زلزل لا متنع الادغام كما سيأتي في
القسم الثالث نحو مد حال كونه مصدرا كنصر لا ماضيا ولا امرا
ونحو مدة للمرة ومدة للنوع وكذا اي مثل ما ذكر من نحو المفرد في
وجوب الادغام تثنيتهما اي المرة والنوع نحو مدتان مدتين
بفتح الميم وكسره وجمعهما نحو مدات بحركتين ولا يجوز تحريك
العين في جمعهما كما جاز في الصحيح فيثقل في تلفظه باجتماع المثلين
بلا ادغام وتوالي اربع حركات ولو تقديرا ثم الادغام في هذا

والا لتوهم [illegible] مثال لا يخفى فتبصر

النوع ضروري لا مجال لتركه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين
نحو الم اقل لكم والنوع الثاني ما مضاعف تحرك فيه المثلان
المكرران من غير فصل اي بدونه كما في الاول مثل امواد وتمديد
واحدود ولا تكون فيه كحرف الاولى اي اولهما مدغما فيها
نائب الفاعل بان يكون فيه الامثال الثلاثة مثلا اذ لو كانت
الاولى مدغما فيها يمتنع الادغام لامتناع اسكانها لانها مبنية
للمدغمة الاولى من الثلاثة وقد مر ان الساكن كالميت لا يبين
نفسه فضلا عن غيره نحو مدد من التفضيل وتمدد من التفضل
ماضيين وسائر تصاريفهما من المضارع والامر والنهي و
اسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان مطلقا نحو يمدد ويمدود
لا يمدد ومدد لا تمدد وممدد وممدد ونحو يتمدد تمدد متمدد وهذا
النوع من القسم الاول لا يخلو اما من ان يسكن فيه ما حرف
وقع قبل اول المثلين او ان يتحرك وبحال ان الساكن فيه اما
حرف علة بالرفع او المعنى والساكن ايضا لا يخلو اما ان يكون
حرف علة او حرف صحيح بالوصف او الاضافة فان كان اي
الساكن حرف علة غير قابلة للحركة بقرينة السباق
واوا او ياء او الفا لا حرفا صحيحا او كالصحيح اذا كان مدة اولينا
كالمدة وقد يطلق هكذا ايضا على التساهل ويشترك اليه
قوله حرف لين في حد اجتماع الساكنين على انه قد يجي في
باب المثال ما يتعلق بذلك يحذف حركة اول المثلين اذا
كان مدة بشهادة الامثلة او لينا كالمدة نحو بقة ودويبة
في تصغير خاصة ودابة فان المصغر ساكنة وضعا فهي كالمدة
فلا ينقل اليها الحركة بل يحذف على ان ارتفاع الموانع [illegible]

لان العين يجب ان يكون ساكنا لان الفعل مبني
متحرك لان ابدا الادغام حرف او اخره
ولو ابدل ادغامه يلزم ادغام الا [illegible]
خبيه وهو ممتنع لامتناع اجتماع الساكنين
كما مر

في ان حكمه كما مر وقد يطلق حرف العلة على المدة بل اللين فان الحركة
في مثل يود و مود لاتحذف بل تنقل الى ما قبلها وان كان حرف علة
لكونه كالصحيح فيدغم الاول في الثاني او يوقع الادغام واني لزم
وصليته اجتماع الساكنين لانه اي هذا الاجتماع كائن او مشتمل
على حده اي مرتبته في الجواز ان يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها
وهو اي الاجتماع على حده ان يكون الاول من الساكنين لا من
المثلين حرف لين بل حرف مد او ما يشبهه كما عرفت والثاني
منهما او للاول الذي هو الواحد مدغم جملة حالية وذلك لان
الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي ابعاض حروف
الكلمة ولولاها لم ينتظم حروفها بعضها ببعض واذا كانت ابعاضها
روابطها يمكن ان يجعل انفسها روابط ايضا اذا كانت ساكنة وحركة
ما قبلها من جنسها لانها حينئذ تتمكن من اشباع مدها حتى تصير
ذوات اجزاء فيتوصل بجزئها الاخير الى الساكن الذي بعدها مع ان
المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك لان اللسان يرتفع
بهما ارتفاعة واحدة كما مر فكانه لا التقاء للساكنين هنا لعدم
خلوص سكونها نحو مادّ بتشديد وجر حال كون اسم فاعل وهو الاظهر
وكذا الاتيان لا ماضيان من المفاعلة فانه سيجي وله حكم اخر اصله مادد
كناصر حذف حركة الاول فادغم ومتماد منها اصله متمادد بكسر
ما قبل الاخر او فتحه ومتماد من التفاعل اصله متمادد بالكسر
او الفتح اسم فاعل او اسم مفعول فاللفظ اي لفظ اسمي الفاعل
والمفعول متحد بعد الادغام لزوال الفارق والتقدير مختلف
باختلاف الحركة كما اشرنا مالغة او منتهية الى اخر تصاريفها
وفي التوهم الاختصاص وكذا في امثاله وهو جمع المؤنث الا ان

فالغاية

وفي بعض النسخ مدغما فيه وهو غير صحيح [illegible]
[illegible]

فالغاية واخلة في المغيا نحو مادان مادين مادون مادين
مادة مادتان مادتين ماوات واما جمع المكسر مثل مواد
ومدود ومدد ومدة ومدده ومدادو فليس مما نحن فيه لكونه
سماعيا وان كان كذلك في بعضها وكذا تماد ان تمادين
ومتماد ان متمادين الى اخر تصاريفها ونحو ماد بتشديد وفتح وكذا
الاواتي ماضيا معلوما من المفاعلة ومود مجهولا منها وتماد
ماضيا معلوما من التفاعل وتمود مجهولا منه ولما كان مظنة
ان يسبق الى الوهم مما سبق ان هذا الحكم جار الى اخر
تصاريفها ايضا دفعه بقوله الى جمع المؤنث الغائبة
او المخاطبة لكن الغاية هنا لا تدخل تحت المغيا فان الادغام
فيه ممتنع الى المتكلم مع الغير كما سيأتي نحو مادا مادت مادتا
ماددن ومود امود واتج وتماد اتمادت وكائن كذا المذكور
او مثله من نحو ماد الخ مضارعها اي المذكورات معلوما ومجهولا
ولذا اطلقه ووجه التشبيه وجوب الادغام بحذف حركة
الاول مع لزوم الاجتماع الجائز سوى ما اتصل به نون جمع
المؤنث غائبة او مخاطبة فانه ممتنع فيه كما سيجي وهو
يتمادون وتمادون ولكن كتمادون وتتمادون فالمستثنى اثنان
فالباقي من احد عشر تسعة ولنصرفها تسهيلا مثل يماد
يمادان يمادون تماد تمادين تمادان تمادون اماد نماد ومعلومات
او مجهولات ويتماد ويتمادان يتمادون تتماد تتمادين تتمادا ن
تتمادون اتماد نتماد وكذلك وكذا كي وكرني وجوبه بحذفها الا
انه بتحريك الثاني ولذا قال كذا ما مضاعف اتصل به اي باخره
الف الضمير او واوه او ياءه لا نونه كمادون فانه بسبب الفتاح

والضمير للضمير والاضافة بيانية كالتنام الامر والنهي بيان لما من
المفاعلة والتفاعل نحو لم يمادّ لم يمادّا لم تمادوا لم يمادي ولم يتمادّ الى لم يتمادى
ونحو مادّ امادّ تامادّ وامادي وتمادّ الخ ونحو لا يمادّ لا تمادّ الى لا يمادوا
لا يمادي الخ معلومات او مجهولات فيما امكن ونحو احمارّ من الحمرة
اي ما كان من الافعيلال ببعض تصريفاته مبتدأ خبره مثل
وان وصلية لم يكن مضاعفا لعدم صدق تعريفه مثل
تمادّ ومادّ في باب الادغام من ابواب التخفيف بحذف حركته
الاول مع لزوم الاجتماع كما ان نحو احمرّ مثل مدّ بلا فرق بينهما
فبيانه من الاستطرادات اولا وكذا وكذا الآتي في المحلين كما لا يخفى
على ارباب معرفة اساليب الكلام وان كان الساكن حرفا صحيحا
ولو حكما كيود لا حرف علة من كل وجه نقل وجوبا حركة اول المثلين
اليه اي الى هذا الساكن القابل الحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده لانه هو غير الجائز وهو المحذور وهذا لما مر ان الروابط
بين الحروف انما هي الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يتيسر
ربط احدهما بالآخر فيدغم اولهما في ثانيهما نحو يمدّ من المد اصله
يمدد كينصر نقلت حركة الاولى الى الميم الصحيح فادغمت ممدّ بالفتح
مصدرا ميميا او زمانا او مكانا اصله ممدد كمنصر ممدّ بالكسر
اسم آلة ونحو امدّ يمدّ من الافعال اصلهما امدد ويمدد وممدّ اسم فاعل
منه وممدّ اسم مفعول او زمان او مكان او مصدرا ميميا منه ونحو
استمدّ يستمدّ من الاستفعال مستمدّ مستمدّ اسمي فاعل ومفعول
او زمان او مكان او مصدرا ميميا منه وكذا اي مثل حكم ما ذكر
حكم مثل اقشعرّ من مزيد الرباعي في نقل حركة اول المثلين الى ما قبله
من الساكن الصحيح ثم ادغامه في ثانيه والحق به ما الحقه بقوله

واطمأن

واطمأن اي ما كان من هذين البابين بلا فرق في باب الادغام
مع بعض نظائرهما وان لم يكونا وصلية مضاعفين لما مر والمضاعف
الذي يتحرك فيه ما قبل اول المثلين يحذف فيه حركة اول المثلين
لعدم المحل للنقل فيدغم اولهما في ثانيهما نحو مدّ ماضيا من الثلاثي
المجرد وانقدّ ماضيا من الانفعال ينقدّ مضارعا منه منقدّ اسم فاعل
او مفعول مثلا واعتدّ يعتدّ معتدّ من الافتعال كذلك فيتحد فيهما
اي هذين البابين لفظ الفاعل والمفعول ايضا لزوال الفارق
ويختلف التقدير بالكسر والفتح وكذا اي مثل حكم ما ذكر من
البابين تذكر ما ذكر حكم نحو احمرّ يحمرّ محمرّ اي ما كان من باب الافعلال
في بعض تصرفاته في باب الادغام بلا فرق فيه وان لم يكن مضاعفا
لما ذكر اشار الى الاولوية بالوصلية فتفطن التنبيهات
الثلاثة كون بيان ادغام المضاعف بالاصالة والبواقي
بالاستطراد والتبعية لتكثير الفائدة وامثالها في الاحكام
كثيرة فتبصر والقسم الثاني من الثلاثة اعني به ما مضاعفا يجوز
اي لا يجب ولا يمتنع فيه الادغام فسره بعده ولنوع خفاء
فيه كما اشرنا اليه في التقسيم وكذا الحال في القسم الثالث
ما اي المضاعف الذي سكن الثاني من المثلين فيه بعارض
اي بسبب وهو الجازم لانه ليس كالجزء من الفعل كما مر
فكونه كلا سكون وذلك اي ما سكن الخ او جائز الادغام
مبتدأ خبره الفعل المضارع المضاعف الذي دخل عليه جازم اي جازم
كان حال كونه غير التثنية والجمع مطلقين والواحدة المخاطبة
لانها باتصال الف الضمير او واوه او يائه بها يصير الثاني من
المثلين متحركا بحركة لازمة لكونها كالجزء منها وقعا للاجتماع

فيكون من القسم الاول حينئذ نحو وجوبًا باتصال نونه بجمع المؤنث
يمتنع فيه فيكون من الثالث فلذا استثناها فبقى منه
وتصريفات المستثنيات والباقيات ظاهرات نحو لم يمد
اصله لم يمدد كلم ينصر نقل حركة الدال الاولى الى الميم فالتقى
ساكنان فحرك الدال الثانية اما بالفتح لخفته في نفسه
او بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن على ما مر او بالضم لاتباع
ضم عينه فان فيه نوع خفة للمماثلة كما لا يخفى وقد سبق
وهذا من الافعال وهو السب الاظهر مضاف الى مفعوله و
ويجوز من الافعال الا انه لا يخلو عن الاعتدال وترتيب الفضل
كتمر ثبب الذكر فادغم الاولى في الثانية وصار لم يمد
ملابا او متحركا بحركات الدال الثانية الثلث على البدل
وهذا لغة بني تميم قدمه مع ان الاظهار اشهر قال الله
تبارك وتعالى ولا تمنن تستكثر كما قيل للاهتمام ورعاية
المبحث والمقام ويجوز فيه لم يمدد بالاظهار للمثلين نظرا
الى ظاهر سكون الثانية مع وجود الخفة به وهذا لغة اهل الحجاز
وقس عليه اي على لم يمد لم تمد غائبة او مخاطبا ولم امد متكلما
وحده ولم نمد متكلما مع غيره ولا يمد حال كونه نهيا ولا تمد غائبة
او مخاطبا فيجوز في كل منها الادغام بالتثليث والاظهار وهذا
ان كان عينه مضموما وان لم يكن عينه مضموما لم يجز تحريك المدغم
فيه نائب بالضم لعدم الداعي وحصول نوع خفة بل يحرك
بالفتح والكسر اي باحدهما فقط نحو لم يفر كلم يضرب ولم يعض
اي فاستثنى عن تحريك المدغم فيه
كلم يعلم ولم يعد من الافعال ولم ينقد من الانفعال ولم يستمد
من الاستفعال وهكذا حكم لم يحمر ولم يحمار ولم يقشعر ولم يطمئن

الحقى

اعلم يعني من هذا التشبيه انه يجوز فيها من الادغام مع فتح اللام
وكسره لا ضمه والاظهار وان لم يكن مضاعفا ومن هذا
القسم الذي يجوز فيه الادغام والاظهار المفرد او المثنى
والجمع المذكر ليسا من هذا القبيل كما عرفت المذكر وليس المؤنث
كذلك كما علمت الكائن من الامر المخاطب فان الغائب
كسائر المجزومات ليس فيه همزة وصل كما في المخاطب المعلوم
لان المجهول كما في المجزومات وفصل كيفية الجواز بقوله
فان كان عين مضارعه مضموما فان كان من الباب الاول
وهو والخامس جاز الاظهار والادغام مع الحركات الثلث
قيد للادغام نحو مد اصله امدد كانصر نقل حركة الدال الاولى الى الميم
فاجتمع ساكنان فحرك الثاني باحدى الحركات الثلث كما مر
وادغم الاولى فيه واستغنى عن همزة الوصل فصار مد باحدى
الحركات الثلث ويجوز امدد بالاظهار وان لم يكن عين مضارعه
مضموما بل كان مفتوحا او مكسورا وان كان من غير الثلاثة
لم يجز فيه الضم تامر بل يلزم الفتح او الكسر نحو فر وعض اصلهما
افرر واعضض كاضرب واعلم ونحو اعد وانقد واعتد و
استمد اوامر مفتوحات او مكسورات من الافعال والانفعال
والافتعال والاستفعال وهذا حكم المضاعف وهكذا المذكور اي
مثل حكمه بلا فرق في باب الادغام وكيفياته حكم نحو احمر بفتح
العين على لفظ الماضي في صورة الفتح واحمار كاحمر واقشعر
والطمان بكسر العين فيهما وان لم تكن مضاعفات حال كونها
اوامر لا مواضي قيد للمشبهات او مع المشبه به اي ثم اشار
الى المشبه بقوله يجوز فيه من الاظهار نحو افرر واعضض واعدد

وانقدد وانعشد واستمدد ونحو احمرر واحمارر واطمأنن واقشعرر
واطمأنن مع جواز الادغام مع فتح اللام وكسره ولا يجوز الضم
فيه لما ذكر والقسم الثالث من اقسام المضاعف اعني ما
امتنع فيه الادغام والتفسير لما سبق ما سكن فيه الثاني
بسبب اتصال الضمير حذرا عن توالي اربع حركات ونحو مددت
على ما مر اعني بالضمير التاء المتحركة بالحركات الثلاث في المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا وفي المخاطبة مفردة او مثنى وفي المتكلم
وحده ونون جمع المؤنث غائبة او مخاطبة ونون المتكلم مع الغير
نحو مددت بتثليث التاء ومددتم جمع المذكور المخاطب ومددتن
جمع المؤنث للمخاطبة ومددن جمع المؤنث للغائبة ومددنا المتكلم
مع غيره ونحو يمددن وتمددن جمع المؤنث الغائبة او للمخاطبة
للمضارع كالرباعي من الثلاثي المجرد ونحو امددن جمع المؤنث من الافعال
وامددت منه وامتددت من الافتعال واستمددت من الاستفعال
بالتثليث في تاءها حكم المضاعف بهذا وهكذا حكم نحو احمررت
مثلثا واحمررن من الافعلال واحماررت من الافعيلال واقشعررت
من الافعلال بالتشديد مثلثا نحو يقشعررن وتصاريفهما وان
لم يكن من المضاعف وكذا ان فصل اي او وقع الفصل بين
المثلين من المضاعف او منه ومن غيره بحرف اي حرف
كان حرف علة او لا كاقشعرار ومعدود وجليبيب تصغير
جلباب وكزلزل وسلسل وصرصر ومدمم يمتنع اي لا يجوز
الادغام بل يجب الاظهار يعني ان الادغام كما يمتنع في
الصورة المذكورة بسبب عدم الفصل يمتنع كذلك بالفصل
لامتناع الادغام في الحائل نحو ممدود ومفعول من الواو وامداد

بالالف

بالالف وتمديد بالياء واستمداد بالالف ولما فرغ من الصحيح
مطلقا شرع في المعتلات المطلقة ولما كان ما فيه حرف
العلة واحدة كثير البحث والاستعمال مع ان الواحد
قبل المتعدد خارجا وطبعا قدمها على ما فيه اثنان منها ولما
كان المثال منها مماثلا للصحيح على ما سيأتي مع تقدم الفاء قدمه
على الباقيين فقال الباب الرابع في المثال الكلام في
المثال كالكلام في الامثال وهو في الاصل فعال من المفاعلة من
المثل والشبه وفي الاصطلاح ما عبارة عن الكلمة الاشتقاقية
موصولا او موصوفا والتخصيص بالمعتل خلاف الظاهر المناسب
كان فاؤه لا عينه ولا لامه ولا كلاهما عائد الى ما وقد عرفت
وجه العد فعليك وبالقوة اي ما قابله من الوزن وحده اي
منفردا او قد وحد وحدا اقتصارا مثل وعد الله حقا وفي القاموس
رأيته وحده مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين
لا على المصدر واخطأ الجوهري ويونس منهم بنصبه على الظرف
باسقاط على التنبيه فارجع الى الصحاح وتدبر اي لا مع لامه
واما المعتل الفاء والعين كيوم وويل والمعتل الفاء والعين
واللام فليسا بداخلين في الجنس لعدم الاشتقاق على ان عنده
الثاني ليس له الا مثالان الواو والياء وكذا تركوه ولم
ولم يلتفتوا به الا المحقق عز الدين فيما اختبرناه واقتدى بهم
النحرير حرف علة لا حرفا صحيحا ولا همزة ولا مثال للتضعيف
فانطبق التعريف على المعرف فتأمل واوا او ياء وحال
الالف معلوم فلذا مثل بهما فقال نحو وعد ويسر فالمثال
اما واوي او يائي لما سيجيء ثم انه اراد تمهيد مقدمة للمعتلات

لتبصير المبتدي وتسهيل عليه للمشكلات قال بخطاب
عام لمن يريد التحصيل للمهمات اعلم ان حروف العلة الواو
والياء والالف ساكنة كانت او متحركة مجانساً حركة
ما قبلها لها او لا سميت بها لان من شانها التغيير بالتغييرات
المطردة القياسية كالقلب والحذف وغيرهما ولا تصح ولا
ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما يضادها من الحركة وتنحرف
كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال وقد نقلناه منه
مع زيادة في المقدمة وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
واما الاعلال فتغيرها للتخفيف فالاضافة لادنى الملابسة
وكذا الابدال وان حروف اللين هذه الثلثة حال كونها
ساكنة مجانساً حركة ما قبلها او لا سميت بها لما فيها من
اللين بالسكون لاتساع مخارجها وان حروف المد هذه الثلثة
ساكنة حال مجانساً امتدّ اي حركة ما قبلها لها اي الثلثة
متعلق بمجانساً سميت بها لما فيها من الامتداد والاشباع مع
عدم الالتباس مثلاً اذا قيل قبل تسهيل المجي بعد الكسرة بالياء
كاملة لعدم مخالطة مد الياء بنوع آخر من المد بخلاف ما اذا قيل
بيع بفتح الياء فانه لا يتمكن من اشباع مد الياء تمام التمكن لانك
تهيأت فيه بعد الياء للمد الالفي بواسطة الفتحة ثم انتقلت
في الحال الى المد اليائي بواسطة الياء فتمال كل واحد من المدين الى
جانب الاخر فلا يتمكن من الاشباع ومما ينبغي ان ينبه عليه
انه قد يستعمل بعضها موضع البعض الاخر فلا تغفل وان الالف
فهو عطف على الاصل او الاقرب ولا وجه للمنع هنا وليس
لهذا مصداقاً في جزء المون اوسطها لا تكون اصلاً في الفعل

اصلاً متصرفاً او لا والاسم لا الحرف المتمكن اي المعرب لا المبني
ولا الاعجمي لان الاصول لا بد وان يكون قابلة للحركة في ابنيتهم
والالف لا تقبلها بل يكون اما زائدة كالف ناصر ماضياً او
اسم فاعل او منقلبة من اصل كالف رأس مهموز الاصل اسماً
او مصدراً او لا تكون في الاول اصلاً للتعذر فهو اما واوي و
اما يائي وكذا الاجوف والناقص واللفيف فاعلم وانما
سمي مثالاً اي ما كان فاؤه حرف علة وهو الاقرب او المثال لمماثلته
جنس الصحيح في تحمل الحركات اي جنسها فافهم وعدم الاعلال
في ماضيه الذي هو الاصل مطلقاً لانه انما هو للتخفيف
والتسهيل للتلفظ والمتكلم عند الابتداء يقوى على التكلم اولم يعرض
له فتور وعي فيه بعد هذا على كون المثال من المثل وهو المشهور
والانسب الاظهر الذي عليه الجمهور وقيل من المثول وهو الانتصاب
ومنه سمي علم الامير مثالاً لانتصابه امامه فسمي هو به
لانتصاب حرف العلة في الاول ويقال له الاطرف لوقوع
حرف العلة في الطرف هنا فتدبر ويقال له معتل الفاء ومعتلاً
ايضاً لظهور اعتلاله بادي بدء مثال الواوي نحو وعد معلوماً
ووعد مجهولاً وتصاريفهما بالغة او منتهية الى اخرهما اي
اخر كل منهما والغاية داخلة في المغيا وكذا وكذا يسر معلوماً
او مجهولاً الى اخرهما مثال للياي وقيل لان امره مثل امر الاجوف
في الوزن نحو عد وزن ثم اي بعد ما علمت ما سبق اعلم
ان المثال المطلق ويجوز كسر ان انما اظهر لبعد ولكمال الغاية
بالتميز يجي في كلامهم قياساً مطرداً او مستمراً وكذا في يقعا
ويحذف وامثالهما فانهم يستعملون في القاعدة والقياس

المضارعية كالاسمية واما فيما خالفه في بعض المواد فالمافية
كما سيجي من قوله وقد حذف الا بالقرائن فتدبر من ابواب
الثلاثي المجرد والستة كلها الا الباب الاول بالنصب
فانه لا يجي منه بحكم التتبع وانه يجتمع مع مهموز العين
كواد ووال ووام من باب ضرب وييئس كعلم فالواوي
اكثر ومهموز اللام نحو وجاء اقتبست من القاموس نظائر
وجاء فاستخيت احارتها اليك فاستحسنه وتقلبه
مني بقبول حسن يجعلك الله قاموسا فانه عجاب لامع
جامع بين المحكم والعباب فلننظمها معه على ترتيب بديع
وتبويب بريع لا بعاب ولا ايراب دأ وأ كمنزل ووبي
كفرح وكرم ووذا كذهب ووثي كفرح ووجا ووداو
ووزا هذا كوذع ووضي كفرم ووطي كعلم وكرم وتو
عليه ولم اجد وكاو وحا كوضع ونحو يا يأ ويرنا صبغ بالبيرنا
بالبيرنا وهو الحناء ولم اجد من اليائي الا هذين وان حاولت
تحقيقها فعضر في القاموس المحيط تفز بالجواهر واللالي في القاموس
الوسيط هذا واما اجتماعه مع مهموز الفاء فلا امثال له و
مع المضاعف نحو ود وودّ وون ونحو يم مجهولا اي طرح في
اليم وهو البحر وثم انا حل غلبه البحر فطما وين والبائي بها
ابضا اقل من الواوي وقد ذكرنا ان مطلق الواويات اكثر من اليائيات
في مطلق المعتلات ولذا اقتصر على امثلة الواويات فخنئذ
اي حين اجتمع المثال مع المضاعف يختص هذا المثال وهو المناسب
لو هذا المضاعف بالباب الثالث وهو الرابع في المشهور
لان مضارع ود ومثاله يود اصله يودد بفتح العين وماضيه لا يكون
الا مكسور

69

الا مكسور العين لما مر ان المضاعف لا يجي الا من الدغامه وانه يسقط
فاؤه او الاستنافية ان كان فاؤه واوا لا ياء لانتفاء العلة
الجائية من المضارع وان دخله النواصب او الجوازم او النواصب
والامثلة الآتية والامر والنهي المعلومات من جميع التصرفات
او من المجهولات منها لا يسقط لزوال العلة وهي كسرة
ما بعد الفاء اذ هو مفتوح فيها على ان الواو تقوت بضمها و
ولذا قال من الباب الثاني نحو يعد اصله يوعد بدليل ان حروف
المضارع هي حروف الماضي للاشتقاق وفاء ماضيه الواو فوجب
ان يقدر بعد حرف فيحذف لانه لما وقع بين الياء المفتوحة
والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين ثم حملت عليه
اخواته من التاء والهمزة والنون وقد عرفت ان باب حمل
مطلق والاطراد والسبع ولذا قال وتعد واعد ونعد ونحو
لم يعد ولما يعد ولن يعد وما يعد ولا يعد وليعد في امر الغائب
ولتعد في الغائبة ولا يعد في النهي والمراد بوقوع الواو بين
الياء والكسرة ما في الاصل والحال فلا يرد مثل يورث و
يوعد من الافعال فانه في الاصل يأوعد حذف الهمزة كما ذكر
فلا وقوع له بينهما على ان الواو تقوى بالحذف بالضم
كما عرفت واما لو حذف لالتبس بمضارع الثلاثي
على ان الحجازية تترك كثيرا او التخفيف اولى بالمستعمل كثيرا
ويسقط فاؤه منها من الباب الرابع ايضا وهو الثالث
فيما عند الجمهور نحو يهب وتهب واهب ونهب
ومثل لم يهب ولما يهب ولن يهب وما يهب
ولا يهب واصل يهب يوهب سقط الواو للثقل

بين ياء وحرف حلق مفتوحتين بشهادة الذوق السليم لان بين
مخرجي الواو والفتحة منافاة وانفراجا وحرف الحلق مع
الفتحة انقل واما الحذف في يوذر فلحمله على يدع لانه بمعناه
وقالوا واما تركوا اي العرب ماضي يدع وقيل وورد ودع في
الحديث وقرئ ما ودعك بالتخفيف كما في انوار التنزيل و
غيره هذا فالمراد عدم الكثرة فاما تركوا الاستعارة بتبعية وفي
شمائل النبي للامام الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت استأذن رجل على رسول الله عليه السلام وانا عنده
فقال بئس ابن العشيرة او اخو العشيرة ثم اذن له فالان
له القول فلما خرج قلت يا رسول الله قلت ثم النت له القول
فقال يا عائشة ان من شر الناس من تركه الناس او ودعه
الناس اتقاء فحشه وفي شرحه للفاضل العصام وقوله
او ودعه شك الراوي وفي كتب الصرف انهم اماتوا ماضي
يدع ويذر والمتبادر من معنى الاماتة عدم الاستعمال بالكلية وهو
مخالف لما جاء في الحديث والقرآن ما ودعك ربك وما قلى
بالتخفيف فقال النهاية لابد من تاويل قولهم بانه شاذ في الاستعمال
صحيح في القياس او جاء في حديث وهو عليه السلام من افصح
افصح الناس قلت نحن لا نرضى بانه تكلم بالشاذ جريا على القياس
فلعل الاماتة في اكثر اللغات ونطق عليه السلام بلغة من لم يمته
انتهى كلامه قال السيد الشريف في شرح الكشاف روي ان
القرآن نزل بلغة قريش فلما صعبت على سائر العرب اذن
في قراءته بسبع لغات لقبائلهم هذا وتفصيل هذا في كتب الاحاديث
والمشهور ان مثل يهب من مكسور العين في الاصل فلما حذف
الواو فتح العين لحرف الحلق ولو حكي كما في يذر واورد عليه

الخ

ان القياس رد اعادة الواو بزوال الكسرة كما في لم يوعد
ومن جعل الفتحة الضرورية العارضية في حكم الاصلية فقد تكلف
وايضا قلب كسرة العين فتحة يؤدي الى الالتباس الابواب
على ان هذا الحكم تقريبي لا نقل فيه عن ائمة اللغة فافهم وليهب
ولا يهب في الامر والنهي لحذف كما يهب وقد حذف
من هذا الباب شذوذا من نحو يضع واو خالف في القياس تكلف
وسياتي ومن الباب السادس عطف على القريب او الاصل
ورتب الثلثة على ما اشبهها الطبيعية نحو يرث ونرث
وارث وترث وكلم يرث ولما يرث وكي يرث ومارث
ولا يرث وليرث ولا يرث وفي مخاطب الامر المعلوم
لا المجهول اذ لا يحذف فيه كما في مجهولات المضارع والامر
والنهي فضلا عن الهمزة ثم انه تفتق فقال بحذف الهمزة
الوصلية من اوله ايضا اي كالواو للاستغناء عنها بحذفه كما هو
شانها نحو عد بالكسر وهب بالفتح ورث كعد واصلها
اوعد واوهب واورث حذف الواو منها اتباعا لها
بمضارعها وحملا لها عليه لحصول التخفيف المطلوب وزاد
بالاستغناء وقد حذف فاؤه على غير القياس وللناتي بالاضوبة
من الباب الثالث وهو الرابع في كتبهم من لفظين متعلق بالحذف
المقيد او الاول حال من الثاني فافهم فقط وبما يسع وبطا الى
اخرها وان دخلها النواصب والجوازم والنواصب وامرا ونهيا
مثل ما يسع ولا يسع ولم يسع ولما يسع واذن يسع وليسع
ولا يسع لان المعتل لا يكون منه الا لازما كوجل يوجل فلما جاءا
من باب احواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيهما

ويجوز ايضا تحقيق التعويض وانما حذف الواو
من يضع ايضا مع بقاء الباب وان كان يجيء بابا
من هذا الباب على الاصل من باب مكسور
العين بعضا مفتوحة لانه كان في الاصل العاد
ثم يفتحه لحرف الحلق بعد حذف الواو
يفعل بكسرها لعين في نحو يحرف الحلق فحذفوا
الواو ثم بعد انفتاحه مع ان عينه ليس
بمكسور وان فتحته ليست بالاصل
حقيقة لكونه في معنى يدع فلما حذف
الواو في يدع للعلة المذكورة حذف
حملا عليه

ولنرث صح

اي كما حذف الواو ولم يجز ارد المتعين حذفه
الواو فيه اصالة بلا ادخال اليه بقوله
ايضا لكونه فرعا لمضارع فافهم
حذف الواو في الاصل علم في الفرع
فلا حاجة اي كالواو كونه اصالة على الحلقوي
منه فافهم

حرف حلق ثقيل وللاطراد واما نحو يضع ثمن الرابع وهو شاذ وه
فلا يضر في حصر بل هو لازم ولذا اتى بلفظ القصر وقيل اصل
يسع يسع كيعد ففتح العين لزيادة التخفيف لثقل حرف حلق
فسعة بالفتح للحمل عليه كما في الشافية المشير اليه وبكونه
تكلفا لا حاجة اليه لم يتعد به التحرير بل اشار الى الشذوذ و
وقس عليه يضع وليس هذا عديم النظير اذ الشاذ في كلامهم
كثير ففي القول به عنه مندوحة على ما المشير اليه في شروح
الكتب لا سيما الشافية ويحذف مطردا من المصدر الذي
كان على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة وثقة
ومقة وحدة وجهة والاصل وعدة كشدة نقلت كسرة الواو
الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت للموافقة له
ولان الساكن لا يبتدا به وقيل ثم لزمت التاء فجعل لزومها
كالعوض ولم يحذف واو وصال لعدم اعتلال بواصل وقيل اصله
وعد كعلم ففعل به ما فعل في وعدة ثم عوض التاء عنها لما بينهما
من المناسبة وزيد في الاخر اذ لا في الاول يلتبس بالمضارع والاخر
اولى بالزيادة وقيل ويمكن ان يقال ان الاصل وعد كقول حذف
الواو وحركته قياسا على فعله اذ الموافقة للفعل من مطالبهم ثم
حرك العين الساكنة بالكسر لاصالته في التحريك وللخفة كما
يشهد له الذوق وضعفه ظاهر ولذا قال يمكن واما مثل وجهة فان
كان مصدرا كما قاله الامام المازني فقلب شبه بالواو على الاصل
وان اسما للجهة كما في الصحاح فقياس كولدة جمع ولد وفي
القاموس وجهة بالكسر والضم الناحية كالوجه والجهة بالكسر
جمعه جهات انتهى ولما فرغ من الحذف الذي هو كمال التخفيف

ولذا

ولذا قدمه شرع في القلب الذي هو من باب التخفيف
ولا ينافي ذلك ما يقال الاصل في الاعلال الاسكان ثم القلب
ثم الحذف فقال وتقلب اي فاء المثال ان كان واوا
او الواو ياء في نحو ميعاد وميقات وميلاد وميزان اصله
موعاد من الوعد في القاموس والميعاد وقته وموضعه
والمواعدة وكذا في الصحاح وايعاد اصله اوعاد افعال
منه واستيعاد اصله استوعاد استفعال منه وايجل اصله
اوجل لان كل واو ساكنة اذا انكسر ما قبلها قلبت ياء وجوبا
للين بحركة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها للتجانس فاذا كان
الواو او بجزء عينا اصليا او بجزء نحو اغيغناب اصله
اعثوشاب ولازما واصليا كان السكون والكسر كما ذكر
او عارضين كقيل وما قدم ما قبله واو واحد ساكن او مكسور
للوحدة والاصالة والكثرة استعمالا وبحثا وفرع عنه
شرع فيما فيه واوان لعارض او واحد مضموم له فقال
واذا اجتمع واوان متحركان في اول كلمة من المثال وجب قلب
اوليهما همزة فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف
مع ان الواوين اذا تحركتا جنس فيهما من الاشتقاق ما يوجب
ازالته نحو اواصل جمع واصلة اصله ووواصل الاولى فاء
والثانية منقلبة من الالف لاجتماع الساكنين بالف التكسير
الغير المكسر كما في ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس
ولم تقلب ياء لئلا يقع الالف العلوي بين السفليين
الياء والكسر فيثقل وقد كانت الهمزة نظيرا للواو في الثقل
ونقيضه في المخرج كما مر واو يصل اصله وويصل تصغير واصل

مفعل فيه ما عمل فيه من واصل واذا اسكن الواو الثاني لا يجب
بل يجوز قلب اوليهما همزة لتنوع خفة بالسكون نحو وورى
على الاصل واورى على القلب مجهول وارى من الورى وكذا
لو كان الواو واحدا مضموما في الاول لا يجب لانتفاء
وهي التكرار بل يجوز لاستثقال الضمة عليه نحو وجوه على الاصل
واوجوه على القلب وكذا لو كان مكسورا كاشاره او مفتوحا
كحديث احد احد اصلهما وشاح ووحد قيل بهذان لسماعيان
وكذا مثل اواصل ومثل اجوه فقياس مطرد فافهم والمصدر
الميمي مبتدا خبره مخالف من المثال الواوي غير المضاعف مخالف
للصحيح لانه اي المصدر الميمي منه يجي بكسر العين بخلاف ما يجي
من الصحيح فانه بفتح العين كما مر ان سقط فاؤه وهو الواو
المستقبل كالموعد والموهب والمورث والموسع وذلك
لانه لما خرج بسقوط الفاء عن المماثلة له خولف بينهما
تنبيها عليه وليناسب مستقبله في الخفة لان الكسر مع الواو
اخف من الفتح معها اذ المنافة بين الفتحة والواو منفرجة
وان ثبت فاؤه فيه كيوجل او كان للمثال الواوي مضاعفا
كيود فبالفتح اي فالمصدر الميمي منه كالصحيح اي هو الاصل
المقياس والرابية والمعيار نحو موجل وهو ولعدم خروجه
عن المماثلة له فلم يجعل حكمه مخالفا لحكمه ولان مستقبله
لما لم يخفف مع ثقله لم يناسب قصد التخفيف بجعل الكسر
مع الواو في المصدر مع خفته لان بنقل الفتحة الى الواو
للادغام قبل الانفراج بينهما فلا حاجة الى الكسر على ان
مجرد الحمل والقياس على فعله يستدعيه على ما قالوا وكذا

اى كا

72

اى كا المصدر الميمي اسم المكان والزمان منه مخالف
الصحيح لانه يجي من جميع الابواب الستة بالكسر قياسا
مطردا سواء ثبت فاؤه في المستقبل او سقط منه نحو
موعد فالمخالفة من حيث مجيئه من جميع الابواب كذلك
والا فليس المخالفة له مختصة به اذ هو كمغرب وموجل
ومقتضى القياس على الصحيح موجل بالفتح كما اذا كان مصدرا
ميميا لكن لما كان استعمالهما كثيرا بالنسبة الى المصدر الميمي
جعلا مفعلا بالكسر للتخفيف الذي يعرف بالذوق بعد
ان لم يكن اي بعد عدم كونه مضاعفا فان حكمه اي المضاعف
كالصحيح كما مر والمشهور ان المصدر الميمي من المثال الواوي
يجي من جميع الابواب كاسم المكان والزمان بالكسر ثبت
فاؤه او سقط والتحرير لم يتعرض به وقال في امتحانه وان
شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع
ما نتلو عليك من الكلام حتى يشير اليك بناء الاتمام
اعلم ان قياس المصدر الميمي والزمان والمكان من الثلاثي المجرد
منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر المثال الواوي
المحذوف فاؤه في مستقبله وللزمان والمكان من المثال
الواوي ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل
بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك
في المرام فانه غير موجود في كتب الانام وانه من مزالق
الاقدام وقد ضل فيه كثير الاقدام انتهى ومما فرغ من الواو
الواوي شرع في الياء اليائي الذي كان فاء المثال فتنقلب
مطردا واوا اسكنت نحو او قفا مجهول ماضي باب الافعال من اليقظة

فقال واما اليائي

اصله ايقضا ويوقظا معلوم مضارعه او مجهوله فهو في
بعض النسخ وهو الانسب وموقظا اسم فاعل او مفعول
منه وكذا جميع متفقاتهم فافهم لان كل ياء ساكنة اذا ضم
ما قبلها قلبت واوا وجوبا سواء كانت الياء فاء او غيره
اي الفاء عينا اصلا او غيره لما مر من التجانس والاستدعاء
واللين ولما كان لافتعال المثال احكام خاصة ينبغي تنبيهها
للعامة بل للخاصة نبه عليها بقوله واذا بنيت انت
افتعل من المثال واويا كان او يائيا تقلبهما اي تقلب انت
الواو والياء ومثل هذا شايع بالنسبة الى الظاهر والآفاق للاولى
الافراد للانفصال تاء لدفع الثقل ومناسبة الجوار وكثرة
الوقوع كثراث في وراث بالضم من الوراثة والتتواء
استفعالا فتدغم معلوم والمجهول غير المعلوم في تاء الافتعال
لزيادة التخفيف في جميع تصاريفه الممكنة المستعملة نحو اتعد
يتعد اصلها اوتعد يوتعد معلومين او مجهولين متعد بكسر
العين وفتحه فيهما من العدة وفي القاموس وناس يقولون
ايتعد ياتعد فهو موتعد بالهمزة انتهى اتعادا او اتعادة
منصوب مفعول مطلق للعوامل الثلاثة على التنازع او البدل
او للاخير ركبها بعينه على الحكاية ولم يعده ليكون الجيد والا
لا يعرب المصدر ورسم الالف وكذا والتيسر تيسر
متسر اتسارا من اليسر فافهم وفي غير ما ذكر من قوله ويسقط
الفاء الى هنا وعامل الظرف قوله لا يعل فاء المثال واوا او
ياء او المثال والمراد فاؤه بل يكون فاؤه او المثال كالحرف او البناء
الصحيح في عدم الاعلال لعدم مقتضيه او وجود مانعه في البعض

نحو

نحو وعد معروفا ووعد مجهولا واعد موعود اسم فاعل و
مفعول امثلة للامثلة الواوية من الثلاثي المجرد ونحو اوعد
من الافعال ووعد وواعد وتوعد من التفعل وتواعد و
تووعد من التفاعل واستوعد من الاستفعال معروفات او
مجهولات في جميع متفقات الامثلة الثمانية وكذا اي كما
ذكر من الواوي في عدم الاعلال اليائي مثل يسر ويسر
معلوما ومجهولا من اليسر وتيسر وتياسر من التفعل
والتفاعل وغير ذلك مما لم يوجد فيه مقتضي الاعلال من
مطردات المذكورات وتصاريفها فتدبر وتفتش في التمثيل
بالعد والعطف كما هو من عاداته الشريفة باللطف
الباب الخامس من السبعة او للاربعة في تصيغة للتعبير
او للمرتبة في بيان احكام افراد جنس الاجوف او في تحصيل
اوراكاتها قدمه على الناقص للتقدم وتعبير ورتبة في المتكلم
وحده الذي هو الاصل على الثلاثة بالاعلال بخلافه ولان
بعضه لا يعل كالاجوف بخلافه فتبصر وهو اصطلاحا ما كلمة
اشتقاقية كان عينه اي ما يقابله من فعل وحده اي منفردا
بغير لامه لا مع لامه اذ ح يكون لفيفا حرف علة مطلقا وانما
سمي فيه اجوف لما مر ما يتعلق به نحو وسط الذي كان جوف
عن حرف صحيح او لوقوع حرف العلة فيه فكانه مجوف حال
وقد يطلق عليه ذو الثلاثة لما مر آنفا ويجمع الاجوف
مع مهموز الفاء نحو آب وآل كقال من الاوب والاصل
اوب واول اي رجع ومع مهموز اللام نحو جاء من المجيء
اصله جيا كباع ولا مجيء ولا استعمال من باب الامس

وعلى سائر الابواب بحكم التتبع والواوي لا يجيء من يفعل بالكسر
ولا اليائي من يفعل بالضم بحكم السماع لانه لو جاء كذلك
يلزم قلب الواو ياء والياء واوا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما
فيلتبس احدهما بالاخر فلم يرتكب لعدم الضرورة ولما كان
ما لا يعل من الاجوف منضبطا نوعا وبضبطه انواعه يستسهل
بيان ضبط ابوابه ما يعل منه ضبطه اولا وبينه واخرجه من
البيان ابتداء وان كان بيان ما يعل وضبط انواع اعلاله
اهم بحثا فقال ولا يعل ولا يغير منه اي الاجوف مطلقا
ولو جوازا بل يصحح على خلاف التغيرات القياسية بحكم الاستقراء
صيغتا التعجب بالاصالة وهما ما افعله وافعل به فهذا شروع
فيما لا يعل لمانع لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع وغيرهما لانهما
جاريان مجرى ضروب الامثال فلا يغيران على ما سبق من صحتهما
كالامثال فكانتا لبناء منهما لم يحملا في الاعلال عليهما نحو ما اقوله
واقول به وما ابيعه وابيع به كما انصره وانصر به ولا يعل منه
افعل ايضا سواء كان افعل او الاجوف منه صفة مشبهة
نحو اسود وابيض واعور واغين كاحمر او للتفضيل نحو احوط
واقيس لئلا يلتبس بفعل المتكلم وحده منه وانت تعلم
ان الفعل اصل في الاعلال لثقله وكثرته استعمالا وفردا
ونوعا كما مر مرارا او لانه محمول على فعل التعجب لاجرائهما مجرى
واحدا فيما يجب ويمتنع ويجوز حيث يجب بناؤهما من الثلاثي
المجرد ويمتنع من اللون والعيب ~~مشتق~~ حتى قيل ان فعل التعجب
مشتق من افعل التفضيل فافهم ولا يعل ايضا المصدر الذي
كان على فعل بفتح الفاء وسكون العين كقول وبيع للخفة الحاصلة

بهما

بهما واصالة الصحة في نفس الامر واما مدار التغيير مطلقا
فعلى التخفيف كما كما تحققته ولا بناء المرة من المصادر
نحو قولة وبيعة لان الواو والياء اذا سكنتا لسكونهما
اصليا لا عارضيا وانفتح ما قبلهما لا يعلان لما ذكر انفا من وجود
الخفة واصالة الصحة ودوران الاعلال والتخفيف
على دفع الثقل ولا يجوز بل يمتنع تحريك العين واوا او ياء
بالفتح في جمع بناء المرة من الاجوف كما حرك بل وجب
جمعه من غيره على ما سبق في باب الصحيح للثقل في تحريكه وثقلهما
بالفتح ولا مجانسة حتى تتقوى على تحمله كما في بناء النوع
عند القبائل الا عند بني هذيل فانه عند هذه القبيلة يجوز
للخفة والسطر قال قائلهم في صفة النعامة اخو بيضات
رائح متاوب هذا نحو قولات وبيعات بالاسكان
او الفتح ثم عطف على القريب او الاصل قوله ولا بناء
النوع منه اصلا الا وقت ان او بان يكون عينه واوا
فيعل فتنقلب واوه او عينه ياء لسكونهما وانكسار ما قبلها
وضعا وقد مر ان كل ما كان كذلك ويقلب كذلك
فالكبرى مطوية والنتيجة من الشكل الاول بالدعوى في المبين
مشارة ونظائره في الاحكام متفاضلة ومدار كل ذلك
على الايجاز في تراكيب مصاغة وقد يعكسون في اساليب
منافية نحو بيعة وميتة اصله موتة بالكسر ويجوز اي
ولا يمتنع في جمعه اي بناء النوع تحريك عينه بالفتح لانها
تقوت بالكسر على تحمل الفتح بخلاف المرة ويجوز بقاؤه
على السكون الوضعي نحو بيعات لان للفتح نوع ثقل

من حيث انه حركة حتى كرهوا توالى اربع فتحات ايضاً
مع قطع النظر عن ذلك النحوى ولا يعل ايضاً مبالغة المصدر
نحو تقوال وتكبال لانه يفضى الى حذفه فيلتبس فانه لو اعل
لنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما وقلبت الفا فاجتمع
الفان فحذف احديهما فصار تقال فيلتبس بمجهول مضارع
قال او الفتحة خفيفة ربما لا يدركها السامع لا سيما في الاول
ومن البعيد ولانه ليس على نمط فعله وكذا نحو قويل وكيبل
والوجه له عن البيان غنى ولا يعل صيغتا اسم الالة بالاضافتين
نحو مقول ومقوال ومخيط ومخياط اما مقوال ومخياط فلانهما
لو اعلا فصار بعد القلب والحذف مقال ومخاط لم يعلم انه
مفعل او مفعال في الاصل ومقول ومخيط منقوصان ومخففان
منهما كما قيل في منذ ومنذ فيكونان في حكمهما في الصحة وعدم
الاعلال ومن شرائط الاعلال عدم اللبس والاجحاف او يعنى بها
بلا نقص بل هما اصلان ايضاً بالتراوف فجعلا تابعين لهما في
اللفظ كما في المعنى على ان من شرائط القلب في الاسم ان يكون
مناسباً للفعل بموازنته له ومباينا له بكون الزائد فيه لا يزاد
على الفعل او يزاد ولكن حركته بغير حركته او مشابها واوه او
ياؤه بالف مقلوبة وهما متباينان له من كل وجه والنوادر كا
كالمعدومات ولا اسم فعل نحو قوال وكيال لما مر انه لا يكون
الا على هيئة واحدة ابدا استقراء وكذا لم يجئ من غير الثلاثي اصلا
اتفاقا وبهذا يظهر وجه اخر لامثلة السابقة فافهم ولا يعل
ايضاً ما اجوف او الاجوف الذي عد اربعة ابنية وابواب
اى كلمات اشتقاقية منها من البناء الاجوف المزيد فيه

وبقى

وبقى الاربعة المستثناة بقوله افعل نحو اقام يقيم اقامة
واباع الخ وافتعل نحو اختار يختار اختيارا واتباع الخ و
انفعل نحو انقاد منقادا واتباع الخ واستفعل نحو استقام
واستباع ومثل اقيم يقام واختير يختار وانقيد ينقاد له
واستقيم يستقام فيه وكذا اليائيات معلومات ومجهولات
ولذا اعلها اطلقها من ميز ومثل لما عدا الاربعة فقال
نحو قول وميز من التفعيل مطلق اصلها قوول وميييز بالاظهار
كذ حرنا لان الواو والياء فيهما قد زيدتا للبناء والمعنى
فلا يغير ان لئلا يختل الغرض على انه يلزم الاعلال في
الاعلال اذ لو اعلا بان نقل حركة الثانيتين الى الاوليين
لكونهما كالصحيح للسكون فلا يرد انه لا يصح هنا لعدم الصحة
وقد عرفت ان الجنس بالجنس يقوى فقلبتا
يلزم قلب الاوليين ايضاً الفا لانفتاح ما قبلهما و
تحركهما بحركة لازمة فيلزم التقاء المحذور فيحذف
يلتبسان بالثلاثى ولو لم تقلب الاوليان فيفعال
اسم فعل وهو من الثلاثى قياس كما سبق وقد علم انه لا يجوز
بالاواخر وايضاً لئلا يزول الغرض الذى هو المجانسة بعينه
او الاعتناء بالمعنى ليس كغيره ولانه لا بد ان يكون الساكنة
فاء كما قيل ونحو قاول وسايره من المفاعلة لعدم امكان نقل
حركتهما الى الالف لانه ساكن دائما وضعا لا يقبل حركة
اصلا وقد اتى به للبناء والمعنى فلا يغير مع ان الخفة حاصلة
على ان الساكن ليس بقاء وقد قيل يلزمه كما عرفته انفا
ولا يدغم اى لا يوقع الادغام بجعل الالف واوا الضرورة

ضم ما قبلها ايضا اى كى لا يعل فى معلوميهما وبناهو الانسب
الاظهر فى مجهوليهما مع وجود العلة وثو بعد قلب
الواو ياء لئلا يلتبس بمجهول فعل من التفعيل اذ قد سبق
ان ارتفاع الموانع فى الاحكام لازم ومعتبر والالتباس
منها نحو قوول لا قول وسوير لا سير بالادغام بعد
القلب ونحو تقوول وتبيير من التفعل وتقاول وتباير
من التفاعل لا من انفعل ولا يدغم ايضا كذلك فى مجهوليهما
اى التفعل والتفاعل مع وجود الداعى لمانع اشار اليه بقوله
لئلا يلتبس بمجهول تفعل نحو تقوول بالبيان لا تقول وتبوير
لا تبير بالقلب والادغام وفيما عدا الاربعة نحو اسود
وابيض لئلا يختل البنية لانه لو اعل لنقل فتحهما فقلبتا
الفا واستغنى عن الهمزة فصار ساد وباض فالتبس بفاعل
مدغم نحو ماد او حملا على سود الثلاثى كما قاله المحقق سعد
الدين والسواد وابياض اذ لو اعلا لالتبسا بعد الحذف
لالتقاء والاستغناء بفاعل مدغم ايضا وكذا اى كما ذكر
فى عدم الاعلال والادغام جميع تصاريف هذه الكلمات
اوائل ابواب المذكورات من نحو قول الى ابياض هذا
من الامثلة المختلفة والمطردة اى المتفقة وقد ع فتنبه
فى الاوائل وظاهر من البين ما لا يعل من الاجوف
شرعى فيما يتمه مما يعل منه ولله دره حيث ميز بينهما
ولم يهمل ولم يجمل ما لا يعل والفد افاد ما يعل واجاد حيث
فصل اعلال كل باب ونوع فيه ولم يخلطه فحسن ترتيبه
وترصيفه وسهل مراجعته وحفظ وتوضيحه فقال ويعل

قياسا

76

قياسا مطردا ويغير ما عداها اى المذكورات
معها وهو الظاهر او تصاريفها معها واعلاله اى ما عدا ها
مطلقا خمسة انواع اعلم ان الاصل فى الاعلال الفعل
التشقيل الكثير الاستعمال والسفر والتنوع الثلاثى الماضى
ثم المضارع ثم غير الثلاثى منه ثم الموازن له من
الاسم ثم غيره هذا مما استنبط من جواهر كلامهم وزوا هر
مرامهم بل هو المنصوص فى كلام بعضهم فاحفظ ينفعك
فى المواضع العديدة لا سيما فى الاطرادات والاحتجاجات
الكثيرة الاول المعهود منها اولها قلبهما اى ما عدا ها
واوا كان او ياء الفا مفعول القلب مبتدأ خبره حاصل وذلك القلب
اذا تحركتا التثنية بالنظر الى الظاهر والا فالافراد هو
الظاهر فتدبر وانفتح ما قبلهما ابتداء وانما قلبت
الفا لان كلا منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك
حركته وحركة ما قبله اجتمع اربع حركات متواليات
ولو تقديرا فقلبوهما الفا ليحصل نوع خفة بالمجانسة
وقد مر انه حرف يؤمن معه من الحركة نحو قال وباع من القول
والبيع والنقاد من القود واختار من الخيرة ونحو ينقاد
ويختار بفتح الياء وضمها ونحو منقاد اصله منقود اسم فاعل
او مفعول ومختار اصله مختير كذلك والقلب الفا واقع
فى جميع مطرداتها وان حذف لداع ما فى بعضها ويجى
وتجدا فقال من الوحدة فيهما اى نحو منقاد ومختار لفظ
الفاعل والمفعول ويختلف التقدير اى تقديرهما كما اشرنا
اى اصلهما المرفوض اذ الاصول فى كلام العرب العربا مرفوضة

مثلا لا يقولون في السعة منقود كسرا او فتحا بل منقاد
كما انهم يقولون قال لا اقول مختص منقاد من المشترك فاعرفه
بنفعك ثم اي بعد قلبهما الفا ان اجتمع ساكنان احد هما
الف والاخر اخر يحذف الالف المقلوبة اليها حرف العلة
نحو انقدن اصله انقودن انقودن قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار انقادن فحذف الالف للساكنين
فصار انقدن واخترن اصله اختيرن فاعل كانقدن معلوما
حال منهما لا مجهولين فان اصلهما انقودن واختيرن
بضم الهمزة والقاف والتاء وكسر الواو والياء فنقل
كسرتهما الى ما قبلهما بعد سلب ضمته تنقلب الواو في الاول
ياء لانكسار ما قبلها فحذف للالتقاء فالمحذوف ياء مقلوبة
او اصلية وما زاد عليها بالغا او منتهيا الى اخرهما والاخر
واخل ايضا نحو انقدت انقدت انقدتما انقدتم انقدتن
انقدت انقدنا واخترت اخترت اخترتما اخترتم اخترتن
اخترت اخترنا ونحو ينقدن اصله ينقودن جمع المؤنث
الغائبة وتنقدن جمع المؤنث المخاطبة ويخترن وتخترن
معلومات ومجهولات ونحو لم ينقد ولا ينقد ولم ينقد ولم يختر
واصلها واعلالها ظاهران والمحذوف فيها للاجتماع بالقلب
الالف المقلوبة وقوله في ماضي الثلاثي المتصل به ضمير
متحرك وهو السبب للتغيير ظرف لقوله يبدل تبديلا
حركة الفاء منقولة من الفتحة الخفيفة الى الكسرة اي
تزال الفتحة وتؤتى بها مكانها اي الكسرة ان كان عينه ياء او واوا
للانفصال الحقيقي فافراد مكسورة كالواو العين او حرف

العلة

77

العلة لتدل اي الكسرة للجنبتة على الياء المحذوفة بعد
قلبها الفا للساكنين الالف ولام الفعل او على البنية اي
البناء والباب وهو فعل بكسر العين الذي هو الواو المحذوفة
بعد قلبها الفا يعني نحو البيع اصله بيعن قلبت الفا فحذفت
للساكنين الالف والعين فصار بعن بفتح الفاء ثم كسرت
لتدل على الياء وقيل في اعلال مثل قلن وبعن نقل فعل بالفتح
الى فعل بالضم في الواوي والكسر في اليائي فنقلت حركتهما
الى ما قبلهما بعد سلب حركته فحذفتا للالتقاء وهذا وان كان
ايسر الا ان الاول اقيس واشبه وخفن من الخوف اصله
خوفن كعلمن فاعل كبعن فصار خفن بالفتح ثم كسرت لتدل
على بنيته ووزنه ومراعاة بيان البنية لتعلقه بالمعنى حيث
امكن اولى من التفرقة بين الواوي واليائي فترك التفرقة بينهما
في فعل بالكسر والتزم واحيل الامر على القرائن لانه اذا عرف
الوزن والهيئة عرف [illegible] معناه والمخصوص المقصود بخلاف
نحو قلت قاله النحرير في امتحانه الى اخرها اي الى بعنا وخفنا
وتبدل حركته منها الى الضمة بعد الحذف ان كان عينه واوا
مفتوحة لتدل الضمة للجنبتة عليها اي الواو المحذوفة بعد
قلبها الفا نحو قلن واشباله الى اخره وانما يراعوا فيه بيان البنية
بابقاء الصحة بعين ما ذكر في العلة لعدم امكان الدلالة عليها
فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فان اختلاف اوزان
الفعل الثلاثي بحركات العين ولما لم يمكن التنبيه على البنية
في فعل بالفتح راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي والنوع
الثلاثي من الحجة او للواحد نقل حركة العين مطلقا الى ما

قبله واوا كان العين او ياء وذلك النقل ثابت اذا تحركتا
اى الواو والياء باتى حركة كانت والحال ان ما قبلهما ساكن
صحيح لا حرف علة اذ لا اعلال فيه كما مر كقول وبيع وتقول
وتبيع على قول ولا صحيح متحرك اذ اعلاله لبس بالنقل كقام
نحو يقول اصله يقول نقل ضمة الواو لثقلها الى ما قبلها لصحته
فبقى الواو على حالها لسكونها وانضمام ما قبلها وبيع كيقول
ومبيع مصدر ميمى واسم زمان او مكان اصله مبيع بكسر
الياء وابيع ماضيا مجهولا من الافعال او مضارعا متكلما منه
او من الثلاثى والاول هو الاظهر فتدبر وابيع مضارعا معلوما
منه واستبيع ماضيا مجهولا او مضارعا متكلما من الاستفعال
ويستبيع مضارعا معلوما منه ومبيع فاعل من الافعال ولو
لا هذا الامكن حمل قوله ومبيع عليه ولا وجه للعكس
ومستبيع اسم فاعل من الاستفعال وما كان بعد اعلال
النقل اعلال اخر فى بعض المواد اشار الى التفصيل بالترديدات
فقال وان كان العين واوا مكسورة تقلب العين او الواو
بعد نقل حركته وهى الكسرة الى ما قبلها ياء مفعول تقلب
لسكونها ولينها وانكسار ما قبلها وهو من دواعى الياء ففيه
داع بلا مانع نحو اقيم ماض مجهول من الافعال اصله اقوم نقلت
كسرة الواو لثقلها عليه الى ما قبله ثم قلبت لسكونها
وانكسار ما قبلها ياء فحدث ويقيم مضارع معلوم منه اصله
يقوم فعمل فيه ما عمل فى اقيم واستقيم ماض مجهول من الاستفعال
اصله استقوم يستقيم مضارع معلوم اصله يستقوم
ومقيم اسم فاعل من الافعال اصله مقوم ومستقيم اسم فاعل
من

من الاستفعال اصله مستقوم وان كان العين من الاجوف
او نحنه مفتوحا سواء واوا كان او ياء قلبت العين او
الواو والياء فى الافراد للترديد الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها
لوجود الداعى وعدم المانع وتوحكما لتحركهما فى الاصل
وانفتاح ما قبلهما الآن اى فى الحال مبنى على الفتح وما
ذلك الا للتخفيف ولو قليلا والاعلال الماضى الثلاثى
المعلوم نحو يقال اصله يقول ويهاب اصله يهيب
من الهيبة معلوما او مجهولا واقام واستقام اصلهما اقوم
واستقوم معلومين ويقام من الافعال ويستقام مجهولين
ومقام ومستقام ومقام بالفتح وبالعكس اعلم انه قال
صاحب الكشاف فى قوله تعالى مالك يوم الدين
مجرى مجرى المفعول به والامام البيضاوى اجراه مجرى
المفعول به وقال العلامة الشريف ومجرى بالضم اسم مكان
مجازى ويجوز الفتح والا ترجح الضم للتناسب والفاضل العصام
اختار الفتح فى محل ليس هو محله بل مجرى فيه الاجراء ثم قال
نعم لو جعل مفعولا مطلقا كان الاظهر التناسب اللفظى
فاذا علمت حال المجرى فقس عليه المقام واجره مجراه
فانه ذاهب مذهبه وقائم مقامه بحسب المقام وكذا
المناب فليتدبر حال كون هذه الثلاثة او سواء كانت
مصدرا او مكانا او زمانا اكتفاء باحد القرينين اذ لا تغاير
بينهما وجمع كل منها مكانا او المكان والاول افيد والثانى
انسب فافهم واما المصدر ولو ميميا فلا يعرف كما مر
بالالف والتاء اذ لا اشتراطنا للجمع بالواو والنون

كما سبق نحو مقامات بالضم والفتح ومبانات ومستقامات
بالضم وكان مقتضى القياس على الصحيح ان يجمع اسم المكان
من الثلاثي الاجوف ايضا على مقاوم كمنائر على ما مر لا مقامات
لكن لم يجمع على هذا لئلا يقع الكسر على الواو والياء واعلال
هذه الامثلة ظاهرة مما ذكره وفي شرح الشافية واعلم
انه ليس نقل الفتحة الى الفاء للثقل لانها اخف الحركات
فلا يستثقل على الواو والياء ولا سيما بعد السكون وفي
الوسط الذي ليس محل التغيير بل انما ينقل الفتحة لاتباع
الفرع للاصل في اسكان العين مع الدلالة على التنبيه
وذلك لان الفاء ليس لها حركة في تلك الامثلة
فاذا تحركت بها وسكون العين علم ان تلك الفتحة فتحة
العين هذا وان اجتمع ساكنان بعد النقل يحذف العين بعد
قلبه الى ما يجانس حركة ما قبلها او جد مقتضيه او بدونه
ان لم يوجد نحو المقام اصله مقوم معلوما من الافعال قلبت
الواو الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها لما ذكر انفا فاجتمع
ساكنان الالف المقلوبة والميم فحذفت فصار المقام واصله
مجهولا اقوم بضم الهمزة وكسر الواو قلبت الواو
ياء بعد نقل كسرتها الى ما قبلها للداعي فاجتمع ساكنان
فحذفت فصار اقيم وكذا استقمن معلومين او مجهولين
وتصاريفهما الى اخرهما اي الى اقمنا واستقمنا ونحو
ليقل وليبع امرين ولا يقل ولا يبع نهيين ولم يقل ولم يبع
مضارعين مجزومين ويقلن ويبعن جمع المؤنث الغائبة
وتقلن وتبعن جمع المؤنث المخاطبة معلومات او مجهولات

ولذا

ولذا اطلق وفي نحو قيل وبيع وخيف وهيب اوامر سيتغني
مجهول العامل في الظرف المتقدم بالمعوبة لا النيابة او النائب
وهو نحو جارا او مجرورا لا يتقدم على الاصح والنائب مصدرة
عن الهمزة بحركة الفاء المطلقة المنقولة اليه من العين ويعوض
التاء عن المحذوف في اخر مصدري باب الافعال والاستفعال
من الاجوف نحو اقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام
نقلت حركة واوهما لعليته الى ما قبله لصحته فقلبت الفا
لداعيه فحذف العين كالفعل للساكنين كما في عرضهما الالف
المصدر لانه علامة جاءت كلينا والمعنى عند العلامتين
صاحبي المفصل والمفتاح وحذف المصدر لا العين عند
الامامين الهمامين الخليل وسيبويه لانه متاخر وقد عوض
عنه التاء المصدرية وللعين مدخل في البناء والمعنى ايضا
وان لم يكن علامة ولما كان حذف العين عوض عنه التاء
في الاخر على ما هو مذهب الاخفش وكلام المصنف التحرير
يميل اليه فوزنهما افالة واستفالة لان الغرض من الحذف
حصول الخفة كالادغام فكما انهم يدغمون اول المثلين لتحصيل
الخفة كذلك يجب حذف الاولى من الساكنين قياسا على الادغام
ولان الثانية علامة لدلالتها على المصدر والحذف
ينافيها ودليل الامامين ان الثقل انما نشا منها وانها زائدة
وهي اولى بالحذف وانها اقرب الى محل التغيير فعلى هذا
وزنهما افعلة واستفعلة وفي مفعول الاجوف من الثلاثي
المجرد وكثرة النظائر مؤيدة للاول ولذا اثره التحرير في
معان الى نظائر بحذف العين هذا نحو وفي نحو قلح كما في غيره

اى لحذف العين الذى فى غير اسم مفعول عند الاخفش فهذا القياس
تأييد لمذهبه ببيان النظير ورد المسهم المختلف الى المعين المتفق
واجيب ما الفرق بانه انما حذف فى غيره لكون الثانى صحيحا
وهنا ليس كذلك فالقياس مع الفارق نحو مقول على مفعول
لكن فى اليائى يبدل حركة ما قبل العين الى الكسرة لتدل اى
الكسرة على الياء المحذوفة فينقلب واو المفعول ياء لسكونها و
انكسار ما قبلها مع الاعلال فعله فالداعى موجود والمانع مفقود
نحو مكيل على مفيل اصله مكيول وقال سيبويه مكسور مرفوع
المحذوف واو المفعول لكن يبدل حركة ما قبل العين العين
العارضة فى اليائى الى الكسرة لئلا ينقلب الياء الساكنة واوا
للداعى وعدم المانع فان لا يلتبس اليائى بالواوى ويجوز الرفع
ووجه الفريقين فى الامعان متبع للمجيبان مرو للعطشان
فاجعل الانظار فى الامعان تكن مشارا بالبنان وفى الشافية
فخالف اصليهما اى سيبويه والاخفش وفى شرحها اما سيبويه
فلان اصله انه اذا اجتمع ساكنان واولهما لين حذف واما
الاخفش فلان اصله اذا وقع الفاء مضمومة وبعدها ياء اصلية
ساكنة ما قبلها قلبها واوا محافظة على الضمة وكان كل منهما
خالفا اصله من وجه اخر والنوع الثالث للاثنين او من الهمزة
المذكورة قلب عينه اى الاجوف سواء واوا كان او ياء همزة
مفعول القلب وذلك القلب والثالث بعيد كائن فى
اسم فاعل الكائن من الثلاثى المجرد نحو قائل وكائل منتهيا ذلك
النحو الى اخرها لوقوعها بعد الالف زائدة كما فى كساء
وبناء اما ابتداء وهو الظاهر من كلامه لان الهمزة بعد الالف

لكونهما

لكونهما من جنسه ولو متحركا اخف من الواو والياء واما بعد
قلبهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما بناء على الساكن ليس
بحاجز حصين ومانع قوى فاجتمع الفان فحذف احدهما
يلتبس بالماضى فقلب الاخيرة همزة لقربها من الالف
ورجح الاول بقلة الاعلال والثانى بالموافقة تعف
عليه تفعله والوفاق له مرعى فى تغييراتهم كما مر بل كثير منها
من باب الطرد والتوفيق تعف عليه بالتتبع والتوفيق ولكل
وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات بالتحقيق وقيل اصلهما
قال وكال ماضيين زيد الالف بعد الفاء قبل الالف
فلا التقاء قلب المقلوبة همزة لتقاربهما اذ الحذف يخل بالوزن
ويؤدى الى اللبس والعلامة لا تغير مهما امكن ثم قيل انها
لتحركها وسكون ما قبلها تكتب بصورة الياء على ما هو الرسم
فلا تغتر بالصورة وكن من ارباب الرسم ولا ينقط فانه يخالف
كائل ورد اولى الشمائل كان رسول الله صلى الله تع عليه وسلم
ليس بالطويل البائن ولا بالقصير وفى شرحه للفاضل
العصام ومما وقع البعض اخير فى هذا المقام ووجه خفى
انه قال البائن بالياء اخر الحروف وتجوز الهمزة لانه يخالف
ما تقرر فى محله من وجوب الاعلال فاعل اعلال فعله
الا ترى انه خطئ الحريرى حيث نقل نقطة قال ابو على
الفارسى حين زار من ظنه فاضلا ورأى فى مجلس
الزيارة نقطة فانك انه ضارع زيارتى لك وقام من مجلسه
غضبان على ما فى الحارسردى فلو جاز ابقاء الياء ولم يكن
النقطة خطأ لانه لا يكون الياء مكتوبا انتهى والحاصل النوع

الرابع اى رابع الخمسة قلب عينه اى الاجوف ياءً وذلك
القلب واقع فى المصادر التى اعلّ فعلها اى افعالها فلا
فلا اعلال لها مدخل فى اعلالها فتدبر اذا كان عينها اى اعيان
المصادر واواً والكسر ما قبلها فيها وان لم يوجد بعدها الف
خلافاً لبعضهم نحو قيام اصله قوام من قام قلب الواو ياءً
لاقتضاء ما قبله وليِّن طبيعة المفتوح كما كن اذ الفتحة اخ
السكون وصيام اصله صوام من صام وقيم بمعنى مصدر كما
كما فى الشافية ولكنه من النوادر المقبولة قال الله تعالى قبيل
الاعراف دينا قيماً وقال البيضاوى وقرأ ابن عامر وعاصم و
حمزة والكسائى قيماً على انه مصدر نعت به وان كان القياس
قوماً كعوض فاعل لاعلال فعله كالقيام انتهى فهذا حجة على
ذلك البعض وكانه نظر الى الندرة وفى اكثر النسخ وصيم بعد
وقيم ولم نجده مصدراً اصلاً فالمعتمد عدمه والاعلال لاعلال
الفعل بخلاف قوام من المفاعلة حيث لم تقلب لان فعله وهو
قاوم لم يعلّ لما مر من اللبس واصالة الثلاثى مع ان فيه نوع
خفة بالفتح والنوع الخامس قد عرفت امثاله سلب حركة
ما قبل العين ونقل حركته اليه واواً كان او ياءً وذلك المذكور
من السلب فالنقل حاصل اذا كانا مكسورين بعد ضمة كما فى
مجهول الماضى من الثلاثى المجرد ومن بابى الانفعال والافتعال
نحو بيع وانكيل واختير مجهولين وكذا ان كان العين منه
واواً تنقلب بعده ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها نحو قيل
وانقيد واعتيد مجهولين اصلها قول وانقود واعتود و
اعلالها بين ولو اجتمع بعده ايضاً ساكنان بالتصال

ما يسكن

81

ما يسكن لامه به تحذف منه العين ان كانت لعليته لالالتقاء
الساكنين لصحته نحو قلن بكسر القاف اصله قولن فلا تسوية
عنه باب الاعلال بين المعلوم والمجهول فى الصيغ الثلاث لفظاً وبعض
اصله بيعن فيفيد بالاعلال التسوية بينهما فاكتفى
بالفرق التقديرى واحيل على القرائن واختترن والتقدن
بكسر التاء والقاف اصله اختيرن وانقودن انحال كونها
مجهولات فان اعلال معلوماتها ليس من هذا

الباب

النوع البناء السادس قد تعرفت وجوه امثاله فى
بيان احوال افراد الناقص او فى تحصيل او الكاتبها انما سمى به
لنقصان حرفه فى الجزم وحركته فى الرفع ويدل الاربعة للكون
مثل غزوت ورميت ذا اربعة احرف على خلاف الاصل
بخلاف مثل وعدت وطويت واخذت ومددت
فاستغرب فسمى به فافترق لكون ماضيه على اربعة احرف
اذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك فان قيل هذه العلة موجودة
فى كل ما هو على اربعة احرف من المجردات قلت هو فى نحو ذلك
على الاصل بخلافه فان كونه على الثلاثية هنا اولى منه فى الاجوف
لكون حرف العلة فى الآخر فلما خالف ذلك وبقى على
الاربعة استغرب فسمى به وايضاً تسمية الشئ بالشئ
لا يقتضى اختصاصه به قال المحقق عز الدين ان تسمية الشئ
باسم معنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزء فى المسمى والمراد
ذات باعتبار نسبة المعنى اليها فهذه التسمية تطرد فى كل
ذات كذلك كالاحمر فانه لذات ما لها حمرة فالمعتبر فى المعنى
خصوصيته صفة اعنى الحمرة مع ذات ما فاطرد فى جميع محاله

وقد يعتبر ذلك المعنى من حيث انه مرجح لذلك الاسم من
غير دخوله في التسمية وكونه جزءاً من المسمى والمراد ذات
مخصوصة فيها المعنى فهذه التسمية لا تطرد في جميع الذوات
التي توجد فيها ذلك المعنى اذ المعنى المسمى انما هو تلك
الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل
علماً لشخص له حمرة والحاصل ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح
فيطرد وقد يكون للترجيح فلا يطرد فافهم ذلك وقد استقصينا هذا
قبيل فصل الصفات فعليك به فانه من اهم المهمات وهو ما
اي كلمة اشتقاقية كان لامه لا فاؤه ولا عينه وقد مر رجوع
الضمير فارجع وحده لا مع عينه او فائه فانه احتراز عن اللفيفين
حرف علة واواً او ياءً والالف لا يكون اصلاً فانطبق
المعرف ويجتمع الناقص مع مهموز الفاء نحو ابى وارى واما
وانى واوا واسا ومع مهموز العين نحو رأى ونأى ومأى لا مع
مهموز اللام لعدم الامكان ولا يجيء الناقص الواوي من يفعل
بالكسر ولا اليائي من يفعل بالضم لما مر في الاجوف واسم الزمان
واسم المكان منه اي الناقص مطلقاً يجيء اي اسم الزمان و
المكان والافراد لاتحاد الاسم او الوزن او على البدل بفتح العين
وسكون الفاء لتوالي اربع حركات ولو تقديراً في كلمة
وان كان وصلية مشتقاً من يفعل بكسر العين بالاستقراء
اما من يفعل بالفتح فللموافقة لما هو الاصل واما من يفعل بالضم فللا مر اه
الخفة وعدم مفعل بالضم بالاستقراء للثقل واما من يفعل بالكسر
مع ان الاصل فيه الوفاق فللفرار عن توالي الكسرات
ولو تقديراً في كلمة حقيقية وتقديراً بان اعني الياء على
لو كسر

لو كسر العين في مفتوح العين ومضمومه يلزم هنا التوالي
ايضاً لانقلاب الواو ياءً ح لتطرفها وانكسار ما قبلها
نحو مغزى اصله مغزو من الغزو وقلب الواو ياءً لوقوعها
رابعة ثم الياء الفاً لانفتاح ما قبلها الفاً فحذف لالتقائه
مع التنوين ولذا كتبت بالياء ومن قلبها اولاً الفاً كتبه الفاً
والاول اوفق والشهر ومرمى من الرمي ولقد اصاب ههنا
في تمييز ما لا يعل من الناقص عما لا يعل واخراجه من البين
ثم تفصيل ما يعل والعلالة فقال ولا يعل الواو اي واو الناقص
بل يصح في ثلثة مواضع بينها بقوله اذا كان ثالثاً لا رابعاً
فصاعداً كاغزين واستغزين فانه يعل ح بالقلب
كما سيجيء ساكناً سكوناً [illegible] وكذا الفتح اولها المتبادر ن
لا عارضياً بان تقلب حركتها الى ما قبلها كقام اصلياً وقد مر وما قبله
مفتوح حالية وفي بعض النسخ مفتوحاً لما مر من الخفة بلا
اعلال نحو يغزوان الخ اي الى يغزونا او اذا كان ما قبلها
مضموماً وهي ساكنة مرفوع او منصوب او مفتوحة كائنة
في الفعل او ظرف كان واما في الاسم فيحذف لانه لم يوجد
في كلامهم اسم اخره واو ما قبله مضموم نحو سرو من الخامس
اي صار سيداً ولن يغزو ويغزوان والغزو امثلة لما
كان مفتوحة وما قبلها مضموماً ونحو سروان الخ اي الى سرونا
ويغزون والغزون امثلة لما كانت ساكنة مع ضم ما قبلها
فالتمثيل غير مناسب وهي ايضاً من الصنايع البديعية ووجه عدم
الاعلال لها في هذه الصورة مجانستها لحركة ما قبلها وخفة
السكون والفتحة لانها اخته ولا يعل الياء منه في مواضع ثلثة

ايضاً صرح بها بقوله اذا كان ما قبلها مكسوراً وهي اي والحال
انها ساكنة او مفتوحة او من باب العطف على معمولي عاملين
لما ذكر من المواقاة والموانسة والخفة نحو خشي كعلم من الخشية
وخشيت بسكون التاء ولن يرمي ويرميان امثلة المفتوح الفاء
ونحو خشيت بحركات التاء ونرمين وارمين امثلة لساكن الياء
وكذا لا يعل الياء اذا كانت ساكنة والحال ان ما قبلها مفتوح
نحو رميني والمشترين الى اخرها اي الى رمينا والمشترينا لما سبق
في اول باب الاجوف من امر السوالي ولا يعلان اي الواو والياء
المتحركان شروع في الحكم المشترك اثر بيان الحكم المختص
وذلك في موضع بينه بقوله اذا كانت ما قبلها ساكناً سكوناً
اصلياً صحيحاً بخلاف ما اذا كان حرف علة فانه ح يعل كصبي
اصله صبيو من الصبا وه نحو غزو للمصدر وغزوة للمرة او للنوع
ورمي ورمية كذلك لان حركة الاعراب لما لعدم لزوالها
بزوال العامل والتاء طارية لا اعتبار لها على ان سكون ما قبلها
لاصالته لا ينقل اليه الحركة لحفظ البنية وجمع بناء النوع ممن
الواوي يخالف الصحيح في جواز تسكين العين ليحصل الخفة
بتسكين ما قبل الواو وبخلاف الصحيح مع تخفيفه كما في الصحيح و
عدم جواز كسره لئلا يلزم الصعود من الكسرة السفلى
الى الواو العلوية ثم بعد الفراغ عن مواضع عدم الاعلال
الناقص شرع انواع الاعلال ومحاله وهو اعم في الباب
فقال والاعلال الناقص مطلقاً سبعة انواع الاول اعلال
مختص بالواو فيه وقولنا مطلقاً اي سواء كان الناقص واوياً
او يائياً والاعلال بتغيير بعض حروف العلة الى بعضها او الى غيره

ويبين

83

ويبين ذلك بترتيب مناسب كي يستبين عند طالب
والراغب وهو اي المختص به قلبه ياء وذلك واقع في موضعين
احدهما موضع اذا كان ما قبلها مكسوراً سواء كانت ساكنة
او متحركة وسواء كانت في الاسم او في الفعل وسواء كانت ثابتة
اولا وسواء صارت اللام في حكم الوسط بلحوق حرف لازم نحو
غزيان على فعلان من الغزو فان اللام في حكم الوسط للزوم الالف
والنون فيه اولم تصر نحو رضي اصله رضو معلوماً او مجهولاً
من الرضوان وغزي مجهول غزا اصله غزو وكذا اعطي
مجهولاً اصله اعطو وغازية اصله غازوة قلبت في كلها ياء
لانكسار ما قبلها واستثقالهم الواو المتطرفة بعد الكسرة وتجوز
ان يجعل المثالان الاخيران من الموضع الثاني ولذا قال وكذا و
لا يستدعي الكسرة ما قبلها ولين تحريكه الفتحة لكونها اخت
السكون وثانيهما موضع اذا كانت الواو رابعة فصاعداً
لا ثالثة فانها لا تقلب نحو دعوت لخفة الثلاثي ولم يكن ما قبلها
مضموماً كيدعو مفتوحاً او مكسوراً وجملة عطف او حال نحو
اعطيت الى اخره اصله اعطوت الى اخره وهو اعطيت معلوماً مما ل
ما قبلها مفتوح ومجهولاً ما قبلها مكسوراً ولذا اطلقه وكذا اي
كاعطيت في القلب نحو يغزيان مجهولين لا معلومين اذ لا
قلب قبلهما ح لعدم التطرف والحمل على المفرد قلب الواو
في هذه ياء لوقوعها في موضع يليق به التخفيف فيه مع زيادة
ثقلها بكونها رابعة [illegible] مع تعذر تخفيفها بالاخف
الذي هو الالف [illegible] مثل يدعو فان الواو لم تقلب
منه ياء وثور بعده لانضمام ما قبلها ويجوز ان يكون حملاً على

الماضي كغزي فان الواو فيه انقلبت ياء لانكسار ما قبلها
فحمل المضارع عليه للمماثلة والامر كالمضارع واذا كانوا
قد اعلوا اسم الفاعل للاعلال فعله مع اختلاف نوعيهما فاعلال
المضارع لاعلال الماضي مع اتحاد نوعيهما اولى وهذا اصل
اصيل وكذا اعلال الماضي لاعلال المضارع كاغزيت
واستصفيت حملا على يغزي ويستصفي على قول من يشترط
التطرف في قلب الواو ياء ولذا قال وكذا كما سبق والنوع
الثاني من الانواع السبعة قلب لامه قبل بعد اسكانه
لينقلب واوا كان او ياء الفا لمزيد التخفيف وذلك القلب
واقع عند اجتماع شرائطه بينها بقوله اذا تحركتا والساكن
الاصلي خفيف وانفتح ما قبلهما ليستدعي الالف ولم يكن
بعدهما الف التثنية او ياؤها اي التثنية وسيأتي فائدة
القيد او الف جمع المؤنث هكذا في اكثر النسخ وهو الصواب
وفي بعضها او نون جمع المؤنث ولم يلزم من القلب اجتماع
الاعلالين في حرفين فلا يمنع قلب الواو ياء ثم الياء الفا
في مثل يدعى لكون ذلك قلبين في محل واحد لا حرفين
متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل فلا يمنع حذف الطرفين
في مثل قه اذ بين محلي الاعلال فاصل وهو العين فلا توالي في
كلمة واحدة من جنس واحد فلا يمنع النقل والقلب في نحو يقول
مجهولا لعدم الجنسية لان النقل غير القلب وذلك
لئلا يلزم اجحافها واختلال دلالتها المراد واما اذا كان اجتماعهما صح
في حرف او في غير متواليين او في كلمتين او من نوعين فلا و
قد علمت ان ارتفاع الموانع معتبر في القواعد وان لم يذكر

فينقصر

فينقصر نحو غزى ورمى والعطى اصله العطو قلبت ياء لوقوعها
رابعة او تبعا لمضارعه ثم الياء الفا لاجتماع الشروط
مطلقا واشترى من الشراء والستقصى اصله الستقصو من
القصوى قلبت ياء لوقوعها سادسة او تبعا لمستقبله
ثم الياء الفا لما مر والعروري اصله العرورو من العري كاعشوشب
وارعوى من ارعوا اي كف وهو ناقص من باب افعل اصله
ارعوو ولم تدغم لتقدم الاعلال على الادغام لان التخفيف
اتم وهو فيه اتم بل قلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة
بلا ضم ما قبلها لان سبب الاعلال في مثل هذه الصورة
موجب لا يتخلف اصلا بخلاف سبب الادغام لجواز
حيي بلا ادغام وقد عرفت اتمية التخفيف عنه وقيل لان
للاعلال قد ينظر فيه الى حرف وفي الادغام الى حرفين البتة
وايضا الاعلال عنا في الاخر الذي هو محل التغيير والادغام
في الوسط على ان الاعلال بالنظر الى ذات الحرف
والادغام الى الاجتماع مع المثل ثم قلبت الفا فصار ارعوى
ولم يقلب واوه اي ارعوى الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها
لئلا يلزم اجتماع الاعلالين الممنوعين المعهودين وللاولوية
الاخر بالتغيير غنية عن البيان والتغيير ولذا لم يعكس الاعلال
ولئلا يقع الضمة على الياء المقلوبة من الواو في مضارعه
ويقال يرعاي اذ هو في كلامهم مرفوض وكذا اي مثل ما ذكر
من الافعال في قلبها لامها الفا نحو المغزى اصله مغزو قلبت
ياء ثم الياء الفا والمرمى بفتح الميم فيهما مصدر ميمي او اسم زمان
او مكان من غزا ورمى او بضمه اسم مفعول او زمان او مكان او

او مصدرين ميميين من الافعال منهما وكذا منكرا بهما كمغزى ومرمى
واتما مثلتهما من المعرفين لظهور كلهما في المماثلة بظهور الفهما
ومراماة مصدرا من باب المفاعلة اصله مراميه من الرمي ولما
قيد فيما سبق بقوله ولم يكن بعدهما الف التثنية او ياؤه
ذكر فائدته بقوله واذا كان بعدهما الف التثنية او ياؤه
او الف جمع المؤنث كمعطيات ومرميات اسم مفعول تركه
لكونه كالف التثنية في وجه عدم الاعلال لا يعلان اي الواو
والياء نحو غزوا ورميا واعطيا وتخشيان معلوما او مجهولا و
يعطيان مجهولا واخشيا امرا مثنى ومعطيان اسم مفعول مثنى
ومعطيين كذلك لانه لو اعلا في الامثلة الاول لاجتمع ساكنان
ويحذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولو اعلا في الثانيين
لاجتمع ساكنان ايضا فيحذف احدهما فيلتبس بالمفرد
عند الجزم والنصب ولم يحذف في الرفع طردا للباب وانما
لم يعل في اخشيا وان لم يلتبس به اتباعا للمضارع لاشتقاقه
منه واما في الاخير فيلزم الالتباس به عند الاضافة في الرفع
واما عدم الاعلال في النصب والجر وان لم يلتبس كما عند
عدم الاضافة فللاطراد وكذا لا يعلان اذا كان بعد هما
نون جمع المؤنث لكون سكونهما ح لازما اهمله عن المرور
المسئلة مرارا والانسب عدم الاهمال في كفاية المبتدي
الا ان يقال تركه وامثاله لعنايته ثم اي بعدما علمت
قواعد قلب الواو والياء الفا فاعلم انه بعد القلب
المذكور ان اجتمع ساكنان اولهما الالف يحذف الالف
المقلوبة منهما بعد القلب فالطرف للجزاء وبقي ما قبلها

على

85

على الفتح نحو غزوا ورموا واعطوا واشتروا واستقصوا
اصلها غزووا ورميوا واعطيوا واستقصيوا جموعا
معلومات قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما مع عدم الموانع فاجتمع ساكنان الالف والواو
فحذف الالف اذ الواو في مثلها ضمير لا يحذف لا تحذف
وابقي ما قبلها مفتوحا لان الاصل ابقاء ما كان ما لم يوجد
المزيل وليس فليبق على انها تدل على الالف المحذوفة
وانت خبير بان مثل قولك مصدرا لا يعلل بالخفة وكذا المفردة
المؤنثة نحو غزت واعطت واستقصت اصلها غزوت
واعطوت واستقصوت وتثنيتها نحو غزتا واشترتا ولا يعتبر
بحركة التاء فيها في حق هذا الحذف فقط فافهم لعروضها
بالف الضمير اللازم لها وقيل لانه حرف موضوع على السكون
والعارض كالمعدوم وكذا اي كما ذكر من الافعال في الحذف
والابقاء نحو معطون ومصطفون ومعطين ومصطفين اسمي
مفعول من الاعطاء والاصطفاء وتخشون ولم تخشوا معلوما
او مجهولا واخشون بفتح الهمزة جمع مذكر من افعل التفضيل
واخشوا امرا ولما فرغ عن الاعلال بقلب بعض حروف
العلة بعضا شرع في قلبها الى الملحق بها فقال والنوع
الثالث من السبعة قلبهما اي الواو والياء همزة لما مر
في النوع الثالث من باب الاجوف من الاعلال وذلك القلب
واقع اذا وقعتا اي الواو والياء بعد الف زائدة واقعتين
في الطرف من الا قصر وظرف لو وقعتا بعد تقييده بالاول او على
التنازع او الاول حال كما في نحو تغزاء مبالغة مصدر كتنصار

اصله تغزاو من الغزو ونحو عطاآ وبناآ ومغزآء اسم آلة
كمنصار او صيغة مبالغة كمضياف اصله مغزاو وكما في اسم
فعل على فعال كغزاء مكسورا كضراب وكما في مصدر ناقص من
المزيد فيه على الثلاثي رباعيا او خماسيا او سداسيا قياسيا
او سماعيا كان قبل اخره الف للمصدر صفة للمصدر نحو اعطاء
افعال ورماء كقتال مفاعلة واشتراء افتعال واستقصاء استفعال
وارعواء كاحمرار افعلال بالتخفيف والنوع الرابع للثلاثة او
من السبعة سلب حركتها اي حذف الواو والياء وذلك
السلب موجب اذا كانا يجوز في امثاله التذكير كالتانيث
وكذلك تراهم يتفننون فيها فتنبه ولا نناقش فيها فان
انتهاء تحرك منتهية مضمومين او مكسورين لا مفتوحين
للخفة نحو كان يغزو ويغازيان ولم يكن ما قبلهما مفتوحا او بالفتح
يخفان كيخشى فان فيه قولين مضموما او مكسورا نحو يغزو ويرمي
اصلهما يغزو ويرمي بالضم وترميين وتغزين مفردة مخاطبا
لا جمعا مونثا مخاطبة كتضربين اذ لا حركة فيه على الياء فضلا عن
الضم والكسر والسلب فرع الايجاب والثبوت فيتحقق فيه
ثبت العرش ثم انقش واصلهما ترميين وتغزوين كتضربين
سلب الكسرة للاستثقال فحذف الواو والياء الاولى للاجتماع
لان ياء الضمير لا يحذف فلو اخر هذا عن قوله ثم ان اجتمع
لكان انسب واظهر الا انه لما مثل به هنا لهذه القاعدة
فتامل والغازي والرامي عرفتهما ليثبت لا ما هنا فيظهر التمثيل
ثم اتى بعد السلب ان اجتمع به ساكنان يحذفان اي الواو والياء
لهما نحو غاز اصله غازو كما مر قلب الواو لتطرفها ياء ثم سلب

حركتها

حركتها اي ضمة او كسرة رفعا او جرا وجوز السلب
بلا قلب اي ان اجتمع ساكنان فحذف الياء او الواو ولان
التنوين صحيح وعلامة لا تحذف بلا ضرورة ورام من الرمي
ومعط اصله معطو كمكرم فاعل كغاز ومشتر اصله مشتري
وان كان اي وجد في صورة السلب بعدهما اي الواو
والياء واو جمع مضمرا اولا وبذلك عليه الاطلاق والسياق ق
يضم ما قبلها بعد حذفهما وان لم يضم قبل ليصح الواو
اي واو الجمع ولا ينقلب نحو رضوا اصله رضيوا من الرضوان
بل رضووا وخشوا اصله خشيوا من الخشية ويغزون و
يرمون وغازون اصلها يغزوون مما كان ما قبل الواو
مضموما ويرميون وغازوون من المكسور منهما ومعطون
اسم فاعل واصله معطوون بكسر الطاء كمكرمون فانه بفتحه
اسم مفعول ليس من الرباعي فاعلن بهذه الاعلال وقيل
نقل الحركة الى العين بعد سلب حركته وان كان وثبت
فيها ايضا بعدهما ياء الضمير اي ياء هو الضمير يكسر ما قبلهما
ليصح الياء ولا يتبدل نحو تغزين اصله تغزوين كتنصرين من الغزي
اصله الغزوي والخامس تبديل ضمة ما قبلها كسرة فاذا
ابدلت اليها او بسببها تنقلب الواو ياء للانكسار
ولو عارضية ثم تحذف حركتها للاستثقال وان اجتمع
بالحذف ساكنان تحذفان اي الياءان المنقلبة والاصلية
ايضا اي كحركتها وهذا اقرب او كما سبق في مثل غاز الى مثل
تغزين وذلك المذكور من التبديل في القلب في الحذف ثابت
اذا كان ناء في الطرف بعد ضمة في الاسم كما في مصدري

باب التفعل والتفاعل نحو التمني اصله التمنو بدل ضمته ما قبل
الواو كسرة لاستثقالها حينئذ ثم قلب الواو ياء لانكسار
ما قبلها فحذف حركتها لو ضمًا او كسرًا للاستثقال وقيل
قلبت اولًا ياء لتطرفها بعد ضمة ثم كسر ما قبلها لاجلها
والترامي والتعاطي اصلهما الترامي والتعاطو فاعل كالتمني
امثلة لحذف الحركة فقط فالثاني للاصلية والباقي للمنقلبة
والاول من التفعل والثاني من التفاعل ونحو تمنٍّ وترامٍ وتعاطٍ
امثلة لحذف انفسها ايضًا بالاعلال كغازٍ ولذا اخرجها
باعادة نحو على سبك ما سبق وكذا مثل التبقي والتخطي و
والتاخي والتلهي والتراخي والتباكي ونحو التسلقي والتقلسي
معرفات ومنكرات والسادس من تلك الانواع اسقاطها
اى حذف واو الناقص ويائه وكذا الاصل كما في لم يخش لكونها
كحركة لام غيره حال كونه علامة للجزم كالحركة في غيره وفي بعض
النسخ حالة الجزم ولو بطريق الوقف كما في بعض الامر
وذلك اى الاسقاط المذكور يكون في مطلق الامر والنهي وما
اى وفي مضارع دخله الجازم حرفًا او اسمًا اذا لم يتصل بهن
اى بهذه الثلاثة ضمير الظرف للتطرف نحو ليغز واغز ولا تغز
وليرم ولم يرم وليخش ونحو ومن يخش من الله لم يعصه وكذا
قوله تع ومن يوق شح نفسه الاية واما اذا لم يتصل بها
فلبيان الامر كذلك مثل ليغزوا ولم يرميا وليخشا ومثل
ليغزون والسابع منها الادغام وقد مر بيانه اى ادغام
من الناقص وذلك اى هذا الادغام يوجد اذا اجتمع و
واوان والاولى منهما ساكنة الجملة حالية فالادغام واجب

الظاهر اذا اتصل بها

على

على ما مر نحو مغزو على الافصح وهو القياس اصله مغزوو و
فادغم ويقال في مثله مغزي ايضًا فصيحًا كثيرًا واذا اجتمع
الواو والياء والاولى واوًا او ياءً ساكنة فتقلب الواو
ياء في مطردًا فيدغم للخفة ولا يعكس للخفة للثقلة ثم اى
بعد القلب والادغام يكسر ما قبلها اى الياء المنقلبة
لتصح وتزيد الخفة بالتناسب لو اى ان كان مضمومًا ولو
مكسورًا ايبقى نحو مرمي اصله مرموي ادغمت بعد القلب
فكسر الميم ويحتمل ان يكسر ثم يقلب الواو ويعكس
للكسر والسكون واما قولهم هذا امر ممضو عليه فشاذ
ثم اعلم ان قوله اذا اجتمع الخ وامثاله وان كانت
من القضايا المهملة التي لا يجب ان تصدق كلية لكن يجب
ان يكون قواعد العلوم على وجه يصدق كلية كما هو المستنبط من
كلامهم وهو المصرح في شرح المختصر العزي للسعد التفتازاني
وذكر للمسئلة الاخيرة شرائط لا بد منها في نفس الامر مع
قطع النظر عن موقع الواو والياء مطلقًا وهي انه اذا وقعت
الاولى واوًا يجب ان لا يكون بدلًا عن اخرى كسوير وتسوير
مجهولي ساير وساير وان لا يكون الواو والياء في افعل
كايوم واويل ولا في الاعلام كحيوة وحيوة وان يكونا في
كلمة او في حكمها كمسلمي لا في كلمتين مستقلتين كيغزو يومًا
ويقضي وطرًا وان وقعت ياء يجب ان لا تكون بدلًا عن
اخرى ايضًا كديوان اصله دوان فلا تقلب ياء في هذه
الصور وايضًا يجب ان لا يكون الياء ياء التصـ
التصغير اذا لم يكن الواو طرفًا كاسيود اذ لا يجب القلب

فيه بل يجوز وانت خبير بان شيئاً من ذلك لا يرد على هذا
الكتاب فان هذا الاعلال فيه قسم من اعلال الناقص القسم
من الكلمة الاشتقاقية فلا تطمئن بالخبير فانه تحقيقاً وتقصير منه
فتكون من اهل التقصير تحقيقاً ولما كان مثل يرى مهموزاً وناقصاً
وكان ياء مضارعه في الكثير تضاريفه معتلاً ولا كثر حكم الكل كثيراً
ولم يكن حذف الهمزة الا في المضارع والامر والنهي كما ستقف
عليه لم يبينه في المهموز كغيره بل جعل بيانه ذيلاً لانواع الاعلال
الناقص مسطوراً في اعلال الهمزة فقال وتقول انت موافق
للعرب الخلص فهو امر مغن وان كان خبراً لفظاً او هي اي العرب
العرباء بعض فقل مثل قولهم واذا كان مثل هذا الكلام لتعليم كلام
العرب لا لمجرد الاخبار فتوجيه هنا ليس بعجب مع ان الفاضل
العصام على علو شانه الشديد قدره هكذا في اسماء العدد
ونون التاكيد وتبعه صاحب الافضال وهذا كمصباح بل اصباح
والاول اشهر والثاني اظهر في مضارع رأى يرى الخ مقول القول
يريان يرون ترى اي او انت ترين بفتح الراء انت يا الكسر تريان
تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة يرين بفتح الراء هي تري انتم
ترين انتن ولم يوجد هذا في بعض النسخ فترين الاولى لمصاحاري
ترى فذهب مما سبق وجه العدد والترتيب واشار اليه بقوله
فيتحد لفظا الواحدة المخاطبة وجمعه اي لفظها وهو ترين وفي
بعض النسخ وجمعها والتقدير والاصل مختلف اذ اصل الواحدة
ترأيين والجمع ترأين فالفرق بالقرائن وسيشير اليه في الاعلال
بقوله فيحذف الهمزة وجوباً اي حذفاً واجباً او وجوبياً او
ذا وجوب او حذف وجوب في سعة الكلام لوجود الداعي

على ماهو وعدم المانع واما الضرورات فتبيح المحظورات
وينقل حركتها الى ماقبلها وهو الراء في الجمع من يرى الخ متنازع
فيه للفعلين ثم اي بعد النقل يقلب الياء في غير التثنى الاربعة
وهو جمع تثنية فغيرها ستة وفي بعض النسخ الثاني ولعل
الثاني ساقط ولو صح فالمراد ثاني الواحد والواحدة وهو التثنى
من يريان وتريان الفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها الآن ثم اي بعد
القلب تحذف اي الالف في جمع المذكر والواحدة المخاطبة لاجتماع
الساكنين فيهما بها مع علتها وتاخرها كما اي كحذفها له في
يخشون وكذا اي كائناً كوجوب حذفها من مضارع رأى
يجب حذف الهمزة من امره اي رأى او يرى ونهيه لما ذكر فكذا حال
من فاعل يجب والواو داخل عليه وكذا امثاله ولا يجب
حذف الهمزة في غير هذه المثلثة وتقول العرب او انت في
نحو طلب امره المعلوم صيغة للامر او المخاطب المجهول مثل لتر
لانتفاء العلة وهي الكثرة ره رى ريا روا رين بفتح الراء
فيها واصل ره ارأى كافتح وفي بعض النسخ ارء كعند وسقط
لامه وان صح في نفسه خفف همزته الثانية بنقل حركتها الى الراء   الى حي
بحذفها فالمراد بما في بعض النسخ من حذف بدل خفف حذفها
بعد نقل حركتها ثم استغنى عن همزة الوصل بسبب حركة الراء
كما هو شانها على ماسبق وسقط لامه جزماً او وقفاً فصار
على حرف واحد وهو الفاء المفتوحة فلزمه الهاء الساكنة في حال
الوقف كما هو شان امثاله وراه في المقصود في الواحد المذكر
وتركه التحرير لظهوره من المثال ولعل مقصوده دفع احتمال زيادتها
في غيره اطراداً او في امثلة الكفاية كفاية له وفي السيف

وذاتها في غيره جائز لاظهار المد قال الشيخ ابن الحاجب
في الشافية والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمة كتب ره زيدا
وقه زيدا بالهاء انتهى اي بالحاقها باخرهما في حالة
الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء كذا في شروحها
وقد علمت ان الابتداء بالساكن متعذر وان قيل بامكانه
عقلا والوقف على المتحرك قبيح ممنوع كما تقرر في علم
التجويد وقد مر بحثه وقد بقيت الكلمة على حرف واحد
فلا يمكن اسكانه ويقبح تحريكه بل يتعذر فيؤتى بها لكمال
لينها وخفائها خروجها من مخرجها فكانه لم يوجد شيء وقيل واما
حال الوصل فتقول ربا رجل وكذا اي كما يجب حذفها فيما ذكر
يجب حذف همزته في جميع تصاريف باب الافعال مضارعا
وامرا ونهيا وغيرها لما مر في اوائل المهموز نحو اري يري اصلها
ارأى يرأى كاعلى يعلى فافهم ليس امر لا يرى نهي من اسم فاعل
مري اسم مفعول وزمان ومكان ومصدر وكتبه بالياء لانه هو
المختار على ما حققه في شرح الشافية وشروحها اراءة وهو الافصح
الاشهر ولذا قدمه وفي القاموس اريته اياه اراءة اراء
واراية وفي بعض النسخ ارأية واراءة مصدران ومرتان
ونوعان اصلهما ارائي كاعلام بتقدير الف واحد خففت
همزته بالحذف بعد النقل كفعلة ثم اي بعد التخفيف عوض
عنها التاء المصدرية في الاخر كما في اجازة وعدة في الاكثر و
كثر اراء بدونها كما اشار اليه في القاموس فلو اراه ايضا
لكان احسن واما اراءة طرف اعلالها تفصيلا على وجه

ينكشف

ينكشف نقاب الحجاب عن مطلوب ذي جمال ففي شرح
المراح للشارح المدقق فارجع اليه ترى المرام على كمال
تحرز الياء عن الطرف بالتاء فلم يجب قلبه بهمزة لعدم
واعي التطرف واستدراك من عدم وجوب الجواز بقوله
ولكن لما كانت التاء المعوضة عارضة ومن المعلوم ان العارض
كالمعدوم فكان فعل او حرف الياء مرفوعة او منصوب
في التطرف بالعروض فجاز قلبها بعد قلبها الفا همزة جواب
لما فجاز او فكان قال الشيخ الرضي ورضي به الفاضل العصام
لما ظرف بمعنى اذ يلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله
تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما
كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا انتهى ثم ان هذا
على تقدير تقديم الحذف والتعويض على القلب او لزوم التاء
كما في سقاية فليتامل وحكم الماضي والمضارع من باب الفعلاة
من ملحقات الرباعي نحو سلقى يسلقي وقلسى يقلسي
وباب الافعنلاء من ملحق الافعنلال نحو اسلنقى يسلنقي كحكمهما يهما
من السلقي لحكم مثل رمى يرمي وهو قلب لامهما وهو الياء في
الماضي وتركها ساكنا بعد حذف ضمها في المضارع وحكمهما
من باب التفعلي من ملحقات التفعل نحو تسلقى يتسلقى منه
ايضا وتقلسى يتقلسى كحكم مثل تسعى يتسعى وهو القلب
والحذف والابقاء وهذا على رأي كون الزائد في هذه الابواب
هو الياء ويؤيده رسم الكتابة واما على رأي كونه هو الالف
فالامر بين وقد اسلفنا ذلك وتحققت ما هنالك

بر بين صح   بر قصبين صح

بلا فرق بينهما وان وصلية لم يكونا بهذه الثلثة ناقصة
كهذين لانهما من السلق كما عرفت واما قلسى تقلسى
من القلسوة واما فى بعض النسخ من لم يكن باليآء
فجمع مؤنث بنون مشددة وان سئمت فقل كما ان
الادغام يتترك كثيرا كذلك يحطه فيها قليلا بل كثيرا
تدبر وفقنا الله تع الى اوساط الامور وهو الحق والصواب
وعصمنا عن ضديهما فانه العاصم الوهاب ولما فصل انواع
الاعلال الناقص على وجه يتميز بعض عن بعض ضبطها ثانيا ضبطا
كليا اجماليا ونبه على ذلك تسهيلا لحفظها وكفاية للمبتدى
فى ضبطها فقال فظهر مما ذكرنا من الانواع السبعة لاعلال
الناقص ان كل ناقص من الكلمة الاشتقاقية فانها هى المقسم
الاول مع ان السوق اليها يسوق اذا اتصل به اى باخره
فانهم يستعملون الاتصال هكذا ولذا ابدله بالدخول فى الاخر
على ان ما وقع فى كلامه يرشدك الى مرامه واو اوياء ضمير
اولا لغير التثنية اولا يحذف لامه فيها كغزوا ومعطيان يحذف
لامه وهو الواو والياء فعلا كان او اسما مشتقا او مشتقا منه
نحو غزوا اصله غزووا كنصروا وغازون رفعا اصله غازيون
واصله غازوون وتغزين بكسر الزاء اصله تغزوين وغازين
نصبا وجرا اصله غازيين وكذا اى كما يحذف لامه على هذا التقرير
يحذف ايضا ان اتصل به اى باخر الناقص التاء للتانيث
الساكنة فان المتحرك من خواص الاسم كما فى غازية فلا يحذف
لامه وسيصرح به كما ان الساكنة من خواص الفعل فهذا الحكم
مختص به وسكون ما فى حيزه كذا انواعا اخرقال ونحو للوصل تحرك

التاء

90

التاء بالف التثنية لاجتماع الساكنين بهما اذ لا اعتبار لهذه
الحركة لعروضها والتخفيف مطلوب وقولهم العارض كالمعدوم
ليس بكلى فافهم اذا كان ما قبل لامه اى الناقص ثلاثيا اولا
مفتوحا نحو غزت غزتا واشترت اشترتا واعطت
اعطتا واصلها غزوت غزوتا واشتريت اشتريتا من
الافتعال اليائى واعطوت اعطوتا من الافعال الواوى معلومات
ملابسا او هذا ملتبس بخلاف نحو خشيت خشيتا معلومين
ومجهولين واعطيت واشتريت مجهولين مؤنثات مما كان
ما قبل لامه مكسورة فانه لا يحذف لامه فيها وسيصرح به
لعدم المقتضى او اتصل به التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة
الاخر لا لتاكيد ولم يكن ما قبل لامه ساكنا عطف او حال اذ لو سكن
لا يحذف لامه بل لا يعل اصلا للخفة كغزو ورمى وكذا مثل
دلو وظبى من الجوامد فتدبر نحو غاز ومعط اصلها غازى ومعطى
بل غازو ومعطو او ان دخله الجازم حرفا او اسما ولم يكن
ولم يوجد فى اخره ضمير فاعل بالاضافة او الوصف وفى بعض
النسخ الفاعل لا مفعول لم يغز اذ لو كان فيه لا يحذف
كغزوت مثلث التاء نحو لم يغز وليغز ومثل قول الناصح
من يرم سهما الى منعمه يرمه والله الى نفسه وفيما
عداها ظرف لثابت او حال من ضميره وما عبارة عن
الناقص والمرفوع اليه والمنصوب الى اصناف الناقص
من الصور لامه واوا او ياء ثابت لا يحذف لانتفاء العلة
فى عداها ما اشير اليها انتفى فيه احد القيود المذكورة فى
الضوابط الاربعة فتفكر ولا تقصر فى تتبع الابواب

مطلب الباب السابع

ولا تنقص في اتمام الناقص كالاخوات وتهيأ وتلفف لفتح
باب روضته اللفيف ونشم للف اثمار اشجارها بلطف
اللطيف اللهم كما لففت لنا اضعاف الائك المضاعفة
في مواضي الابواب انشر علينا الى ابواب نعمائك
في باب اللفيف بحسن التوفيق والعصمة يا وهاب
الباب المعهود عند المخاطبين من الطلاب السابع
من ابواب هذا الكتاب المقصور عليها بلا ارتياب ويجري
ههنا التوجيهات الماضية في الابواب في اللفيف
قد اشير الى وجه تأخيره فيما تقدم مع انه اظهر من ان يخفى
لمن اقدم ولما كان الكتاب كفاية للمبتدي لم يكتف
ههنا ايضا بما يفهم من وجه الحصر والتقسيم بل اتى بتعريف
صريح فقال وهو في الاصل بمعنى الملفوف فيه فهو من باب المشترك
اي فيه وفي الاصطلاح ما اي الكلمة الاشتقاقية اذ هي
الجنس العالي في الكتاب او المجردة الغير السالم منها التي
او الذي كان الاثنان من حروف اصوله حرفي علة واوين
او يائين او مختلفين مطلقا وقد مر حال الالف مرارا واما ما
كان جميعها حروف علة فقد بينا انه ليس له الامثال الواو
والياء وانه ليس من مقسم الكتاب فلذا لم يتعرض له من
اصحاب المتون فيما رأينا الا المحقق عز الدين في خزرج الستة
الباقية وفهم منه وجه التسمية فانه من قولهم لفيف
للمجتمعين من قبائل شتى وكذا في قسمه الاثنان فلقد
احسن حيث صرح بالتعاريف وضمنها وجوه التسامي
لا كصاحب المراح وذلك اي اللفيف او ما كان حع قسما

الاول

الاول لفيف مفروق والثاني لفيف مقرون او بدل بعض
او كل من الكل وفصلهما بقوله اما اللفيف المفروق ويقال له
المعتل الفاء واللام فما اي لفيف اذ هو الجنس القريب
او كلمة اشتقاقية كان فاؤه ولامه حرفي علة فخرج
المقرون قدمه وفاق المراح خلاف العزي لانه يجيء
من ثلثة ابواب والمقرون من اثنين وسيصرح بهما
ولانه لقلته بحثه بالنسبة اليه احرى بان يخرج من
البين وان كان قلة المباحث مناسبة للتأخير
من وجه آخر ولهذا جعل كثرة بحث المقرون
من دواعي تقديمه في العزي ولكل وجهة ولانه مثال من
وجه والفاء مقدم وقال الشارح رح المدقق للمراح ولانهما
اذا اجتمعا تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف
الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب
الى الصحيح فهو احق بالتقديم انتهى ولانه ليس فيه بحث
عن الادغام الخارج عن وظيفة الباب بخلاف المقرون
فان بحثه به مقرون ولو استقراء او ولانه يجيء المفروق
ولما استعمل من الابواب بالاستقراء الا من باب ضرب
وهو الثاني نحو وقى يقي كرمى يرمي ووعد من باب علم وهو
الثالث نحو وجي يوجى كخشي يخشى ومن باب
حسب وهو السادس نحو ولي يلي كوجي ويقي وتجمع
المفروق سماعا مع المهموز العين لا الفاء واللام
للتعذر نحو وأى يئي كوقي يقي ومخاطب امرها المعلوم
قه وجه وله واه ولما كان للمفروق جهتا المثالية والناقصية

كما عرف من التعريف قال وحكم فائه اى المفروق مطلقا
في الحذف والثبوت والقلب كحكم فاء المثال وقد مر
فالمثال للحذف نحو يقي ويلي ويني وللقلب نحو ميقي اصله
موقي اسم آلة وفي بعض النسخ ميفي من الوفاء لا الوقاية
ونحو اتقى اصله اوتقى فالاول العلف فائه وهو الواو والياء و
الثاني لقلبه تاء وللثبوت نحو وقي ووجي وولي ووأى
ونحو ايق ووايو وذلك كيعد وميعاد واتعد ووعد ووالعد
وحكم لامه كحكم لام الناقص في جميع الاحكام من مثل الحذف
والقلب والابقاء على الحال والسلب كما مثله المتن و
كواق وموقي حتى ان امره كامره مطلقا ولنون خفاء جنه
للمبتدي بينه بقوله وتقول العرب فقل كما تقولون او انت
موافق للمخلص فانهم يقولون كذا فعلى هذا جملة تقول امر
معنى وان كان اخبار لفظا واما على الاول فالامر منوى
فافهم في مخاطب امره المعلوم وامر المجهول قه في اصله
او في قيا قوا فين اصلهما او قيوا او قين والعلالهما يفهم
من العلال قه ولذا اكتفى بقوله واصلى قه او في حذف
فاؤه والمستغني عن همزة الوصل كما اى ه لاستغنائه عنها
في لفظا عد وحذف لامه كما في لفظا رم فبقي على حرف
واحد وهو القاف المكسورة فلزمه الهاء في الوقف
كما مر واما اللفيف المقرون فهما اى اللفيف الذى كان
عينه ولامه حرفي علة ولم يجئ من الاشتقاقات ما كان
فاؤه وعينه حرفي علة ومثل بين اسم بلد ويوم وويل ليست
منها المقرون الاول من باب ضرب نحو طوى يطوى ليطو اطوكما

لا يطو افعال طاو ومطوى صفتان طي مصدر واصلهما
طوى بفتح الياء يطوى بضمها ليطوى لا يطوى اطوى بلا
باثباتها طاوى به وبالتنوين مطووى بواوين وياء ولنوع
خفاء في هذا المصدر بينه بقوله واصله اى طي طوى
تقول اجتمعت الواو والياء فيه وسبقت احديهما
وهي الواو ملابسة بالسكون وتاءخرت الاخرى
بالحركة فقلبت الواو ياء فادغمت المقلوبة في الاصلية
وجوبا ومنه روى الحديث يرويه رواية ومن باب
علم نحو روى يروى من الماء ريا فتحا وكسرا او روى
كصغر لا رواة وهو ريان وهي ريا كعطشان عطشى
كذا في القاموس ويجتمع المقرون مع مهموز الفاء لا العين
واللام لامتناعه نحو اوى كضرب اويا بضم الهمزة وقد
يكسر للاتباع كذا في القاموس ولم يجئ من مهموز الفاء
ما عينه ولامه واو للثقل فان كانا اى حرفا العلة في
المقرون او عينه ولامه يائين نحو حيي كعلم اورده صاحب
القاموس في مادة الياء لا الواو حيث قال الحي بكسر الحاء
والحيوان محركة والحيوة والحيوة بسكون الواو نقيض
الموت حيي كرضي حيا وحي يحيى ويحي انتهى وكذا في
غيره ولولا انه على واوية الحيوان كما قيل اذ اصله حييان عند
المحققين ولم يقلب احدى اليائين الفا لئلا يجحف ولم يدغم
لئلا يلتبس فقلب الاخيرة واوا للمثلية في العلية
تخفيفا وقولهم الواو اثقل ليس بكلي على ان متصرفات
حيي مرشدة الى الياء اذ هي مما يعرف به الاصل كما عرف في محله

ولا ينافيه قولهم المبهم يحمل على الاكثر وهو الواو اذ الابهام
ممنوع ولو سلم فهو عند عدم التعارف قال الشيخ ابن
الحاجب في الشافية واو حيوان بدل عن ياء وقال
مولانا سنان الدين في الصافية شرح الشافية اصله
حييان لعدم نظيره بالاستقراء والاستدلال بمجئ على
ان الواو والياء في الاصل ضعيف لاحتمال كون الثانية منقلبة
عن واو للكسرة والقياس ان تقلب الياء الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لا الثانية لان بحذف احدى
الالفين التبست بغيرها مع ان علة قلب الاولى باقية
بعد فقلب الثانية واوا لكراهة اجتماع المثلين لا الاولى
لان التغيير بالاخر اولى ولم يسكن الاولى ليكون مطابقا لمدلوله
في التحرك كالجولان والسيلان والخفقان فالموتان محمول
عليه لانه نقيضه لغة انتهى فلا عبرة لما قيل ان اصله حيو
ثم صار حيي يجوز فيه الادغام للتجانس ان لم يمنع مانع
والا فلا كما سيشير اليه بقوله الى حيين وقد سبق في بابه
فلا اعتبار عليه والادغام هو الاكثر ولذا قدمه وتأخير
الفك مع كسر لام الاخر فتدبر وفي الشافية ولكثرة الادغام
في باب حيي للمثلين وقد يكسر الفاء وفي شروحها
قال سيبويه الادغام اكثر والاخرى عربية كثيرة ووجه
الكسر الاتباع بالنقل بعد السلب والاظهار اي
البيان ايضا لئلا يلزم تحريك الياء الا بالضم في المضارع
لان قياس ما ادغم في الماضي ان يدغم فيه ايضا وقيل
لعدم لزومها فانها تحذف كحيوا وقد تقلب كحيي فكانتها

لم

لم يجتمعا وقد قرئ بهما ما في الانفال في وقعة بدر في قوله
تع ويحيى من حي عن بينة قال الامام البيضاوي وقرأ ابن
كثير ونافع وابو بكر ويعقوب من حيي بفك الادغام للحمل
على المستقبل في ماضيه اي مقرون ذي يائين لا في غيره
الكائن او كائنا من الثلاثي المجرد لا من غيره وحكم الملحقين سيقرع
سمعك فوجه نحوه نظرك وقلبك نحو حيي وعيي وريي حيا
بالادغام كعض عضا يعض وما زاد وهو حيوا حيت حيتا
منتهيا الى حيين بالفك جمع المؤنث الغائبة كعضضن
ومن حيين الى حيينا فالغاية خارجة عن الغيبا فان امثال هذه
النونات من موانع الادغام على ما عرف في المضاعف
ونحو حيي حييا حييوا ابا لبيان ان حي اي حيي وهو حيينا ولا يعل
بوجه ما غير حييو بيائين من تصاريف حيي لمانع ما واما
حيوا فانه اي حيوا او الشان ان يجوز فيه حيوا بحذف
الثانية التي هي اللام كرضوا وقد مر كقوله وكنا حسبنا هم
فوارس كهمس حيوا بعدما ماتوا من الدهر اعصرا ويجب
الادغام في الصفة المشبهة منه نحو حيي حيان بالادغام
وجمعه احياء بالقلب وعيي عييان وريي ريان نه ولا يجوز
الاظهار حملا على فعلها اذ تفرع امثالها على افعالها انما هو
في الاعلال لا الادغام على ان الحمل على الاكثر وهو لغة الادغام
كما عرفت اولى منه على الاقل وهو لغة الاظهار كذا افاده
العلامة السعد وتبعه صاحب السيف ولما فرغ عن
جائز الادغام وواجبه من ذي اليائين اراد ان يبين ممتنعه
منه فقال ولا يجوز الادغام بل ممتنع في غيرهما اي غير الماضين

المذكورين وهو بعض المثال وكل المضارع وماضي الثلاثي
المزيد فيه ومضارعه وعجزهما نحو حييان الى الاخر وقد
بينا ونحيي مضارع حتى وحيي بلا ادغام ولو نصبا كقوله
تع أليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى واحيى يحيي
احياء من الافعال وتحيى تحيي تحية من التفعيل وحاى
يحايي محاياة من المفاعلة واستحيى يستحيي استحياء
من الاستفعال وهذا هو اللغة الحجازية وهو الاصل الشايع و
عليه قوله تع ان الله لا يستحيي ويستحيون نساءكم الايتين
واما التميمية فحذف احدى اليائين لكثرة الاستعمال
كلا ادر في لا ادري وقوله تعالى ولم تك شيئا ولم اك
بغيا الايتين في لم تك ولم اكن ثم المحذوفة العين على الاصح
كما قيل بل الحق كما في شرح السعد العلامة كقولهم
استحى ولم يستح بلا ياء وقبل اللام وكان وجه كون الاخر
محل التغيير فافهم وذلك كاستحى يستحي نحو كاشترى
يشتري وعليه قوله يصف ابلا. اما استحيين
الماء يعرض نفسه كرعا بسبت في اناء من الورد و
لقلتها ~~[illegible]~~ وضعفها تركه ولذا قال المحقق الزنجاني و
منهم من يقول استحى نحو وانت خبير بان البيت من باب
الضرورة كما تخبرك بها علمك بالعروض ويعل اخره كالناقص
اي اخره وقد عرفت من تقرير هذا الفقير لكلام العلامة التحرير
احكام القيود واضدادها من ذي اليائين بلا تقصير فلما
جاءت النوبة الى ذي الواوين بين احكامه بعد ذي اليائين
بقوله وان كانا واوين فلا يدغم اي لا يوجد ادغام احدهما

في

في الاخر لان ماضيه اي اللفيف المقرون الذي كان حرفا
العلة فيه واوين مطلقا ولان نجره اي نجر ماضيه من تصاريفه
اصلا الا في المصدر فان فيه يدغم كما سيصرح به نحو
قوي يقوى كرضي يرضى اصلهما قوو وقلبت الواو الاخيرة
ياء فيهما لما مر في الناقص من الواو اذا انكسر ما قبلها او
وقعت متطرفة اربعة فصاعدة ولم يكن ما قبلها ياء
تخفيفا ثم قلبت الياء في المستقبل الفا واشار الى
الداعي بقوله لتحركها وانفتاح ما قبلها بلا مانع اذ لا
محذور في اجتماع هذين الاعلالين لكونهما في محلين وقال
السعد العلامة ولم يدغم لان الاعلال في مثل هذه الصورة
واجب اذ لا يجوز ان يقال رضو بلا اعلال بخلاف الادغام
اذ يجوز ان يقال حيي بلا ادغام فقدم الواجب فلم يبق
سبب الادغام لان قوي اخف من قو بالادغام و
اعتبر اجتماع الواوين في القوة للادغام فانه موجب
للخفة ونظيره الجو والنو ولم يعل العين لئلا يلزم اجتماع
الاعلالين هذا كلامه وفي الشافية الاعلال قبل الادغام
وفي الصافية لان سبب الاعلال موجب له وسبب
الادغام مجوز لا موجب ويدل عليه امتناع التصحيح في
باب رضي وجواز الفك في باب حيي انتهى وقدم
فيما سبق وتفعل في المصدر من قوي قوة بالادغام
الواجب وحكم عينه اي هذا المقرون كحكم عين الصحيح
او الحروف الصحيح بلا فرق لا يعل عينه اصلا فهذا اشارة
الى وجه الشبه وحكم لامه كحكم لام الناقص من وجه بلا فرق

لانه ناقص

في حكم ما ناظر الى التشبيه هين او مقصور على الثاني لكسما
على نسخة عدم قوله لا بعل واسم الزمان واسم المكان
وفي بعض النسخ اسما مثنى منهما اي اللفظين مطلقا فظرف
مستقر صفة للاسم او حال من ضميره في كما اي كاسم الزمان و
المكان الذي من كائنا من الناقص نحو موقى ومطوى كمرمى بفتح
العين فيهما وهو القاف والواو في الاول للاول والثاني للثاني و
والعلم ان هذه التسوية وعدم الفرق بينهما على ما اختاره
وحققه في معان الانظار وقد فرق وقيل المفروق كالمثال و
اختاره بعضهم من اولي الابصار وقد تم اصول الابواب بعناية
الملك الوهاب فالحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
لا سيما نبينا محمد والال والاصحاب وبعده خاتمة مهمة لطائفة جمة
ونكرها لعدم سبقها في الاجمال وعنوان المبحث بها اعتناد بشانه
في الاكمال وخاتمة الشيء اخره من ختم الشيء اذا ضرب عليه الخاتم
وانما يفعل هذا بعد الاختتام ومنه خاتم الانبياء محمد عليه و
عليهم السلام وفي شرح الكشاف للسعد المحقق فاتحة
الشيء اوله وخاتمته اخره اذ بهما الفتح والدخول في الامر والختم
والخروج منه والتاء للنقل لا للتانيث وكذا في غيره في احكام
نوني التاكيد فان تاكيد الاحكام من المهمات لاولي الافهام وفي
بعض النسخ نون وحل هذا التركيب قد عرفته على وجه الترتيب
فلا تغفل عن الحفظ ولا تكن من القاسي لكيلا تكون من العاري
بل تكون من الكاسي قال صاحب القاموس في مادة الهمزة اكده
تاكيدا واكده وفي مادة الواو والتوكيد افصح من التاكيد وكذا
في غيره في التنزيل ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وفي الكشاف

واكد

واكد ووكد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة بدل
وفي انوار التنزيل ومنه وكد واكد بقلب الواو همزة هذا او وجه
التخفيف كما في احد احد واقتت ولكن التاكيد الشهر
اشار اليه الزمخشري بالتقديم ولذا تراهم يستعملونه اكثر
منه وفي حاشية لابن الشيخ الفاضل قال الراغب وكدت
القول والعهد واكدته بمعنى احكمته وكل واحد منهما لغة
اصلية وليست الهمزة بدلا من الواو لانهما متساويان
في الاستعمال فليس ادعاء كون احدهما اصلا والاخرى
منقولة منها اولى من عكسه انتهى وفي حاشية للفاضل
الشهاب هذا مذهب الزجاج وغيره من النحاة وذهب
غيرهم الى انهما لغتان اصليتان كارخت وورخت لان
الاستعماليين في المادتين متساويان فلا يحسن القول بان
الواو بدل من الهمزة كما في رد المصون انتهى فتدبر وكمن
على احكام التاكيد وتوفيقه من اذكرين وعلى اطن بنا في المقالة
بعناية الهادي في عناية المبتغي في شرح كفاية المبتدي من
الصابرين ثم انه خاطب النحرير الخطيب الاديب الطالب
الراغب الاريب بالخطاب العام تنبيها له عن غفلة
المنام للتعلم الذي هو اصل المرام اعلم انه اي الشان بدخل
جوازا او اللازم نادر وفاعله نونان ومفعوله الفعل لا الاسم
ولو مشتقا في السعة لما سياتي حال كونه غير الماضي المصطلح
المصطلح ودال الزمان الحال او غير دال الزمان الماضي والحال
وبحوز التجوز او التسامح في الحال والاتي فلا يطلق على المضارع
الحال بل الحالي وذلك الغير هو الفعل الاستقبالي ويجوز كون

المغير صفة للفعل او لامه للعهد الذهني وهذا معنى قولهم ويختصان
بالمستقبل لانهما لا يؤكدان الا ما يكون مطلوبا او مشابها
به بالاستقراء والطلب يقتضي الاستقبال والمشابه ملحق
به ويجيء اذ من المعلوم ان الطالب انما يطلب عادة تحصيل
مراده الغير الموجود فيناسبه التأكيد واما الماضي فحصوله لا
لا يحتاجه والحالي وان احتمله لوجوده لكنه لامكان اطلاع
المخاطب على ضعفه وقوته في الاغلب لا يحتاج اليه فاختصت
بالاستقبالي الطلبي ونحو حكما كذا قالوا ولكنه
كما ترى لا يفيد الامتناع بل الاولوية فالوجه التأصيل في امثاله
الاستقراء واما امثال هذه التعليلات ليست الا لبيان الحكم
المناسبات في صور الدلائل والتعليلات وتقريب المسائل الى
القرائح الواهيات كما بينا ذلك وايدناه بالنقل عن الثقات
في اوائل الكتاب بالعناية فعليك بذلك اذ فيه الكفاية مع
الامر والنهي الموضوعين للطلب كما مر في فصل الافعال
ومن غيرهما اي الامر والنهي معلومات ومجهولات بيان ذلك
الغير معا اي فعل ومن بيانية وجد فيه معنى الطلب
اي معنى هو الطلب القلبي ولو بغير وضعي بل لعارض كمضارع ع
وقع بعد الفاظ الطلب وهي كثيرة كالفاظ الاستفهام
والعرض والتحضيض والتمني والقسم وسيأتي الامثلة
او ما شابهه فالفعلية عطف على الظرفية اي او فعل
خلا عن معنى الطلب وضعا الا انه شابه بوجه ما فيه
معنى الطلب وارجاع المنصوب الى الطلب يطلب
التكلف المرهوب عند ارباب الطلب نعم لو كان

العبارة

العبارة او شبهه كما في كلام بعضهم لجاز وان لم يخل عن
تسامح فليتدبر وذلك بان وقع بعد اداة النفي من
ما اتفاقا ولا ايضا على ما قاله ابن جني ولم ايضا على ما قاله
سيبويه قال ابن مالك النفي كالنهي على الاصح كقوله
يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما هذا او
بعد اداة الشرط التي زيد فيها لفظة ما لتأكيدها سواء
جاز حذفها منها كما في اما وايما وايهم ما او لزمها كما
كما في اذما وحيثما وكذا فلما وربما شاذ واما ان كانت
بدونها فدخولها نادر وربما تدخلان المضارع الخالي عن
الشرط كذا في الرضي وشرحه الفاضل العصام قال
سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن
فعبارة الكفاية اسهل واكفى حتى من عبارة ابن مالك
واوفى وقد قال الفاضل العصام في شرحه لقد جمع الكل
حيث قال في التسهيل تلحقان جواز فعل الامر والمضارع
اداة الشرط فامثلة الطلبيات نحو اضربن ولا تضربن
وهل تضربن والا تضربن فهلا تضربن ولينك تضربن ووالله
لتضربن وامثلة المشابهات مثل ما تضربن ولا تضربن
ولم تضربن ونحو اما تضربن وايما تضربن وايهم ما تضربن واذما
تضربن وحيثما تضربن اضربن هذا والشاذ كقلما تضربن وربما
تضربن والنادر كان تضربن اضربن والخالي كتضربن بالنون
الثقيلة او الخفيفة في كل منهما نونان موضوعتان للتاكيد اي
لتاكيد الحدث الفعلي الاستقبالي الطلبي وتقريره
او علة الدخول احدهما او اعني خفيفة ويقال لها مخففة ايضا

ساكنة مبنية على اصل الوضع عند البصريين على ما هو الاصل في
الحروف عندهم من عدم التركيب وبحذف متحرك الثقيلة
عند الكوفيين وبلا يمه المخففة وهي لا تدخل التثنية وجمع المونث
عند الكوفيين وجمهور البصريين لئلا يلزم اجتماع الساكنين على
غير حده خلافا ليونس امام جليل من البصريين حتى قيل ان
سيبويه اخذ عنه ايضا فانها قد تدخلهما ايضا عنده لانه
يجوز ذلك الاجتماع بل يجعله مغتفرا فيهما كما في الوقف
اتفاقا على ما قالوا او يدفعه بالكسر وعليه قراءة ابن ذكوان
في قوله تع ولا تتبعان بالكسر والتخفيف كما قاله الفاضل
العصام وقيل حملا على اختها وقد اقتدى بهما النحرير الكبير
الشهير والا فقد جعل الرضي وصاحب التسهيل الكوفيين
مع يونس الامام الجليل وانت تعلم ان ذلك بمنزلة الاستثناء
مما سبق وثقيلة مفتوحة للتخفيف على اصل الوضع اجماعا
وقال الفاضل العصام ولا يخفى انها تحتمل ان تكون حاصلة
بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد بهذا لان زيادة اللفظ لزيادة
المعنى في الاغلب وقد تحققت تحقيقه فيما مر ويؤيده الاطلاق
المثقلة والمشددة عليها في جميع التصاريف الا في التثنية
وجمع المونث كاضربان واضربنان فانها اي الثقيلة مكسورة
اي متحركة للالف بالكسر لشبهها بنون التثنية في الوقوع بعد
الالف فيهما اي التثنية وجمع المونث وطرا والالف في الجمع
المونث لتفصيل الالف بين النونات لكراهة توالي ثلاث
لا تحذف نون الضمير لانه فاعل ولا نون التاكيد لئلا يفوت
الغرض فتفرق بالالف الاخف وما قبلهما اي نوني التاكيد

مقرونا

97

مقرونا مع واو الضمير في جمع المذكر حال من ضمير مضموم لتدل الضمة
على الواو المحذوفة للمجانسة وفيما لم تحذف للاطراد ومع
يائه اي الضمير في المخاطبة مكسور لتدل الكسرة على
الياء للاطراد وما قبلها كائنا فيما عدا ذلك اي واو الضمير
ويائه فللافراد باعتبار الضمير او المذكور كما هو المذكور في
شرحي الفاضلين الجامي والعصام وذلك هو المفرد المذكر
الغائب او المخاطب او المونث لا الغائبة مفتوح للخفيف
قال الفاضل العصام يستثنى منه التثنية وجمع المونث
ومن عده ما قبل الف التثنية والف الفصل ما قبل
النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا
متينا واشار بالقاب البناء الى بناء الافعال المعربة بهما
ولم يصرح به لعدم كونه من وظائفه وما تعرض له من غيرها
فبالاستطراد لا مرما ويشير اليه ايضا بقوله وتحذف من
المستقبل بسبب دخولهما اي التنوين النونات اي
نونات ما دخلتا عليه كلها سوى نون جمع المونث فانها
لا تحذف به فالباقي بعد التثنيا نون التثاني وجموع و
المفرد المونث المخاطبة للثقيلة ونون الاخيرين للخفيفة
وتحذف وجوبا بسببه تخفيفا ايضا اي كالنونات واو
الضمير اكتفاء عنه بالضمة الدالة عليه النائبة عنه للمجانسة
وياؤه اي الضمير اكتفاء بالكسرة كذلك وقد ثقل الفعل وطال
بهما وان كان اجتماع الساكنين على حده في الثقيلة بخلاف
مثل اضربان واضربنان فافهم في الصحيح والمهموز والمضاعف
والمثال والاجوف من الاقسام الستة مثال الصحيح الذي

دخله الخفيفة لوجود معنى الطلب فيه بهل مع تصاريفه نحو
هل ينصرنّ بفتح الراء هل ينصرُنّ بضمها هل تنصرَنّ بفتحها هل تنصرِنّ
بكسرها هل تنصرُنّ بضمها هذا على وفاق الامثلة الفضلية
وشرحها بعناية الوهاب واما على خلافه فعلى خلاف
ما يرتضيه صاحب الكتاب واما عدم جواز حذف الفاعل
فانما هو عند عدم النائب ولو حركة كما تقرر في موضعه
وقد مر فافهم هل نصرَنْ هل ننصرَنّ بفتحها فيهما ومثال
ما دخله الثقيلة له هل ينصرنّ بفتح هل ينصرانّ هل ينصرُنّ هل
تنصرنّ بفتحها هل تنصرنّ بكسرها هل تنصرانّ ثلث ثنا ن
هل ينصرنانّ بسكونها هل تنصرُنّ بضمها هل تنصرنانّ هل
انصرنّ هل ننصرنّ بفتحها فيهما وقس عليه الضمير اي النحو
اي المعتبر بهذا الصحيح في التصريف بالخفيفة والثقيلة
نحو هل ياخذنّ من المهموز ونحو هل يمدنّ من المضاعف و
نحو يعدنّ من المثال وكذا اشرنا فيه الطلب ولو حكما مما هل
مر تفصيله انفا وفي الاجوف من المذكورات تعود نحو لهما
العين المحذوفة واوا او ياء نحو ليصونن وصونن امر من
من الصون وبيعن امر من البيع ولم يصونن مضارع مجزوم تا
من الصون ولو على قلة ولذا اخره وقس عليه البواقي و
اما الناقص واللفيف مطلقا منهما فيحذفان اي واو الضمير
وياؤه بدخولهما ايضا اي حذف النونات او كما في
المذكورات ان كان ما قبلهما اي الضمير من مضموما او مكسورا
اكتفاء نحو اغزنّ وارمنّ وقنّ او امر بضم العين وكسرها و واطوني ع
بالخفيفة والثقيلة فيها للالتقاء والتناسب والتخفيف

وان

وان كان ما قبلهما مفتوحا حرك الواو بالضم والياء بالكسر
للالتقاء والجنسية ولا تحذفان لعدم النائب الدال نحو اخشونّ
واخشينّ ونحو ايجونّ وايجينّ بالجيم او امر الاولان من
الناقص والاخيران من المفروق ثم اولهما للاول وثانيهما
للثاني واصلهما اخشيوا واخشيي وايجيوا وايجيي واعلالهما
في بابيهما وتعود اللام وهو الواو والياء المحذوفة للجزم
مطلقا فيهما اي الناقص واللفيف لان لامهما كحركة لام
الصحيح حال كونهما مفتوحة بدخولهما للالتقاء والتخفيف
نحو ليغزونّ وليرمينّ ونحو ليطوينّ ونحو ليقينّ ونحو لم يغزونّ
ولم يرمينّ ولم يطوينّ بفتح الواو والياء فيها وبالتنوين في
كل منهما ⁘ قد تم ختام المرام بعناية الملك العلام فالحمد لله
على نظام التمام والصلوة والسلام
على خير الانام محمد واله البررة الكرام
وصحبه نجوم الهدى لنيل دار السلام
ونسئل الله تعالى ان يشرح بهذا
الشرح صدور الطالبين
كما شرح الشرح بامتنه
المتقين قلوب بحرمة
محمد حبيبه الامين
امين امين
يا معين كتبه
الفقير الحقير
محمد بن
احمد
م

99

هذا صرف جديد للامام البركوي
عليه رحمة القوي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي النعم الكثيرة العظام • والصلوة على حبيبه محمد افضل الانام • وعلى آله البررة وصحبه الكرام • وعلى متبعيه باحسان الى يوم القيام وبعد فلما افضل علي ذو الفضل العظيم بفضل الله لا زال في حسن حفظه تعالى فائضا عليه فضل الله واستعد قريبا للتاديب والتفهيم • وناسب امثلة التصريف في ابتداء التعليم • وكان ما اشتهر منها محرفا ومحولا • وعن سمت الصواب مغيرا او مبدلا • وعلى الزوائد وسوء الترتيب محتويا • وعن بعض المهمات عاريا وخاليا • صحفه الناظرون والناسخون بعضهم جهلة لا يستخرجون • وبعضهم عمدا يغيرون يزيدون وينقصون • يريدون الاصلاح فيفسدون اردت ان اصنف رسالة منطوية على ما لا بد منه في امثلة التصريف مجردة عن الزوائد وما استغني عنه في التصريف • سائلا من الله تعالى ومتضرعا اليه • ان يبعدني من السمعة وكل ما يعاتب عليه • وان يجعله خالصا لوجهه الكريم • واياي ممن اتى الله بقلب سليم • وان ينفع به ولدي الاعز وسائر الطالبين وان يغفر لي خطيئتي يوم الدين • انه هو ارحم الراحمين مجيب اذا دعي دعوة الداعين • غفر الله تعالى لعبد قال آمين

مقدمة اعلم ان الصرف علم باحث عن الاحوال العارضة للمفردات حقيقة او حكما لذاتها من غير مقارنتها للفظ آخر من حيث صورها وموادها ماخوذتين على وجه كلي وقولنا لذاتها من غير مقارنتها للفظ آخر يخرج الاعراب والبناء فانهما عارضان للمفردات لكن لا من حيث هي مفردات بل من حيث انها مركبات

الصورة الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات

مع

100

مع الغير واما بحسبهم عن ادغام آخر احد اللفظين في اول الآخر المماثل او المجانس له وامثاله فعلى سبيل الاستطراد وتكثير الفائدة وتوضيح هذا التعريف ان الوضع وهو جعل اللفظ بازاء المعنى على نوعين شخصي سماعي هو تعيين لفظ بمادته وصورته الجزئيتين للدلالة على معنى كنصر والعلم الباحث منه يسمى علم اللغة ونوعي قياسي هو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزء من المادة زائد ماخوذ بالنوع بشرائط مخصوصة فالاول كنصر فان صورته الكلية في الفعل دالة على الزمان الماضي والثاني فان صورته مع الميم الزائدة في اوله والواو بعد عينه في الصفات دالة على ما وقع عليه الحدث والعلم الباحث منه يسمى علم الصرف لكن ليس مقصورا عليه لما عرفت فبحث الصرف عن الموضوعات والتغييرات القياسيين وذكر غير المقياسي فيه استطرادي لمشابهته المقيسة بنوع ضبط يوجد فيه كما في الجموع المكسرة السماعية فانها تذكر في الصرف على وجه يحصل به قياس لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر في اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب او لتكثير الفائدة او غيرها فقد علم مما ذكر ان موضوع المفردات المذكورة من الحيثية المخصوصة المعبر عنها بالابنية اعني الفاظا باعتبار حركاتها وسكناتها في غير اخرها واصولها وزوائدها والترتيب فيها بحسب الاصل على وجه كلي وانما قلنا في غير آخرها اذ حركة الآخر وسكونه لا يعتبر البناء ولذا جوز والاعلال في آخر الملحقات ثم اعلم ان الكلمة معتبرة في الاصول بالجنسية وفي غيرها بالنوعية وكل حرف من حروف التهجي نوع وكذا كل حركة من الحركات الثلث ومطلق الحرف والحركة جنس فمقتل ومنصر

بناءً واحد وكذا نصر وقال ونصر وقيل بخلاف اكرم واكرم وقاتل
وحوسقل والتواضع الثواتية لها هي الاحوال العارضة لها لذاتها
اما لحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها هو المقصود
الاصلي من التصرف لكونه تثنيةً وجمعاً ومصغراً ومنسوباً مصدراً و
وماضياً وغيره من المشتقات او لحاجة لفظية كتخفيف الهمزة و
الادغام والاعلال واما غائية فهي الاستغناء في معرفة الالفاظ
الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع واحد منها مع تغييره عن
سماع الباقي وتفسيره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطاء
في تلفظها ويعرف ان صدر من غيره فهذه فائدة عظيمة بيان الاقتصار
على ما ذكر من الامثلة المختلفة لما كان بحث التصرف مقصوراً على الموضوعات
النوعية والتغييرات القياسية وكان الاول هي المقصودة الا
الاصلية ومستلزمة لمعرفة بعض انواع الثانية ومدار المعرفة
بعضها الاحرف فانا انما عرفنا ان قال مغير من قول لعلمنا ان البناء
الموضوع بالنوع لماضي الثلاثي متحرك العين وسهل المعرفة للمبتدي
بخلاف الثانية اقتصر ما في هذه الرسالة عليها ثم انها على نوعين
اشتقاقية هي ما دل على الحدث وحده او مع غيره وغير اشتقاقية
بخلافه كالمصغر والمنسوب والتثنية والجمع ولما كان الاولى
اكثر عدداً واستعمالاً وفائدة مع كون الثانية نظراً اعلها بلا
عكس ذكرنا امثلتها على التفصيل وتركنا المصغر والمنسوب
رأساً لتعسر معرفتها لكثرة التغيير فيهما واكتفينا من التثنية
والجمع بما يطرأ على الاسماء الاشتقاقية لظهور المقايسة لعدم
كثرة التغيير فيهما ثم ان تلك الموضوعات الاشتقاقية انما يجوز لنا
القياس فيها اذا سمعنا واحداً منها في بابه وليس لنا ان ننقله
الى

الى باب اخر بدون السماع فاذا سمعنا قسنا فيه
ايضاً وهكذا في كل باب وفي الثلاثي المجرد لا بد من سماع
حركة العين في الماضي والمضارع لانه سماعي وكذا المصدر
المؤكد لكن لما كان اصلاً لجميع على قول ما رضينا بتركه بالكلية
بل ذكرنا من كل باب وزنه الغالب فيه لقربه من القياس وفي
قياسية بعضها سنذكر ما اخر سنذكرها ان شاء الله تعالى فظهر من هذا
ان نبينها قبل الموضوعات النوعية بيان الابواب مجموع ما ثبت
منها بالاستقراء احد وأربعون ولنذكر وجهاً للضبط والترتيب
الموضوع النوعي الاشتقاقي في ما جنسه المفرد المذكر الغائب اما مجرد
او مزيد فيه فالمجرد لا يكون حروفه الاصول اقل من الثلاثة اذ لا بد
من حرف متحرك للابتداء والاخر ساكن للوقوف عليه فلما
ثنا فيها في الصيغة كرهوا مقارنتهما وفصلوا بينهما بحرف اخر
لا يعتبر فيه حركة ولا سكون ولا اكثر من الاربعة لكثرة تقرف
الفصل ولانه ولانه يتصل به الضمير المرفوع والضمير كالجزء منه
حتى يعد ان كلمة واحدة فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم
وقد رفضوه لئلا يتوهم انه كلمتان كالهم فالمجرد اما ثلاثي او
رباعي والثلاثي لما كان اخف استعملوه في معان كثيرة مختلفة
فوضعوا له ابنية مختلفة ليدل على اختلاف المعنى ويتناسبا
وهي ستة لانه لا يكون اوله الا مفتوحاً لتعذر الابتداء بالساكن
وثقل الضمة والكسرة واما المبني للمفعول فقلته استعمالاً وبناءً
اوله من جميع الثلاثي هيئة واحدة وعروضه لكل مبني للفاعل و
لذا لم يعد باباً مستقلاً بل اورد في باب المبني للفاعل ورعاية
المناسبة بين اللفظ والمعنى سوى في الضم بل اوجبه ولكن وسطه الا

متحركاً لئلا يلتبس بالمصدر في الوقف واتصال الضمير او الاصل
الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل لكثرته والرجوع اليه
اذا اريد المرة كذا قال الخليل وتحركه ثلثة وقد عرفت لانه لا بد
لحركة الاخر وسكونه في البناء فحصل ثلثة ابنية ولما كان الفتح
اخف استعمل في معان كثيرة واحتيج اليها تحريك عين
المضارع بالحركات الثلاث اذ فاؤه ساكنة لتوالي اربع
حركات وقربه بشبهه وهو حرف المضارعة المفتوحة لخفتها
وتعذر السكون لكن لما فات في الفتحتين المخالفة التي هي الاصل
او معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فيناسبه اختلاف العينين
او هو المميز ان كما سبق فلذلك الباب والشترط فيه كون عينه
او لامه حرف حلق لثقل ليجبر فوت الاصل بحصول الخفة ولما
لم يحصل المعنى في الكسرة لكثرته في الفتحة وثقل الصعود من الكسرة
الى الضمة فتح عين مضارعها ولم يكسر بكسرة لازمة الا اذا كان
فاؤه معتلاً اذ لم يحصل خفة بسقوط الفاء فيعارض الاصل فوز
فكسرت في بعضها رعاية لهما واما الضمة فوضعوها للصفات
اللازمة وافعال الطبايع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبتها
في اللزوم فان انضمام احدى الشفتين الى الاخرى لازم في
الضمة كلزوم انضمام تلك الصفات الى صاحبها ولمشابهة
تلك الصفات لما استند والمبني للمفعول في سلب الاختيار
فكما ان الضمة جعلت علامة كما سيجيء جعلت ايضاً علامة لما
اشبهه والتزموا ضم عين المضارع تخفيفاً لمقتضى تلك
المناسبة والمشابهة او اللزوم في الصفات المذكورة وسلب
الاختيار والضمة في المبني للمفعول لا تختص بالماضي فحصل مما ذكرنا

ان

102

ان ابنية الثلاثي ما بالاصالة ثلثة وباعتبار الموضوع ستة
وان الاصل ما اختلف حركة عينه فلذا كثر كلماته و
استعماله وسمي دعائم الابواب واستحق التقديم ثم
مفتوح الماضي منها لخفتها وتقديم الماضي ثم المضارع
منه العلوية الضمة وقد علم من هذا وجه تقديم الرابع
على الخامس ووجه تقديمه على السادس مع كونه قليلاً جداً
ولم يجئ من الصحيح الا على طريق الجواز والفرعية واما الرباعي
فلكثرة حروفه لم يجئ منه الا بناء واحد والزم فيه سكون
احد حروفه لئلا يلزم اربع حركات وعين العين اذ اللام
الثانية يسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك حملاً على
الثلاثي لئلا يكونا على وتيرة واحدة فلو سكن اللام الاولى
التقى ساكنان والتزم الفتح في البواقي للخفة واما المزيد فيه
فنوعان لانه ان زيد فيه على الثلاثي فمزيد الثلاثي وان زيد فيه
على الرباعي فمزيد الرباعي ولما كان هذا اصلاً لبعض اقسام
الاول قدمناه فنقول الزائد اما واحد او اثنان ولم يزد ثالثة
لئلا يخرج من الاعتدال ويظن انه كلمتان فالاول بناء واحد
بزيادة التاء المفتوحة في الاول والثاني بابان لان احد الزائدين
فيه همزة وصل مكسورة في اوله والثاني اما نون بعد عينه قدمناه
لتقديم الزائد وكذا في امثاله واما تكرير اللام الاخيرة مع الادغام
بنقل حركته الى اللام الاولى الساكنة وجوزان يكون الزائد
الاولى لسكونها والثانية لان الاخر بالزيادة انسب وكذا كل
تكرير فان كان الاول متحركاً فالزائد الثاني بلا خلاف والفاء
ساكنة في هذين البابين اما مزيد الثلاثي فثلثة اصناف

لان الزائد اما واحد او اثنان او ثلثة لا غير اما الصنف
الاول فقسمان لانه اما ملحق بالرباعي او غير ملحق ومعنى الالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بان يزاد فيه حرف ويجعل في مقابلة
الحرف الاصلي من الاصل وان كان فيه زائد جيء به في الفرع
موضعه في الاصل ويكون الزيادة بمجرد الموازنة ليعامل معاملته
في التكسير والتصغير والمصدر ونحوها فاستخرج ليس ملحقا
باحرنجم ولا مقتل بجعفر ولا اكرم بدحرج والثاني احق بالتقديم
لكثرته استعمالا وافرادا واصالته بالنسبة الى الاول فهو
ثلثة ابواب لان الزائد فيه اما من جنس الاصول ولا يكون الا من
جنس العين ليدغم اذ في الفاء لا يدغم اصلا ولا في اللام عند
اتصال الضمير المرفوع المتحرك والتزم الفتح في الفاء والعين للخفة
قدمناه على الثالث لكون الزائد من جنس الاصول مع احتمال
اشتراك الثالث في محل الزيادة بخلاف الاول او الالف لخفتها
فهي اما في الاول فتصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنا والعين
مفتوحا لما مر او بين الفاء والعين اذ ما بعد العين محل زيادة الف
المصدر وبعد اللام يلتبس بالتثنية الملحق ثمانية لانه اما بتكرير
او بزيادة والتكرار اما فاء على مذهب الكوفيين اخترناه لظهور
الاشتقاق ولما لم يوجد تماثل الفاء والعين في الاصول فصلوا
بينهما بالعين وشرطوا ان يكون مضاعفا ليتأتى الفصل
ويتقوى ولذا لم يكرر العين للالحاق للزوم اللبس والثقل
او الاستحاش او لام فلا بد عنه لئلا يبطل الالحاق بتسكين ما
قبل الاخر والزائد لا يكون الا حرف علة لكثرة دورها وزيادتها
او مشبهها بها وهو النون ولا يزاد الا ما قبل الاخر لان حرف

الالحاق

الحاضر مخاطبهما بسبب ايراد مثالهما في الامثلة المختلفة والتعبير
عنهما بخلاف تعبير الماضي والمضارع ولهذا اعتبرنا عنهما في ترجمتهما
بلفظ فعل امر مفرد مذكر غائب وكذا في النهي كما في الثاني المضارع
وللتعجب صيغتان وشرط القياسية ان يكون ثلاثيا مجردا لا زما
اصلا او ردا اختصر فانما بنا مدلوله في الزمان الزمان على الاستمرار
فانما بالفاعل قابلا للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر ولكن
الصيغة الاولى منقولة من الخبر المعنى ماضي الافعال قدمناه على
الثانية المنقولة من الامر واما الاسم فاما صفة او اسم لانه ان دل على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فوصف والا فاسم والصفة
لكونه اقرب من الفعل لفظا ومعنى وتصرفا احق بالتقديم فمنها اما دالة
على مجرد ثبوت الحدث لذات ما او مع زيادة على الغير وضعا والاول
قرب واشبه للفعل فلذا قدمناه فهو اما موازن للفعل لفظا وتقديرا
او غير موازن الثاني الصفة المشبهة وهي مشتقة من الماضي او
المضارع اللازم من الثلاثيين فلم نذكرها لان اكثر صيغها سماعي
والفعل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلي وان كان قياسيا
ذكره يستلزم اما تكرير المثال من باب واحد او ترك اسم التفضيل
والموازن اما دال على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها و الاول
اسم فاعل والثاني اسم مفعول والاول لكونه دالا على الفاعل
واشتقاقه من معلوم المضارع وموازنا له لفظا في جميع الصور
احق بالتقديم على الثاني المشتق من مجهول المضارع الموازن له في
الثاني تقديرا وصيغتهما من الثلاثي المجرد على فاعل ومفعول ومن غيره على وزن
مضارعه بميم مضمومة موضع حرف المضارع وكسر ما قبل الاخر في
الفاعل وفتحه في المفعول وتركنا لفظي فهو وذلك لان الغرض

[illegible]

تعداد الامثلة المفردة لا تركيبها مع الغير والقياس سكون اواخرها
لكن حكينا حالي الرفع لفائدة زائدة وهي اعلام الاسم المتون وغير المتون
من ساكن الاخر ومتحركه من المبني على الفتح او الكسر والمعرب وحالي النصب والجر
في تثنية الاسماء وجمعها السالم المذكر لتغيير البناء واما الدال على الزيادة
فاسم التفضيل ووزنه افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وشرطه
ان يكون ثلاثيا مجردا متصرفا قابلا معناه للكثرة قائما بالفاعل غير لون
ولا عيب ظاهر واما مبالغة اسم الفاعل فاوزانها سماعية فلذا
تركناها واما الاسم فاما مصدر او غيره فالمصدر لقربه من الفعل احق
بالتقديم وهو اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة والاول اما مجرد
عن الميم الزائدة في اوله او لا والاول سماعي من الثلاثي المجرد ومن غيره
قياسي والضابط ان كل ما في اول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل اخره
الف ويكسر ما تحرك وما في اوله تاء زائدة يضم قبل لامه وفي
الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في اخره تاء وفي فعل التفعيل بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين
وهذا هو القياس المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي وملحقاته بكسر الفاء
وزيادة الالف قبل اخره وجاء فتح الفاء ايضا في مضاعفه و
في فعل تفعلة بحذف الياء من مصدره الاول وتعويض التاء في الاخر
وفي فاعل فعال بكسر الفاء وقد قيل وهو قياس لغة اهل اليمن وفي
فعل فعال وفي فاعل فيعال وفي تفعل تفعال على قياس ما في
اوله همزة والمصدر الميمي قياسية من الثلاثي المجرد والذي لم يسقط الفاء
من مضارعه مفعل بفتح الميم والعين ومن الساقط بكسر العين ومن
غيره على وزن اسم المفعول واما الدال على الزيادة فزيادته اما عدد
او نوع او مبالغة والاولان لعمومهما وقلة صرفهما في الثلاثي

المجرد احق بالتقديم والاول لكثرته وخفته قدم وقياسهما من الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه فعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة وفعلة بكسر
الفاء وسكون العين للنوع ومما زاد على الثلاثي مما لم يكن في اخر مصدره
تاء بزيادة التاء في اخره وفي غيرهما على المصدر المستعمل وللمبالغة
وزنان قياسيان من الثلاثي تفعال بفتح التاء وسكون الفاء ولذا
قدم وفعيلى بكسر الفاء والعين المشددة والالف في الاخر
وغير المصدر اما اسم بمعنى امر المخاطب ووزنه فعال بفتح الفاء
وكسر اللام وهو قياس في الثلاثي المجرد والمتصرف التام عند
سيبويه اخرناه لخفاء الاسمية وفعليته وعدم تصرفه او ظرف
للحدث او آلة له والاول اما زمان او مكان وصيغتهما متحدة فمن
الثلاثي المجرد والمعتل فاؤه بالواو وغير المضاعف والمكسور عين
مضارعه المعتل اللام مفعل بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء ومن
غيرهما بفتح العين ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول فقدمناه للخفة
وللثلاثي صيغتان مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين فيهما و
لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد والمتعدي وهذه الاسماء مشتقة
من معلوم المضارع ثم اعلم ان هذه الامثلة المختلفة على قسمين
متصرف وغير متصرف الثاني ما لا يتغير عن حاله فلا يثنى و
لا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب بصيغته واسم التفضيل اذا استعمل
بمن والمصدر غير المرة والنوعية واسم الفعل والذي اسند الى الجار
والمجرور من الافعال واسم المفعول واما الذي اسند الى اسم ظاهر من
الافعال والصفات فيتصرف بالتانيث فقط وما عداها متصرف
والامثلة تصريفه تسمى امثلة متفقة والامثلة مطردة بيان
الامثلة المتفقة اعلم ان التصرف يكون بامور منها التثنية

وهي عام لجميع المتصرف لكن اطلاق التثنية والجمع والمخاطب والمخاطبة
والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق الغائب والمعلوم والمجهول
باعتبار الفاعل مطلقاً وعلامتها في الافعال الالف في اخرها وفي
الاسماء الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في الاخر ومنها
الجمع وعلامته للمذكر في الافعال الواو الزائدة الساكنة المضموم ما قبلها
في الاخر وتحذف في مخاطب الماضي اذا اتصله ضمير منصوب واختص
بذوي العلم وللمؤنث نون مفتوحة ساكن ما قبلها مخففة متصلة
بلام الفعل او مشددة مختصة بمخاطب المضارع اما الجمع في الاسماء
فعلى نوعين مكسر ومصحح يسمى سالماً لانه ان تغير صيغة
مفرده لفظاً او تقديراً فمكسر والا فمصحح والمكسر صيغتان
سماعي وهو الاكثر فتركناه وقياسي وهو ثلثة اوزان فعالل
وفعاللة وفعاليل بفتح الفاء وكسر اللام الاولى في الكل ومرادنا
مجرد الهيئة مع الالف والياء والتاء في مواضعها فالاول للخماسي
بحذف خامسه وهو الاكثر وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان
قريباً من الطرف وهذا التكسير مستكره وللرباعي مجرداً عن التاء وبها
وما كان على زنته في مطلق الحركة والسكون وترتيبهما من مزيد
الثلاثي الاسماء بغير مدة زائدة وللكل رباعي فيه زيادة ليست
بمدة واقعة قبل اللام الاخيرة بحذفها ولفاعلة وفاعلاء السمين
والثاني للاعجمي والمنسوب مما ذكر والثالث لنحو قرطاس
في مطلق الحركة والسكون وترتيبهما ولكل رابعة زائدة اسماً
والمصحح صنفان صنف للمذكر وعلامته واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وشرطها مطلقاً التجرد عن التاء والاطلاق
على اولى العلم وشرطها فيالسم ان كان اسماً العلمية وان كان وصفاً

الالحاق لا يكون في الاول وهمزة اقعنسس ليست للالحاق
بل للابتداء وتاء تجورب للمطاوعة والميزة بين الفاء والعين للزوم
سكونه فيخفي في اكثر المواضع فلا يقابل الحرف الصحيح واما نون
اقعنسس فللمطاوعة ككون اصله واما حرف الالحاق الياء
الاخيرة ولا بعد اللام للزوم ما ذكر عند اتصال تاء الضمير اما حرف
العلة فالالف لا يزاد الا اخراً لان حرف العلة لغاية خفته
لا يقابل الحرف الا في الاخر لانه عرضة للسكون المغير فيجاز ان يقابله
حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او اتصال الضمير المرفوع والتغيير
حملاً على رميت فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزاد
الالف للالحاق اصلاً وانما يزاد الياء فينقلب الفاً فلذا يكتب
بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة ولكليهما محتملان والاول
اولى عندي واما الواو والياء فلا يزادان في الاول كما مر ولا
في الاخر للزوم انقلابها الفاً فاما بين الفاء والعين او بين العين
واللام والمعتبر في التقديم اولاً تقديم الزائد ثم تجانسه ثم
علويته ثم علية الصنف الثاني قسمان ايضاً ملحق بتفعلل
وغير ملحق الثاني تحته ابواب لان اولها اما همزة وصل او تاء
زائدة والاول زائدة الثاني اما متصل به وهو النون او بين الفاء
والعين وهو التاء او تكرير اللام مع الادغام والفاء ساكنة في هذه
الثلثة والثاني زائدة الثاني اما تكرير العين مع الادغام او الف
بين الفاء والعين والمعتبر في التقديم اولا كون الزائد همزة وصل
ثم التقديم المتيقن ثم التجانس والملحق ثمانية ابواب وهي
الثمانية الملحقة المذكورة مع زيادة التاء في اوله للمطاوعة نحو فعيل
اذ لم يجئ تفعيل بالاستقراء وتمفعل بزيادة التاء والميم في اوله

على قول ووجه التقديم لما ذكر في الثمانية السابقة الصنف
الثالث قسمان ايضاً ملحق بافعلل وغير ملحق الثاني اربعة
ابواب لان احدى الزيادات همزة وصل في الاول في
الكل والباقيان اما متصلان بها وهو السين والتاء او تكرير
العين والواو بينهما او الالف قبل اللام وتكريرها مع الادغام
او الواو المشددة قبل اللام والحرف الثاني والرابع ساكنان في
هذه الاربعة ووجه التقديم تقديم الزائد بعضه او لانه مجانسة الاصل
والملحق قسمان ملحق باحرنجم وملحق باقشعر والاول بابان لان زائده به
لابد ان يوافق زائدي الاصل ليتحقق الالحاق وحرف الالحاق اما تكرير اللام
او الف في الاخر ابتداء او انقلاباً والثاني باب واحد وحرف
الالحاق همزة بعد العين واذا تقرر هذا فلنشرع في المقصود وهو
بيان ابنية الموضوعات النوعية الاشتقاقية المسماة بالامثلة
المختلفة وما يتعلق بها **بيان الامثلة** المختلفة وما يتعلق بها هي
بالنظر الى اختلاف المعنى سبعة عشر ووجه الضبط والترتيب انها لا تكون
حرفاً اذ لا قياس ولا تصرف في الحرف فيكون اما فعلاً او اسماً
لانحصار اللفظ الموضوع المفرد في الثلثة عقلاً وحد الفعل ما دل
بوزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين من الازمنة الثلثة
وحد الاسم ما دل على معنى مستقل بالمفهومية من غير دلالة وزنه في
الوضع الاول على زمان مذكور ومرادنا بالوضع الاول وضع لا يسبقه
وضع يجانسه ودلالة امس ولفظ الماضي وشبههما واسماء
الافعال غير فعال على الزمان المعين ليس بوزنه واما فعال فقد
جوز بعض المحققين ان يكون فعلاً لدخوله في حده ولكن ما يدخله
شيء من خواص الفعل ولم يظهر نقله منه جعلناه اسماً منقولاً من المصدر

تقديرا

بستحق به

تقديراً وتبادر الحال من اسم الفاعل والصفة المشبهة من
الفعل لا الوضع ووضع يزيد علماً وضع اول بالتفسير المذكور
فلا يلزم ان يكون فعلاً واما نحو نعم وبئس وليس ففي الاصل على وزن
علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء او الحال وغير صيغته وقس عليه
فعل التعجب وامثاله ثم ان الفعل المشتق من الاسم على مذهب
البصريين لان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما دل في الاصل
مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة
والنسبة والتجدد التي هي الغرض من وضع الفعل لكن تجرد الفعل الماضي
الثلاثي المفرد المذكر الغائب وخلوه من الزائد واشتمال المصدر عليه
كثيراً فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة ولو تقدم ذلك
المصدر في الوضع لزم تعدد وضعه وترك موضوعه الاول بالكلية
اذ لا معنى للزائد الا ما التي به بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت
في الوضع الاول مع الاصول لم يكن لزيادته معنى **والاشتقاق**
صفة اللفظ فاعتبار حاله في التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال
المعنى وجواز كون المراد من صوغ الفرع على احد معاني الاصل
فقط اذ يحتاج اليها ايضاً يؤيد قول الكوفيين ثم الفعل اولى بالتقديم
لكثرة تصرفه وافادته فاكثر مباحث التصرف عنه وهو اما خبر او انشاء
لانه ان احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام فخبر والا
فانشاء فالخبر لكونه اصل الانشاء احق بالتقديم فهو اما ماض
او مضارع لانه ان دل في الاصل على زمان قبل زمان اخبارك
فماض وان دل فيه على الحال والاستقبال بحسب الاشتراك
فمضارع وهو مشتق من الماضي بزيادة احد حروف اتين عليه

وترك الهمزة الزائدة ان كانت فى اول ماضيه واما الجحد والنفى فلا وجه
لجعلهما قسمين بالاستقلال لدخولهما فى المضارع ولا اعتبار التغيير
الاخر فى الصرف بل هو بحث نحوى ولا لتغيير المعنى لانه عارض بسبب
الحرف وايضا المغيرة كثيرة كان وان وغيرهما فيكثر الاقسام جدا
على انهما ليسا بمغايرين حقيقة ولا حكما بخلاف الفعل مع الضمير المرفوع
المتصل فيخرجان عن موضوع الصرف ولهذا عد بعضهم امثلة الفعل ثلثة
وترك النهى رأسا وغير المخاطب المعلوم من الامر فله وجه وجيه
لكن لما تغير معنى الامر والنهى من الاخبار الى الانشاء وهذا التغيير عظيم
والكثر استعمالهما وكانا مناطى التكليف واختص وامتزج حرفاهما
بهما فلا يوجدان فى غيرهما ولا يفارقانهما عدهما اكثر المصنفين من
اقسام بالاستقلال فنبعناهم والانشاء اما طلب او تعجب او غيرهما
سماعى والطلب لكثرة استعماله وتصرفه اولى بالتقديم فهو اما متعلق
بوجود الفعل او تركه فالاول امر وصيغته كصيغة المضارع مزيدا فى
اوله لام مكسورة غير انها تحذف من مخاطبه المعلوم مع التاء لكثرة
استعماله جدا فان كان ما بعدها ساكنا متحركا لفظا او تقديرا لم يبقى
على حاله وان كان ساكنا زيد فى اوله همزة وصل مكسورة الا فى غلاثى
ضم عين مضارعه فيضم والثانى نهى وصيغته كصيغة المضارع
مزيدا فى اوله لا ثم انا اقتصرنا على ايراد مثالى الامر والنهى للغائب
ولم نذكر مثال المخاطب منهما الا فى الامثلة المتفقة كما فى الماضى والمضارع
وان كان لذكر المخاطب الامر المعلوم فى الامثلة المختلفة وجه فى الجملة
بناء على تبدل الصورة لان فيه اشتباها على المعلمين حتى ان بعضهم
بعد التخطى الى علوم اخر قد سال وقال لم لم يذكر مخاطب امر الغائب
ومتكلمه وكذا مخاطب نهى الغائب ومتكلمه ولم يعرف ان امر الحاضر ونهى

الحاضر

فبول التاء فى اخره الا فى اسم التفضيل المخالف للمذكر او تكسيره وصنف
للمؤنث وعلامته الف وياء زائدتان فى الاخر وشرطها قياسها ان
كانت الاسم ان يكون علم مؤنث ظاهرة فيه العلامة او مقدرة او
ذاتا او التأنيث الظاهرة مذكر حقيقة كطلحة اولا كتمرة اما اخيرا
فيجمع على تخاريج لكونه مثل قرطاس او ذا الف التأنيث او اسم
به المذكر الحقيقى كالاسماء او ما يصح تأنيثه وتذكيره او اسم يأت
له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات او غير فاعل مصدرا
بابن او ذى نحو ابن عرس وذى الحجة فان جمعهما بنات عرس وذوات
الحجة وان كانت صفة فان كانت ذات علامة تأنيث ظاهرة
الا فعلى فعلان وفعلاء افعل او خماسيا او صفة المذكر الذى لا يعقل
حقيقيا كالصافن او غير حقيقى كالخالى من الخالى او مصغر ما لا يعقل
كجبيل فان التصغير فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف ثم انه
قد تلحق لهذا الجمع تغييرات قياسية لا بد من ذكرها منها حذف تاء
التأنيث وقلب الفه المقصورة ياء والممدودة واوا وهذا عام
للتثنية ومنها فتح العين فى باب تمرة الا معتل العين والضم ايضا
فى باب غرفة الا معتل العين ومعتل اللام بالياء ليسكن ويفتح
فيهما والفتح والكسر فى باب كسرة الا معتل العين ومعتل
اللام بالواو ليسكن ويفتح فيهما والمضاعف والصفة بالاسكان على الاصل
فى جميع اعلم ان التثنية والجمع مشتركة بالتركيبة فلذا ذكرنا فى ترجمتها
لفظى ابكى وجميع ومنها التأنيث وهو قياس فى الافعال والصفات
فقط وعلامته التاء والالف المقصورة والممدودة والياء و و النون
اما التاء فنوعان ساكنة ومتحركة اما الساكنة فمختصة باخر الماضى
الغائبة المفردة واما المتحركة فاما فى الاول او فى الاخر اما فى الاول ففى واحدة

المضارع وتثنية الغائبتين واما في الاخر فاما في الفعل الماضي او في الاسم
والاولى مفتوحة في تثنية الغائبة ومكسورة ساكن ما قبلها في الواحدة
المخاطبة والثانية مفتوح ما قبلها قياس في جميع الصفات الا في
اسم التفضيل وافعل الصفة واما الالف المقصورة فقياسي في اسم
التفضيل فقط اذا دخل اخره وتحذف همزته ويضم فاؤه ويسكن عينه
واما الالف الممدودة فقياسي في افعل الصفة فقط اذا دخل اخره وتحذف
همزته ويفتح فاؤه واما الياء فساكنة مختصة بمخاطبة المضارع والامر
والنهي بعد اللام المكسورة واما النون فمختصة بجمع الفعل وقد سبق
ثم التذكير والتأنيث مشتركة ايضا بالشركة فلذا ذكرنا في ترجمتهما
لفظي او عورت ومنها الخاطب والتكلم وهما مختصان بالافعال
المتصرفة اذ الاسماء الظاهرة تغيب وعلامة الحاضر الخطاب التاء وهي فهي
اما في الاول او في الاخر اما في الاول ففي المضارع واما في الاخر
ففي الماضي مفتوحة في واحده ومكسورة في واحدته ومضمومة في
البواقي مع ما بعده في التثنية وميم كذلك ساكنة الا عند اتصال
الضمير فيضم مع زيادة الواو الساكنة بعده في جمع المذكر ونون
مشددة كذلك في جمع المؤنث وما قبل الكل ساكن وعلامة
التكلم التاء المفردة المضمومة الساكن ما قبلها المختصة باخر الماضي
للمتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون المفردة له مع غيره في اول
المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعده له مع غيره ايضا
في اخر الماضي ومنها المعلوم والمجهول وهما مختصان بالافعال ايضا
وعلامة المعلوم في الثلاثي فقد تبين وفي غيره فتح الاول الا ما في اوله
همزة وصل فيكسر في الابتداء وتحذف في الدرج في المعلوم والمجهول
والا المضارع الرباعي مطلقا فيضم اوله على كل حال وفتح البواقي

سوى

سوى الساكن في الكل وسوى ما قبل الاخر في مضارع لم يكن اول ماضيه
تاء زائدة فيكسر فيه وعلامة المجهول ضم الاول في الكل والثاني
في ماض اوله تاء زائدة والثالث في ماض اوله همزة وصل فيقلب
الالف الغير المنفصلة بالضم واوا وفتح ما قبل الاخر في المضارع و
كسره في الماضي والباقي على ما كان في المعلوم بهذا هو الاصل ثم فيما بعد
لامه ينقل حركته في المبني الى ما قبله ان كان ساكنا صحيحا والا يحذف
بيان وجه الضبط والترتيب والحصر في الامثلة المتفقة اما امثلة
الاسماء فثلثة لانه لما قل استعمالها في نفسها مع كون اكثرها
لغير ذوي العقول والارواح لم يحتج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث
والخطاب والتكلم بل يحتاج فيها الى بيان العدد فقط فيتصرف
بالتثنية والجمع فيصير ثلثة واما امثلة الصفات فستة لانه كثر
استعمالها بالنسبة وورودها ذوي الارواح فاحتيج الى الفرق بين
المذكر والمؤنث وبيان العدد واما الخطاب والتكلم فاستغني عنهما
بوضع المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب
فاضرب الاثنين في الثلثة حتى يحصل الستة واما امثلة الافعال
فثلثة عشر في الماضي واحد عشر في المضارع بيانه ان الفعل
الكثر الالفاظ افادة وورودا في ذوي العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة
الى الفرق بين الامور المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرات
المنفصلة وان حصل الفرق لكن يفوت الاختصار والنسبة الى
الفاعل داخلة في مدلول الفعل واحوال الفاعل ثلث لانه اما ان يكون
له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل اولا والاول اما ان يصدر
الكلام عنه او يتوجه اليه والاول متكلم والثاني مخاطب والقسم
الثاني غائب فاذا ضرب ما لم يكن متكلما ولا مخاطبا لا المعنى اللغوي

والاحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا فبضرب الثلثة
في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان المتكلم يرى او يسمع صوته
فيعلم ذكورته وانوثته لسقط ثلثة وبقى خمسة عشر وما قل استعمال الثلثة
شركوها بالجمع في الصيغة فبقى اثنان وكذا شركوا تثنية المخاطب
والمخاطبة فبقى ثلث عشر ثم في المضارع شركوا تثنية الغائبة
معهما والغائبة المفردة مع المخاطب المفرد فبقى احد عشر ثم ان
بعضهم قدموا المتكلم لانه الاصل في حصول الكلام ثم المخاطب اوله
دخل في حصوله واخروا الغائب لعدم دخله وبعضهم قدموا
الغائب لجواز تجرده مفرده عن الضمير فيكون مفردا او لكثرة امثلته
ثم المخاطب للامر الثاني واخروا المتكلم لانتفائهما فيه واخترنا
هذا لكونه اعتبارا لما في نفس اللفظ والاول لما في الخارج ثم انا
اكتفينا في المشترك بلفظ واحد تصريحا للاشتراك وتسهيلا للحفظ
بتقليل الامثلة كما يكتفي في المتكلم وغيره واخرنا التثنية المشتركة
عن مفرديهما او مرتبتها بعد مرتبة المفرد كما في سائر المواضع
حذفنا من الترجمة لفظ جنس زمانده وشمديكي حالده وكلجك زمانده
وغائب وبر حاضر وبن وبز اذ معنى الماضي والمضارع والافراد وعدمه
والغيبة والمتكلم متميزة مدلول عليها بالصيغة في التركية ايضا بخلاف
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا يرى ان امثلة الماضي بالتركية
هذه بردى بردیلر بردك بردکز بردم بردق وامثلة
المضارع هذه بره ر برر لر برر سك برر سکز برر م برر ز وقس
عليه هذا غيره وما ذكروا معنى نصر واحد غائب في الزمان الماضي
ونصرت انت واحد حاضر في الزمان الماضي ونصرت انا في الزمان
الماضي وينصر غائب واحد في الحال او الاستقبال وعلى هذا القياس

في

في غيره فان قلت ذكر هذه الاشياء لتفهيم المبتدي معاني الالفاظ
الغريبة لا يفهم من لفظ بردم ايدي مثلا معنى المضي والوحدة
والغيبة قلت بل يفهم كل صبي يقدر على التكلم بهذه المعاني منه
لكن لا يقدر على التعبير بهذه العبارات مثلا اذا قلت لصبي
يارن او فرمش يقول اوقرم ولا يقول اوقوم ولا اوقرش
ونحوه ولا يزيد بش الا ان يريد التأكيد واما ذكرنا لفظ بر في
مفرد الغيبة وسن في مفرد الخطاب فلضرورة رفع الركاكة
كما لا يخفى والغرض من الترجمة اعلام معانيها المطابقية بلا
بلا زيادة ولا نقصان حتى يفهم ذلك المعنى عند سماعه ويريد
عند تكلمه به والغرض يحصل بما ذكرنا بان يقال للصبي
مثلا اذا سمعت نصر فافهم منه ما تفهم اذا سمعت بردم
اندي برار وقل ان اردت ان تتكلم بالعربية موضع بردم
اندي برار نصر فكلاهما واحد وقد سمعت بعض من يدعي
في العلوم العربية كعا شانجا يقول ان من لطائف لغة
العرب اختصار لفظ مع كثرة معانيه الا يرى ان ضرب
لفظ واحد في لغة العرب لو عبر عن معانيه بالتركية احتيج
الى سبعة الفاظ وهل هذا الغلط الا من الجمود على التقليد
بما كتب في حواشي الامثلة وما سمع من القاصرين
والله تعالى اعلم بحقيقة الحال واليه المرجع
والمآب ندعوه ان يجعلنا من العالمين
العاملين واخر دعوانا
ان الحمد لله
رب العالمين
م م

